الشركة المصرية للإتصالات ش.م.م

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية

المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨

بناءاً على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان – رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات، عقدت الجمعية العامة العادية لمساهمى الشركة المصرية للإتصالات إجتماعها الأول لعام ٢٠٢٣ فى تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بمقر الشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوى ، الجيزة ، وفى ضوء قرار السيد المستشار الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ ، وطبقاً لما ورد بدعوة إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات فقد تم عقد الإجتماع والمشاركة فيه من خلال وسائل الاتصال الحديثه بإستخدام تقنية E-Magles وذلك دون التجمع الفعلى المعتاد حيث تمكن السادة المساهمين من التصويت عن بعد إلكترونياً على بنود جدول الأعمال وكذلك حضور الاجتماع من خلال الاتصال المرئى والذى يعتبر حضوراً فعليا .

وقد حضر الإجتماع كل من :

أولاً : أعضاء مجلس الإدارة :

١. السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان	رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة العادية للشركة
٢. السيد المهندس/ عادل حامد إبراهيم جاد اللّه	العضو المنتدب والرئيس التنفيذى
٣. السيد اللواء أ.ح / هانى محمود سيد منصور	عضو مجلس الإدارة
٤. السيدة الأستاذة / لبنى محمد هلال	عضو مجلس الإدارة
٥. السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أحمد أبوعلى	عضو مجلس الإدارة
٦. السيد المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة	عضو مجلس الإدارة
٧. السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	عضو مجلس الإدارة
٨. السيد الأستاذ / محمد سعيد سلطان	عضو مجلس الإدارة
٩. السيد المهندس/ محمد نصر الدين محمد على	عضو مجلس الإدارة
١٠. السيد المهندس / طارق محمد صلاح الدين طنطاوى	عضو مجلس الإدارة
١١. السيد المهندس / طارق محمد محي الدين أبوعلم	عضو مجلس الإدارة
١٢. السيد الأستاذ / هانى احمد مجدى محمد السمرة	عضو مجلس الإدارة
١٣. السيد الأستاذ / محمد حنفي عبدالمنعم	عضو مجلس الإدارة

ثانياً : ولم يحضر من الجهات الحكومية كلاً من :

١. ممثل الهيئة العامه للرقابة المالية
٢. ممثل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

ثالثاً : المساهمون :

بيان المساهمين الحاضرين بالجمعية هو كالمبين بالكشف الخاص بحضور السادة المساهمين لإجتماع الجمعية العامة العادية .

وحضر ممثلاً عن الحكومة :

السيد المستشار / شريف الشاذلى	رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء

رابعاً : مراقبى الحسابات :

حضر الإجتماع السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو التالى :

السادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات الاتصالات :-

١. السيد الدكتور المحاسب/ هشام حامد جامع	الوكيل الأول – مدير الإدارة
٢. السيدة المحاسبة / إلهام سيد عبدالعزيز	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٣. السيدة المحاسبة/ سوزان صلاح الشناوى	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٤. السيدة المحاسبة / فايزة محمد كامل	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٥. السيد الأستاذ/ عاطف السيد عبدالسلام	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٦. السيد المحاسب / خالد عبد المحسن اسماعيل	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٧. السيد المحاسب / إيهاب سالم محمود	وكيل وزارة – نائب أول مدير الإدارة
٨. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٩. السيدة المحاسبة /شرين محمد المغربى	وكيل وزارة – نائب أول مدير الإدارة
١٠. السيدة المحاسب / يمنى صلاح الدين العيسوى	مدير عام – نائب مدير الإدارة
١١. السيدة الاستاذة / هويدا السيد صابر	مدير عام – نائب مدير الإدارة
١٢. السيد المحاسب / حسن سعيد يوسف	مدير عام – نائب مدير الإدارة
١٣. السيد المحاسب / خالد حسن سالم	مدير عام – نائب مدير الإدارة
١٤. السيدة المحاسبة / نادية ابراهيم حسين	مراقب حسابات

السادة أعضاء إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء (الجهاز المركزى للمحاسبات) :-

١. السيدة المحاسبة / عزه العزب سليمان	رئيس قطاع الإتصالات بالإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء
٢. السيدة المحاسبة / منى محمد شاهين	رئيس قطاع بالادارة المركزية بالخطة خدمات – بالإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

مراقب الحسابات مكتب الأستاذ / سامى عبد الحفيظ (شريك بمكتب حازم حسن KPMG) :

١. السيد الأستاذ / عمرو احمد مصطفى	شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)
٢. السيد الأستاذ / بلال حسن صابر	مدير رئيسي بمؤسسة حازم حسن (KPMG)

كما حضر الإجتماع:

السيد المستشار / محمد رجائى أحمد عيسى	نائب رئيس مجلس الدولة – المستشار القانونى للشركة

وتنفيذا لأحكام الماده (٢١١) من اللائحه التنفيذية لقانون الشركات تولى رئاسة الإجتماع السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان رئيس مجلس الإدارة وإقترح سيادته ترشيح أمين سر الإجتماع وفارزا الأصوات وفقاً لما يلى :

أمانة السر:

الأستاذ / أحمد عبد الله احمد	مدير عام الإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

فارزا الأصوات كلاً من :

١. الأستاذ / حسين محمد حسين	مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة
٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى	مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

وتنفيذاً للماده (١٠٦) من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحقق السيد / مراقب الحسابات من صحة اجراءات الدعوة .

كما قام بالاشتراك مع السادة فارزا الأصوات بمراجعة كشوف الحضور وفقاً للبيان الصادر عن التصويت الإلكترونى باستخدام تقنية E-Magles وقد تبين من كشف الحضور أن المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع يملكون ١٠١ ١٧٩ ٤٢٧ ١ مليار وأربعمائة وسبعة وعشرون مليوناً ومائة وتسعة وسبعون ألفاً ومائة وواحد سهم من إجمالى أسهم رأس مال الشركة المصرية للإتصالات البالغ عددها (٦٠٠ ٠٧١ ٧٠٧ ١ سهم) أى أن نسبة الحضور (٨٣,٦%) تقريباً وبذلك يكون الإجتماع قد إستوفى الشروط القانونية اللازمة لصحة إنعقاده.

- وهنا أعلن السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية صحة إنعقاد الجمعية والتى تعقد فى تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ مرحباً سيادته بالسادة الحضور .
- ثم دعى سيادته الجمعية العامة العادية لمناقشة جدول الأعمال على النحو التالى :-

البند الأول :
النظر فى إعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهيــة فــى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن ملف الجمعية العامة العادية للشركة تضمن تقرير تفصيلي عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مشيراً سيادته إلى أن من المفترض أن السادة المساهمين قاموا بالإطلاع على التقرير وعليه سيقوم سيادته بعرض ملخص لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والذى كان كالتالى " تتمثل رؤيتنا طويلة الأجل في تشكيل مستقبل خدمات الاتصالات في مصر والمنطقة وتعظيم القيمة التي يحصل عليها المساهمين حيث تلتزم الشركة المصرية للاتصالات أمام كافة عملائها استمراريتها كأفضل مشغل متكامل لحلول الاتصالات في مصر .

لا يقتصر دور الشركة المصرية للاتصالات على تقديم الخدمات ولكن يشمل أيضا تطوير شبكاتنا وبنيتنا التحتية بشكل مستمر حتى نتمكن من إدارة جميع مراحل الخدمة المقدمة للعميل ليتمتع بتجربة متميزة وللمحافظة على العلامة التجارية المتميزة لعملائنا ولتحقيق نموا أفضل في الايرادات مما يساهم في تعظيم ثروة المساهمين.

ومن منطلق دور الشركة المصرية للاتصالات المحوري والرئيسي كشريك وداعم في تنفيذ استراتيجية الدولة لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوى المحلي والدولي والانطلاق نحو مجتمع رقمي شعاره "مصر الرقمية" ارتكزت استراتيجية الشركة **على أربعة محاور أساسية**:

- الريادة في سوق الاتصالات كأفضل مشغل متكامل لحلول الاتصالات في مصر:
تقوم الشركة المصرية للاتصالات بدورها المحوري في دعم استراتيجية الدولة نحو التحول الرقمي وتحقيق الريادة في تقديم خدمات الاتصالات بأعلى جودة وأحدث تقنيات تكنولوجيا الألياف الضوئية والاستمرار في إحلال شبكات الإتاحة والتوسع في الشبكات الرئيسية والفقرية والدولية لمواكبة متطلبات السوق لنقل البيانات بسرعات وسعات أكبر بجودة متميزة سواء لعملاء الأفراد أو الشركات والمؤسسات أو لمقدمي خدمات الاتصالات المرخص لهم بالسوق المصري، مع توفير حلول الاتصالات المتكاملة كتقديم خدمات البيانات بأفضل قيمة مقابل السعر للأفراد والشركات وتقديم المحتوى المرئي ودعم تطبيقات الشمول المالي المتنوعة بما يضمن تجربة مميزة للعملاء وزيادة الحصة السوقية للشركة في سوق الاتصالات المصري.

- التحول إلى أكبر مركز رقمى اقليمي بالشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا
وذلك لتعزيز دور مصر كمحور ارتكاز رقمي إقليمي و مسار مثالي لحركة مرور البيانات من الشرق إلى الغرب و لتحقيق الاستغلال الامثل للشبكة الدولية بالإضافة الى التركيز على تقديم خدمات الحوسبة السحابية والتطبيقات للعملاء المحليين حيث طورت الشركة استراتيجيتها ببناء و تطوير مراكز بيانات دولية بمقاييس عالمية و تنمية العائدات من أعمال الكوابل البحرية ومحطات الإنزال والمسارات الأرضية الدولية بالإضافة إلى التوسع في الشبكة الدولية بالقارة الإفريقية ودول الجوار بهدف جذب ملاك المحتوى العالميين وايجاد طرق مبتكرة لبيع السعات وزيادة فاعلية فريق المبيعات لدعم وضع مصر كأكبر مركز حركة بيانات رقمي اقليمي بالشرق الأوسط وأفريقيا حيث قام السيد رئيس الجمهورية في يوليو ٢٠٢٢ بافتتاح واطلاق و تشغيل اكبر مركز بيانات Tier ٣ بسعة ٤٠٠ راك والحاصل على ثلاث شهادات من معهد Uptime في (التصميم ، التنفيذ ، التشغيل) يحقق الربط المؤمن دوليا بأكثر من ٦٠ دولة حول العالم حيث يتصل بمحطات الانزال البحرية العشرة بالإضافة لتلبية متطلبات السوق المحلي وخدمات الاستضافة والحوسبة السحابية.

المصرية للاتصالات تقدم خدماتها المختلفة لدعم التحول الرقمي:

- مبادرة تكافل وكرامة:
قامت الشركة بعقد اتفاقية في عام ٢٠٢١ مع وزارة التضامن الاجتماعي مع انطلاق برنامج (تكافل وكرامة) من خلال منحة مقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي للمواطنين المستحقين، حيث تتماشى الاتفاقية مع توجه الشركة

نحو التحول الرقمي من خلال الخدمات التقنية والمحافظ الالكترونية التي تقدمها الشركة المصرية للاتصالات لتسهيل توصيل هذه المنحة لمستحقيها عبر برنامج تحويلات نقدية مشروط قائم تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي. ومع انتشار فروعها داخل مصر تم التنسيق مع الوزارة والاتفاق على البدء في وضع آلية لتيسير العمل وتوصيل الدعم لمستحقيه.

كما قامت الشركة بتصميم باقة لمستفيدي الدعم (باقة تكافل وكرامة) تحتوي على مكالمات ورسائل وانترنت مجاني بقيمة رمزية للشخص المستحق لهذا الدعم حيث تم توزيع ٣,٥ مليون شريحة هاتف محمول وتفعيل المحافظ الالكترونية على الخطوط بغرض تحويل مبلغ الدعم الشهري بشكل مرن وتسليم الخطوط من خلال فروع الشركة المنتشرة داخل مصر.

- مشيراً سيادته إلى أن هذا البعد هام جداً لأنه لا يقدم خدمات تقليدية فقط ولكن يحاول أن يلعب دور مهم فى تحقيق العدالة الإجتماعية فى مصر فيما يتعلق بتوصيل الخدمات للفئات الأقل دخلاً وهذا يعتبر تحدياً كبير يواجه العالم كله ولكن الشركة قامت بجهد كبير فى هذا المجال .

- التحول الرقمي لمباني الحكومة

قامت الشركة المصرية للاتصالات من منطلق دورها الوطني بالانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى والثانية من مشروع ربط المباني ومقرات الجهات الحكومية بشبكة اتصالات حديثة بتكنولوجيا الألياف الضوئية حتى المباني FTTB، ذلك المشروع الضخم الذي يهدف إلى ربط أكثر من ٣١ ألف مبنى على مستوى جميع محافظات الجمهورية بقيمة تقديرية تبلغ ٥ مليارات جنيه مصري على مدار عمر المشروع. ويتم العمل على الانتهاء من المرحلة الثالثة حيث من المتوقع أن يتم الانتهاء من توصيل عدد ١٨ ألف جهة حكومية للمرحلة الأولى وحتى الرابعة وفقا للجدول الزمنى خلال وقت قياسي في ظل التحديات المتعلقة بانتشار الجهات على مستوى الجمهورية ووقوعها داخل نطاقات سكنية، وقد اشتملت المرحلة الأولى والثانية على توصيل كامل الجهات الحكومية بـ ٦ محافظات (بورسعيد، الأقصر، أسوان، الإسماعيلية، السويس، جنوب سيناء) وكذا ربط الجهات المقدمة لخمس خدمات حيوية للمواطنين بجميع محافظات الجمهورية وهي (التموين، التوثيق، المرور، نيابة المرور، النيابة العامة).

الأداء المالي للشركة:

تعكس نتائج أعمال الشركة خلال عام ٢٠٢٢ تميز الأداء التشغيلي، حيث واصلت خدمات نقل البيانات في دفع عجلة النمو على مستوى الإيرادات، حيث ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة ١٩% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق نتيجة لارتفاع إيرادات خدمات البيانات بنسبة ٢١% عن نفس الفترة. كذلك سجل الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك نمو قدره ٢٣% بهامش ربح وصل إلى ٣٩% وانعكس ذلك التميز على نمو صافي الربح بعد الضرائب حيث بلغ ٩,٢ مليار جنيه بنسبة نمو ٩% مقارنة بالعام الماضي.

اعتمدت الشركة على خطة عمل متعددة الجوانب للوصول إلى أفضل أداء على الصعيدين التشغيلي والمالي، وهو أحد الركائز الاستراتيجية التي تعتمد عليها الشركة في ظل سعيها نحو تحقيق أهدافها التي تتضمن نمو الإيرادات، وانعكاس ذلك على ربحية الشركة من خلال ترشيد النفقات المختلفة وتخفيض وإعادة هيكلة قروض الشركة من أجل الوصول إلى أقل تكلفة للتمويل.

- التميز المالي والتشغيلي للشركة

تعتمد الشركة المصرية للاتصالات في تحقيق التميز المالي والتشغيلي على الإدارة الفعالة للموارد البشرية وخفض التكاليف التشغيلية وترشيد النفقات الرأسمالية وتنفيذ خطة مشتريات فعالة على المدى القصير والطويل وايجاد حلول تمويلية مبتكرة وزيادة العوائد من خلال استخدام الأصول غير التشغيلية والاستفادة منها كذلك نستهدف اعتماد معايير الامن السيبراني للحفاظ على معلومات الشركة مع التركيز على معايير الصحة والسلامة المهنية وتحقيق بيئة عمل صحية معتمدة على إشراك وتمكين الموظفين مع التأكد من تطبيق جميع المعايير والقوانين البيئية.

- رقمنة عمليات الشركة المصرية للاتصالات

تستخدم المصرية للاتصالات أحدث الأنظمة التكنولوجية لتطوير ورقمنه جميع عملياتها الداخلية والتوسع في عمليات الإحلال والتجديد لأنظمة التشغيل وأنظمة الأعمال المختلفة سواء المتعلقة بالعاملين أو عملاء الشركة مما يمكن الشركة من التأقلم السريع والمرونة في الاستجابة للتغيرات السوقية والبيئية غير المتوقعة في

الأعمال وتطوير القدرات والمهارات الرقمية للعاملين وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطبيقات خدمة العملاء وتحليل البيانات الضخمة (Big Data) للوصول إلى تصنيف دقيق للعملاء

- تقديم مجموعة من المنتجات المتميزة والجديدة تحت شعار "غير أي حد"

قامت الشركة المصرية للاتصالات بتقديم وتطوير منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء في ضوء الاعتماد الكبير على الخدمات المتكاملة لحلول الاتصالات المبتكرة للقيام بالأنشطة اليومية حيث أضافت الشركة العديد من الخدمات الجديدة منها:

- نظرا للطلب المتزايد على باقات (WE SPACE) تم طرح باقة WE SPACE MAX بسرعة تصل الى ٢٠٠ ميجابت\ث بسعة استخدام ١ تيرابايت كما تم إطلاق باقة WE MIX في ٢٠٢٢ وهي أكبر باقة كونترول وإنترنت أرضي في نظام واحد
- طرح باقات بسعات أعلى لتلبية رغبات العملاء تبدأ من ٢٠٠ جيجابايت وتصل إلى ٦٠٠ جيجابايت.
- طرح Routers للسرعات الفائقة لتحقيق أقصى استفادة والحصول على اعلى مستوى من الخدمة، حيث ساهم في تحديث ورفع كفاءة خدمة وسرعات الإنترنت الأرضي المقدمة للعملاء.
- كما طرحت الشركة بعض من المنتجات القائمة على باقات الألعاب مثل باقة Level Up
- تم إضافة العديد من الخدمات الجديدة لمحفظة المحمول WE Pay وذلك بهدف التوسع في خيارات الدفع لعملاء WE منها على سبيل المثال دفع تذاكر السفر والسياحة معAIR - Go Bus EGYPTبالإضافة إلى المدفوعات الاون لاين الجديدة معCareem - Vezeeta.com – OLX Egypt وأيضا الخدمات البنكية الجديدة مع B.TECH - ValU بالإضافة الى الخدمات الاساسية كدفع فواتير الغاز و الكهرباء
- تم طرح العديد من العروض الترويجية القائمة على مقدمي خدمات المحتوي مثل (Watch , Starzplay IT, JAWWY TV)

ينصب تركيز الشركة الآن على تحقيق تدفقات نقدية مرتفعة، بجانب ترشيد النفقات الرأسمالية، والإستفادة من مختلف أصول الشركة ويأتي ذلك من خلال الأداء التشغيلي القوي واستمرار توزيعات الأرباح من استثماراتنا لتحقيق تدفقات نقدية حرة للمساهمين وضمان استمراريتها. وقد سجلت التدفقات النقدية الحرة خلال العام المالي إلى ٢٠١– مليار جنيه مصري وبتحييد أثر مصاريف الرخصة والترددات الجديدة تصل إلى ٣ مليار جنيه مما يعكس قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية قوية.

طبقا للقوائم المالية المستقلة ٢٠٢٢:

بلغ إجمالي الإيرادات وفقا للقوائم المالية المستقلة ٣٣ مليار جنيه مصري والتي تعكس نسبة نمو قدرها ١٨% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات ١١٠١ مليار جنيه مصري محققا هامش ربح بنسبة ٣٤% من الإيرادات.

هذا وقد بلغ صافي ربح العام ما قيمته ٧٠٣ مليار جنيه مصري محققا هامش ربح بنسبة ٢٢% من الإيرادات.

طبقا للقوائم المالية المجمعة ٢٠٢٢:

- بلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ٤٤٠٣ مليار جنيه مصري عن العام المالي ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١بإجمالي إيرادات والبالغة ٣٧٠١ مليار جنيه.
- بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات ١٧٠٤ مليار جنيه مصري محققة نسبة هامش قدرها ٣٩% من الإيرادات.
- بلغ صافي الربح بعد الضرائب ٩٠٢ مليار جنيه مصري محققا نسبة هامش صافي ربح بنسبة ٢١% من الإيرادات.
- بلغ نصيب السهم من الأرباح ٤٠٦١ جنيه مصري.
- بلغت الحصة السوقية للإنترنت فائق السرعة خلال عام ٢٠٢٢ بنسبة ٨٠%، بزيادة فى عدد المشتركين قدرها ٧٣٩ ألف مشترك، في حين بلغ متوسط العائد لكل مستخدم١٥٣٠٦ جنيه مصري
- بلغ عدد مشتركي التليفون المحمول بنهاية العام ١٢٠٥ مليون عميل.
- بلغت النفقات الرأسمالية للأصول داخل الخدمة ١٢٠٦ مليار جنيه مصري.
- بلغ صافي الدين ٢٤٠٠ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

- وفيما يلى كامل تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ :

نموذج تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية

(معد وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد)

إسم الشركة	الشركة المصرية للاتصالات

البيانات الأساسية:

غرض الشركة	**غرض الشركة هو:** إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: ١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٢. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. ٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. ٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها. ٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. ٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. ٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

المدة المحددة للشركة	٢٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري	**تاريخ القيد بالبورصة**	١٩٩٩/١٢/٢٩
القانون الخاضع له الشركة	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	**القيمة الإسمية للسهم**	١٠ جنيه مصري للسهم
أخر رأس مال مرخص به	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	**أخر رأس مال مصدر**	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري
أخر رأس مال مدفوع	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	**رقم وتاريخ القيد في السجل التجاري**	٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩

علاقات المستثمرين:

إسم مسئول علاقات المستثمرين	وائل حنفي محمود	رقم التليفون	٣١٣١٥٧٧١
عنوان البريد الإلكتروني	investor.relations@te.eg	رقم الفاكس	٣١٣١٦١١٥
عنوان المركز الرئيسي للشركة	الكيلو ٢٨– طريق مصر إسكندرية الصحراوي – القرية الذكية – B٧		
عنوان الموقع الإلكتروني	http://ir.te.eg		

مراقب الحسابات:

إسم مراقب الحسابات	الأستاذ/ سامى عبدالحفيظ الشريك بمكتب KBMG حازم حسن		
تاريخ التعيين	٢٠٢٢ /٣/٣١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بموجب قرار الجمعية العامة المنعقدة في ٢٠٢٢/٣/٣١		
رقم القيد بالهيئة	٨	تاريخ قيده بالهيئة	١٩٩٤/٧/٣٠

(حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر):

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	عدد الأسهم	النسبة
الدولة	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	% ٨٠
الإجمالي	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	% ٨٠

(ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة):

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة
الدكتور /ماجد إبراهيم عثمان	١,٠٦٠	%٠,٠٠٠٦
المهندس/ عادل حامد إبراهيم جاد الله	٥١٩	%٠,٠٠٠٣
الاستاذ/ أحمد محمد جمال أبو علي	٢٤٣	%٠,٠٠٠١
الأستاذة/ لبنى محمد هلال خليل	١٠,٥٦٠	%٠,٠٠٠٦٢
المهندس / طارق محمد صلاح الدين طنطاوي	٣٩٤٠	%٠,٠٠٢٣
الأستاذ/ محمد حنفي عبد المنعم عبدالحميد	٣٧٦	٠,٠٠٠٢%

(أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء):

أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء	عدد الأسهم وفقاً لأخر بيان إفصاحي سابق	النسبة
	لا يوجد	
الإجمالي	لا يوجد	

أخر تشكيل لمجلس إدارة الشركة:

الاسم	الوظيفة	جهة التمثيل	الصفة
الدكتور /ماجد إبراهيم عثمان	رئيس مجلس الإدارة	الدولة	غير تنفيذي
المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	الدولة	تنفيذي
اللواء أ.ح/ هاني محمود سيد منصور	عضو مجلس إدارة	الدولة	غير تنفيذي
المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة	عضو مجلس إدارة	الدولة	تنفيذي
المهندس / محمد نصر الدين محمد على	عضو مجلس إدارة	الدولة	غير تنفيذي
المهندس / طارق محمد محيى الدين أبو علم	عضو مجلس إدارة	الدولة	غير تنفيذي
المهندس / طارق محمد صلاح الدين طنطاوي	عضو مجلس إدارة	الدولة	غير تنفيذي
الاستاذ/ هاني احمد مجدى السمرة	عضو مجلس إدارة	الدولة	غير تنفيذي
الأستاذ/ محمد حنفي عبد المنعم عبدالحميد	عضو مجلس إدارة	نقابة	نقابة
الأستاذة / لبنى محمد هلال عبد القادر خليل	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي
الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي
الأستاذ/ أحمد محمد جمال أحمد أبو علي	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي
الأستاذ / محمد سعيد محمد سلطان	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي

التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة (خلال عام ٢٠٢٢)

- بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٠ صدر القرار رقم ٢٠٢٢/١٣/١ م.أ لمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات بالإحاطة علماً بالخطاب الوارد من النقابة العامة للعاملين بالاتصالات بترشيح السيد المهندس / عصام فهمي محمد بدوي الحميلي (عضو مجلس ادارة النقابة العامة) كممثل للعاملين بمجلس إدارة الشركة.
- بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٩ صدر القرار رقم ٢٠٢٢/١٥/١ م.أ لمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات بالإحاطة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣١٧ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٢ بشأن تعيين السيد الاستاذ / هاني احمد مجدي محمد السمرة عضواً ممثلاً للحكومة في مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات للمدة المتبقية لمجلس الإدارة.
- بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣ صدر القرار رقم ٢٠٢٢/١٦/١ م.أ لمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات بالإحاطة علماً بالخطاب الوارد من النقابة العامة للعاملين بالاتصالات بترشيح السيد الأستاذ / محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد (رئيس النقابة العامة) كممثل للعاملين بمجلس إدارة الشركة بدلاً من السيد المهندس / عصام فهمي محمد بدوي الحميلي.

إجتماعات مجلس الإدارة:

عقد مجلس الإدارة عدد (١٨) اجتماع خلال عام ٢٠٢٢

أخر تشكيل للجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	مستقل
اللواء أ.ح / هاني محمود سيد منصور	الدولة
الأستاذ/ محمد سعيد محمد سلطان	مستقل

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
  - القوائم المالية الدورية والسنوية.
  - نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
  - الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- فحص مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيدا لإرسالها إلى مراقب الحسابات.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم ابرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

أعمال اللجنة خلال العام:

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة	١١ اجتماع
هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة الشركة	تم عرض جميع التقارير على مجلس الإدارة
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها	نعم تضمنت بعض هذه التقارير بعض الملاحظات الجوهرية
هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية	نعم قام المجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة المراجعة

بيانات العاملين بالشركة:

متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة	٣٠,٩١٧	عامل
متوسط دخل العامل خلال السنة	٢١٨,٠٠٥	جنيه مصري *

*كافة البيانات المدرجة بالجدول أعلاه طبقاً للقوائم المالية المستقلة.

متوسط عدد العاملين بالمجموعة خلال السنة	٤٢,٧٠٦	عامل
متوسط دخل العامل خلال السنة	٢٠٢,٦٦٥	جنيه مصري **
**كافة البيانات المدرجة بالجدول أعلاه طبقاً للقوائم المالية المجمعة.		

نظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة: لا يوجد

إجمالي الاسهم المتاحة وفقا لنظام الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد
إجمالي ما تم منحه من اسهم الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين خلال العام	لا يوجد
عدد المستفيدين من نظام الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد
إجمالي ما تم منحه من أسهم الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين منذ تطبيق النظام	لا يوجد
أسماء وصفات كل من حصل على ٥% او أكثر من إجمالي الاسهم المتاحة (أو ١% من رأس مال الشركة) وفقا للنظام	لا يوجد

- **عرض ما اتخذ ضد الشركة من إجراءات أو ضد أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل الهيئة أو البورصة والتي تتعلق بمخالفات لقانون سوق المال ولائحته التنفيذية وقواعد القيد خلال العام مع بيان أسبابها وكيفية معالجتها وتجنب تكرارها مستقبلاً " إن وجدت**

لا يوجد

- **عقود المعاوضة التي أبرمتها الشركة مع أحد مؤسسيها أو المساهمين الرئيسيين بها والمجموعات المرتبطة بهم خلال عام ٢٠٢٢**

لا يوجد.

<u>مساهمة الشركة خلال عام ٢٠٢٢ في مجال المسئولية المجتمعية</u>

تولي الشركة المصرية للاتصالات من خلال دورها الرائد كأول مشغل اتصالات متكامل في مصر اهتماماً كبيراً بالمجتمع، لذا فإن رؤيتنا للاستدامة والمسئولية المجتمعية تهدف إلى استخدام خدماتنا في إثراء حياة الأفراد وتحفيز التنمية البشرية، حيث نثق بقوة في تقنيات خدمات الاتصالات في تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

ترتكز الاستراتيجية التي تنتهجها الشركة على تحقيق فوائد طويلة الأمد للوطن تنسجم مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ومع رؤية الدولة ٢٠٣٠، مما يخلق أثراً إيجابياً على المجتمع في مجالات متعددة مثل التعليم والتدريب، وتنمية المجتمع، والرعاية الصحية. ومن خلال المسئولية المجتمعية تولى الشركة اهتماما للفئات الأولى بالرعاية والتي تشمل الفقراء، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة المعيلة والشباب، كما نولي عناية واهتمام كبيرين بموظفينا إيمانا منا بأنهم من أثمن أصولنا حيث يتم إعداد برامج متخصصة لدعم احتياجات العاملين كما يتم إشراكهم في صناعة القرار وفى مختلف المبادرات والأنشطة الاجتماعية.

كما نؤمن بأن المسئولية المجتمعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية، وهي التزام مستمر من تلك المؤسسات بتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال المساهمة في توفير الخدمات المتنوعة .

<u>محور تطويع خدمات الاتصالات والإنترنت لخدمة المجتمع</u>

يهدف هذا المحور إلى توظيف الخدمات التي تقدمها الشركة وتطويعها لتطوير المجتمع المصري بما يتوافق مع استراتيجية "مصر الرقمية". وفي هذا الإطار، تم تحقيق الإنجازات التالية:

- <u>مشروع العلاج عن بعد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:</u> تجديد خدمات الربط والاستضافة لعدد ١٠٩ موقع بعدد ٢٠ محافظة من محافظات الوجه القبلي والقاهرة الكبرى ودمياط وكفر الشيخ وجنوب سيناء والإسكندرية والبحر الأحمر وعدد من المستشفيات الجامعية بالمحافظات المختلفة وتم دعم المشروع من قبل الشركة المصرية للاتصالات منذ عام ٢٠١٧ بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف ربط الوحدات الصحية في الأماكن التي تفتقر للخدمات الطبية بالمستشفيات العامة لضمان تقديم خدمات صحية أفضل للفئات الأكثر احتياجًا وخاصة في المناطق البعيدة والنائية.

- استضافة موقع المجلس القومي لشئون الإعاقة: تجديد خدمات الاستضافة للموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس القومي لشئون الإعاقة والذي تقوم الشركة المصرية للاتصالات بدعمه منذ عام ٢٠١٨. وقد تم إطلاق الإصدار الجديد لموقع المجلس القومي لشئون الإعاقة بالتنسيق مع الشركة حيث تم دعمه بمجموعة من الخدمات المعلوماتية التي تتيح لزوار الموقع كافة الوسائل اللازمة للوصول والاستفادة من الخدمات المقدمة، كما يحتوي الإصدار الجديد على كافة سبل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك توفير جزء خاص لعرض فيديوهات للمحتوى مترجمة بلغة الإشارة لخدمة الأشخاص ذوي القدرات الخاصة من ضعاف السمع.

- تجديد الدعم لمبادرة ١٠٠ مليون صحة: تحمل تكلفة تجديد الباقات الشهرية لعدد ٦٠٠٠ شريحة محمول (Data) والتي تم توفيرهم للمبادرة من قبل الشركة المصرية للاتصالات منذ عام ٢٠١٩ حيث تقوم وزارة الصحة بمتابعة الحالات المصابة والتواصل معهم لاستكمال إجراءات الفحص وصرف العلاج اللازم وذلك عن طريق المراكز الصحية والبالغ عددهم ٥٤٠٠ مركز على مستوى ٢٧ محافظة، وتهدف المبادرة إلى دعم عدداً من المبادرات الرئاسية وهي مبادرات مستمرة تقدم بشكل دائم في كافة أنحاء الجمهورية وتتضمن دعم صحة المرأة المصرية وصحة الأم والجنين والاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لدى الأطفال حديثي الولادة بالإضافة إلى المبادرات الرئاسية الجديدة لفحص ما قبل الزواج وكبار السن،
- تحديد الدعم لمستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧: تقديم الدعم للمستشفى لثمانية أعوام على التوالي من خلال توفير ما يلي:
  - توفير خدمات الإنترنت بسرعة ١٠٠ ميجا في المستشفى لتعزيز عمليات البحث العلمي
  - استضافة مركز بيانات المستشفى لضمان حماية بيانات المرضى
  - الربط بين فرع المستشفى في طنطا وفرع المستشفى في القاهرة لرفع مستوى الأداء في فرع طنطا بالإضافة إلى سهولة تبادل بيانات المرضى بين الفرعين

- تحديد الدعم لمستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي للسنة الثالثة على التوالي: توفير الخدمات التالية للمستشفى:
  - خدمات الربط بين المستشفى ومعمل التحاليل وأقسام المستشفى لسهولة نقل البيانات
  - توفير خدمة الإنترنت بسرعة ٦٥ ميجا لتعزيز عمليات البحث العلمي
  - توفير مركز اتصالات للمستشفى لتسهيل عمليات التواصل بين السيدات المصابات بسرطان الثدي والمستشفى بالإضافة إلى توفير التكلفة التي كانت تنفقها المستشفى على استئجار مراكز للاتصال، وبالتالي إعادة توجيه تلك المبالغ في علاج المريضات.

- تحديد الدعم لمستشفى الناس للأطفال للسنة الثالثة على التوالي: من خلال توفير الخدمات التالية:
  - خدمات الإنترنت بسرعة ٢٠٠ ميجا عبر كابلات الفايبر و١٥٠ ميجا على تقنية Wi-max
  - ٣٠ ميجا خط ربط و١٠ ميجا لمكتب المستشفى بالمعادي
  - ٥٠٠ خط موبايل لرفع كفاءة العمل بالمستشفى وتسهيل عملية التواصل بين الأطقم الطبية والعاملين بالمستشفى.

محور الصحة

يهدف إلى توفير خدمات صحية عالية الجودة للمواطنين غير القادرين. بالإضافة إلى رفع كفاءة المنشآت الصحية التي توفر خدماتها بالمجان للمواطنين. وفي هذا الإطار، تم إنجاز العديد من المبادرات على النحو التالي:

- إنشاء وحدة فرم وتعقيم النفايات الطبية بمستشفى شفاء الأورمان لعلاج الأورام بصعيد مصر: نجحت المبادرة في توفير وحدة فرم وتعقيم النفايات الطبية بمستشفى شفاء الأورمان لعلاج الأورام بالمجان وذلك بهدف الحفاظ على البيئة وتسليمها للأجيال القادمة بحالة جيدة. تساهم هذه المبادرة أيضًا في توفير النفقات التي تتحملها مستشفى شفاء الأورمان لنقل النفايات الطبية من خلال إيجاد حل بديل ومستدام متمثلاً في توفير هذا الجهاز الذي يقوم بفرم وتعقيم النفايات الطبية الخطرة وتحويلها إلى نفايات عادية، وتوفير المبالغ المستخدمة في النقل الآمن للنفايات الطبية وإعادة توجيهها إلى علاج المرضى.

- مبادرة استبدال الجهاز الخارجي للأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية الذين خضعوا لعمليات زراعة القوقعة من قبل: تهدف المبادرة إلى استبدال الأجزاء الخارجية لقوقعة الأذن الإلكترونية أو التي تعمل بدون كفاءة، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية لتحقيق أقصى استفادة من عمليات الزراعة التي تمت من قبل. تساعد هذه المبادرة أيضًا على تجنب عودة هؤلاء الأطفال إلى حياة الصمم والعزلة عن المجتمع مرة أخرى، وما يترتب على ذلك من انهيار الأسرة على المستويين النفسي والاجتماعي، بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف الصيانة اللازمة للأجهزة السمعية الخارجية، أو شراء قطع غيار جديدة في ظل ارتفاع التكاليف علمًا بأن العمر الافتراضي للسماعة هو ٧ سنوات طبقًا للبروتوكولات العالمية والتقارير الفنية وإرشادات الشركات المصنعة لتلك الأجهزة. وتتوقف السماعة بعد تلك المدة عن العمل بكفاءة.

محور التعليم وتمكين الشباب

يهدف إلى تطوير القدرات والكفاءات والمؤهلات لدى الأفراد بما يتناسب مع سوق العمل. وتركز الشركة في محور التعليم والتدريب بشكل خاص على تأهيل الشباب للقيادة بهدف إنشاء قاعدة شبابية من الكفاءات القادرة على تولّي المسؤولية واستكمال بناء المجتمع. في هذا الإطار، أطلقت الشركة عدد من المبادرات على النحو التالي:

- مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: في ضوء النجاحات المستمرة والصدى الواسع الذي حققته مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بالمحافظات المختلفة تم التوسع في إنشاء فرع جديد لمدارس WE بمحافظة الوادي الجديد ليصبح إجمالي عدد المدارس الفنية التي تم تطويرها وتحويلها إلى مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية إجمالي عدد ٧ مدارس بمحافظات القاهرة – الجيزة – الإسكندرية – السويس – الدقهلية – المنيا – الوادي الجديد، وهي مدارس ذكية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف إعداد جيل من العمالة الفنية المؤهلة والقادرة على المنافسة بسوق الاتصالات المحلى والإقليمي والدولي.
- تشغيل وتفعيل مركز الإبداع وريادة الأعمال للشباب "قصر السلطان حسين كامل": بدء تشغيل وتفعيل الخدمات التدريبية والاستشارية الفنية والتقنية التي يقدمها المركز للفئات المستهدفة من رواد الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة على مختلف تخصصات علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك بعد الافتتاح الرئاسي للمركز يوم الأربعاء الموافق ٦ يوليو ٢٠٢٢ والذي يهدف إلى توفير بيئة محفزة للابتكار التكنولوجي وإعداد جيل من الكوادر الشبابية للمساهمة في دعم وتطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال معامل لكبرى الشركات العالمية وحاضنات تكنولوجية للشركات الناشئة ومساحات عمل مشتركة وقاعات للتدريب والاجتماعات ومساحات للفاعليات.
- تقديم منح دراسية تحمل اسم الشركة المصرية للاتصالات لطلاب جامعة مصر المعلوماتية EUI بالعاصمة الإدارية الجديدة: تهدف المبادرة لتقديم منح دراسية تحمل اسم الشركة المصرية للاتصالات للطلاب الأوائل في شهادة الثانوية العامة والملتحقين بجامعة مصر المعلوماتية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وتنقسم المبادرة إلى خمس سنوات أو خمس مراحل طبقًا لسنوات دراسة الطلاب الحاصلين على المنحة داخل الجامعة. تستهدف المبادرة دعم وتخريج كوادر متميزة في مجالات هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب. يحصل الطلاب على منحة الشركة المصرية للاتصالات والتي تشمل رسوم الدراسة والإقامة وتكاليف السفر للدراسة بالجامعة الأجنبية خلال العام الدراسي النهائي، وذلك وفقًا لاجتياز الطلاب المعايير الموضوعة للاستمرار في الحصول على المنحة.

دعم المرحلة الثالثة من برنامج "هي تقود She Leads"

والتابع لمؤسسة شباب القادة YLF: برنامج يهدف إلى دعم طالبات التعليم الفني وتطوير مهاراتهن ليصبحن رائدات أعمال في المستقبل باعتبارهن جزء أساسي في عمليتي التطور الصناعي والنمو الاقتصادي في البلاد. وقد تم البدء في تنفيذ البرنامج منذ ٣ سنوات (الأعوام ٢٠١٩/٢٠٢٠ – ٢٠٢٠/٢٠٢١ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)، وجاري الآن العمل على تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج، حيث تحصل الفتيات المشاركات في البرنامج على برامج تدريبية متخصصة في ريادة الأعمال والقيادة ومهارات العرض والتقديم وكذلك البرامج التقنية التي تساعدهن على تنفيذ مشروعاتهن، وقد نجح البرنامج في عامه الثالث فيما يلي:

- زيادة عدد المدارس المشاركة في البرنامج هذا العام إلى ٦ مدارس تعليم فني وهي (مدرسة رقي المعارف للتعليم الفني في شبرا – مدرسة WE للتكنولوجيا التطبيقية بمدينة نصر – مدرسة الإسماعيلية الكهربية – مدرسة بني سويف للتعليم الفني للبنات – مدرسية المنيا الكهربائية للتعليم الفني) بزيادة عدد ٣ محافظات للمبادرة هذا العام.

- إعداد وتدريب عدد ٢٠٠ فتاة تعليم فني مقسمين إلى ٦٠ فريقًا من رائدات أعمال بأفكار مختلفة لمشروعات صغيرة تعمل المبادرة على مساعدتهن في تنفيذها على أرض الواقع.

جاري الآن العمل على التحضير للمسابقة الختامية لاختيار أفضل أفكار المشروعات الصغيرة وذلك لتحصل الفرق الفائزة على دعم مادي يساعدهن في تنفيذ مشروعاتهن.

محور دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة

يهدف إلى دمج ذوي القدرات الخاصة في المجتمع المصري وتحسين نوعية الحياة. وقد تم تحقيق الإنجازات التالية:

- رعاية الاولمبياد الخاص المصري: نجحت المبادرة في دعم أبطال الأولمبياد الخاص المصري على المستوى الرياضي والصحي والنفسي على النحو التالي:
- تم تدشين عدد ٦ مركز للتدريب التكنولوجي للاعبين ذوي الإعاقات الفكرية على مهارات الحاسب الالي في محافظات القاهرة والجيزة والبحر الاحمر وبورسعيد بإجمالي المستفيدين يقرب الى ١٠٠ لاعب ولاعبة.
- تم تدشين عدد ١٤ مركزا مهنيا وحرفيا بالمحافظات المختلفة ليصبح عدد المستفيدين بمشروع التدريب المهني والحرفي (١٠٠٠ لاعب ولاعبة) من ذوي الإعاقات الفكرية لسوق العمل في بعض مجالات الحرف اليدوية والمهنية.
- تم إصدار عدد ٣٠٠٠ بطاقة صحية جديدة ليصل إجمالي عدد المستفيدين إلى ٨٠٠٠ مستفيد من ذوي القدرات الخاصة.
- المشاركة في العديد من معارض الحرف اليدوية (تراثنا – ديارنا – البازار) لعرض المنتجات المصنعة بأيدي أبطال الأولمبياد الخاص المصري بمختلف مراكز التأهيل.
- تنظيم العديد من الملتقيات (قوافل طبية – ندوات توعية – لقاءات أسر – لقاءات متطوعين) في العديد من المحافظات المختلفة.
- مشاركة لاعبات المنتخب المصري للأولمبياد الخاص ببطولة كرة القدم النسائية الموحدة والتي أقيمت بمدينة ديترويت الأمريكية خلال الفترة من ٣١ يوليو وحتى ٦ أغسطس ٢٠٢٢ وحصولهم على الميدالية البرونزية.

محور تنمية المجتمع

يهدف إلى الوصول للفئات الأكثر احتياجًا في أنحاء الجمهورية للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، وتم تحقيق ما يلي:

دعم وتمكين الأسر المنتجة:

- إقامة سلسلة معارض ديارنا تحت رعاية الشركة المصرية للاتصالات كراعي رئيسي والتي بلغت حوالي ١٥ معرض على مستوى المحافظات المختلفة والتي تضم أكثر من ٥٠٠٠ عارض.
- تم التدريب الفعلي لعدد ٥٥٠ من موظفي الديوان العام لوزارة التضامن الاجتماعي وكذلك تدريب عدد٢٤١ من ذوي القدرات الخاصة، ليصبح إجمالي عدد المتدربين منذ بدء تنفيذ البروتوكول وحتى تاريخه ٧٩١ متدرب.
- تنمية محافظة سيناء
- قافلة التدخل السريع بقرى مركز الشيخ زويد
- دعم مدارس التربية الفكرية بالعريش
- دعم وتجهيز مجمع مدارس التربية الخاصة بمدينة العريش والذي يخدم الأطفال من ذوي الهمم (سمعي وبصري وفكري) على مستوى جميع مدن وقرى محافظة شمال سيناء (مركز العريش، مركز بئر العبد، مركز الحسنة، مركز نخل ومركز رفح) وذلك لخدمة الأعداد المقيمة والمترددة واستهداف أعداد أكبر بمراكز المحافظة.

مبادرة "فرحة رمضان مع WE طول الشهر الكريم

لتوزيع ٥٠ ألف كرتونة مواد غذائية بالتعاون مع بنك الطعام المصري:

الحالة العامة للشركة ونتائج الأعمال ومستقبلها:

رؤيتنا طويلة الأجل هي تشكيل مستقبل خدمات الاتصالات في مصر والمنطقة وتعظيم القيمة التي يحصل عليها المساهمين حيث تلتزم الشركة المصرية للاتصالات بكونها أفضل مشغل متكامل لحلول الاتصالات في مصر

لا يقتصر دور الشركة المصرية للاتصالات على تقديم الخدمات ولكن يشمل أيضا تطوير شبكاتنا وبنيتنا التحتية بشكل مستمر حتى نتمكن من إدارة جميع مراحل الخدمة المقدمة للعميل ليتمتع بتجربة متميزة وللمحافظة على العلامة التجارية المتميزة لعملائنا ولتحقيق نموا أفضل في الايرادات مما يساهم في تعظيم ثروة المساهمين.

ومن منطلق دور الشركة المصرية للاتصالات المحوري والرئيسي كشريك وداعم في تنفيذ استراتيجية الدولة لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوى المحلي والدولي والانطلاق نحو مجتمع رقمي شعاره "مصر الرقمية" ارتكزت استراتيجية الشركة **على أربعة محاور أساسية**:

- الريادة في سوق الاتصالات كأفضل مشغل متكامل لحلول الاتصالات في مصر:

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بدورها المحوري في دعم استراتيجية الدولة نحو التحول الرقمي وتحقيق الريادة في تقديم خدمات الاتصالات بأعلى جودة وأحدث تقنيات تكنولوجيا الألياف الضوئية والاستمرار في إحلال شبكات الإتاحة والتوسع في الشبكات الرئيسية والفقرية والدولية لمواكبة متطلبات السوق لنقل البيانات بسرعات وسعات أكبر بجودة متميزة سواء لعملاء الأفراد أو الشركات والمؤسسات أو لمقدمي خدمات الاتصالات المرخص لهم بالسوق المصري، مع توفير حلول الاتصالات المتكاملة كتقديم خدمات البيانات بأفضل قيمة مقابل السعر للأفراد والشركات وتقديم المحتوى المرئي ودعم تطبيقات الشمول المالي المتنوعة بما يضمن تجربة مميزة للعملاء وزيادة الحصة السوقية للشركة في سوق الاتصالات المصري.

- التحول إلى أكبر مركز رقمي اقليمي بالشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا

وذلك لتعزيز دور مصر كمحور ارتكاز رقمي إقليمي و مسار مثالي لحركة مرور البيانات من الشرق إلى الغرب و لتحقيق الاستغلال الامثل للشبكة الدولية بالإضافة الى التركيز على تقديم خدمات الحوسبة السحابية والتطبيقات للعملاء المحليين حيث طورت الشركة استراتيجيتها ببناء و تطوير مراكز بيانات دولية بمقاييس عالمية و تنمية العائدات من أعمال الكوابل البحرية ومحطات الإنزال والمسارات الأرضية الدولية بالإضافة إلى التوسع في الشبكة الدولية بالقارة الإفريقية ودول الجوار بهدف جذب ملاك المحتوى العالميين وايجاد طرق مبتكرة لبيع السعات وزيادة فاعلية فريق المبيعات لدعم وضع مصر كأكبر مركز حركة بيانات رقمي اقليمي بالشرق الأوسط وأفريقيا حيث قام السيد رئيس الجمهورية في يوليو ٢٠٢٢ بافتتاح واطلاق و تشغيل اكبر مركز بيانات Tier ٣ بسعة ٤٠٠ راك والحاصل على ثلاث شهادات من معهد Uptime في (التصميم ، التنفيذ ، التشغيل) يحقق الربط المؤمن دوليا بأكثر من ٦٠ دولة حول العالم حيث يتصل بمحطات الانزال البحرية العشرة بالإضافة لتلبية متطلبات السوق المحلي وخدمات الاستضافة والحوسبة السحابية.

- التميز المالي والتشغيلي للشركة

تعتمد الشركة المصرية للاتصالات في تحقيق التميز المالي والتشغيلي على الإدارة الفعالة للموارد البشرية وخفض التكاليف التشغيلية وترشيد النفقات الرأسمالية وتنفيذ خطة مشتريات فعالة على المدى القصير والطويل وايجاد حلول تمويلية مبتكرة وزيادة العوائد من خلال استخدام الأصول غير التشغيلية والاستفادة منها كذلك نستهدف اعتماد معايير الامن السيبراني للحفاظ على معلومات الشركة مع التركيز على معايير الصحة والسلامة المهنية وتحقيق بيئة عمل صحية معتمدة على إشراك وتمكين الموظفين مع التأكد من تطبيق جميع المعايير والقوانين البيئية.

- رقمنة عمليات الشركة المصرية للاتصالات

تستخدم المصرية للاتصالات أحدث الأنظمة التكنولوجية لتطوير ورقمنه جميع عملياتها الداخلية والتوسع في عمليات الإحلال والتجديد لأنظمة التشغيل وأنظمة الأعمال المختلفة سواء المتعلقة بالعاملين أو عملاء الشركة مما يمكن الشركة من التأقلم السريع والمرونة في الاستجابة للتغيرات السوقية والبيئية غير المتوقعة في الأعمال وتطوير القدرات والمهارات الرقمية للعاملين وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطبيقات خدمة العملاء وتحليل البيانات الضخمة (Big Data) للوصول إلى تصنيف دقيق للعملاء

- تقديم مجموعة من المنتجات المتميزة والجديدة تحت شعار "غير أي حد"

قامت الشركة المصرية للاتصالات بتقديم وتطوير منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء في ضوء الاعتماد الكبير على الخدمات المتكاملة لحلول الاتصالات المبتكرة للقيام بالأنشطة اليومية حيث أضافت الشركة العديد من الخدمات الجديدة منها:

- نظرا للطلب المتزايد على باقات (WE SPACE) تم طرح باقة WE SPACE MAX بسرعة تصل الى ٢٠٠ ميجابت\ث بسعة استخدام ١ تيرابايت كما تم إطلاق باقة WE MIX في ٢٠٢٢ وهي أكبر باقة كونترول وإنترنت أرضي في نظام واحد
- طرح باقات بسعات أعلى لتلبية رغبات العملاء تبدأ من ٢٠٠ جيجابايت وتصل إلى ٦٠٠ جيجابايت.
- طرح Routers للسرعات الفائقة لتحقيق أقصى استفادة والحصول على اعلى مستوى من الخدمة، حيث ساهم في تحديث ورفع كفاءة خدمة وسرعات الإنترنت الأرضي المقدمة للعملاء.
- كما طرحت الشركة بعض من المنتجات القائمة على باقات الألعاب مثل باقة Level Up
- تم إضافة العديد من الخدمات الجديدة لمحفظة المحمول WE Pay وذلك بهدف التوسع في خيارات الدفع لعملاء WE منها على سبيل المثال دفع تذاكر السفر والسياحة معAIR - Go Bus EGYPTبالإضافة إلى المدفوعات الاون لاين الجديدة معCareem - Vezeeta.com – OLX Egypt وأيضا الخدمات البنكية الجديدة معB.TECH - ValU بالإضافة الى الخدمات الاساسية كدفع فواتير الغاز و الكهرباء
- تم طرح العديد من العروض الترويجية القائمة على مقدمي خدمات المحتوي مثل (Watch IT, , Starzplay JAWWY TV).

المصرية للاتصالات تقدم خدماتها المختلفة لدعم التحول الرقمي:

- مبادرة تكافل وكرامة:

قامت الشركة بعقد اتفاقية في عام ٢٠٢١ مع وزارة التضامن الاجتماعي مع انطلاق برنامج (تكافل وكرامة) من خلال منحة مقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي للمواطنين المستحقين، حيث تتماشى الاتفاقية مع توجه الشركة نحو التحول الرقمي من خلال الخدمات التقنية والمحافظ الالكترونية التي تقدمها الشركة المصرية للاتصالات لتسهيل توصيل هذه المنحة لمستحقيها عبر برنامج تحويلات نقدية مشروط قائم تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي. ومع انتشار فروعها داخل مصر تم التنسيق مع الوزارة والاتفاق على البدء في وضع آلية لتيسير العمل وتوصيل الدعم لمستحقيه.

كما قامت الشركة بتصميم باقة لمستفيدي الدعم (باقة تكافل وكرامة) تحتوي على مكالمات ورسائل وانترنت مجاني بقيمة رمزية للشخص المستحق لهذا الدعم حيث تم توزيع ٣,٥ مليون شريحة هاتف محمول وتفعيل المحافظ الالكترونية على الخطوط بغرض تحويل مبلغ الدعم الشهري بشكل مرن وتسليم الخطوط من خلال فروع الشركة المنتشرة داخل مصر.

- التحول الرقمي لمباني الحكومة

قامت الشركة المصرية للاتصالات من منطلق دورها الوطني بالانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى والثانية من مشروع ربط المباني ومقرات الجهات الحكومية بشبكة اتصالات حديثة بتكنولوجيا الألياف الضوئية حتى المباني FTTB، ذلك المشروع الضخم الذي يهدف إلى ربط أكثر من ٣١ ألف مبنى على مستوى جميع محافظات الجمهورية بقيمة تقديرية تبلغ ٥ مليارات جنيه مصري على مدار عمر المشروع. ويتم العمل على الانتهاء من المرحلة الثالثة حيث من المتوقع أن يتم الانتهاء من توصيل عدد ١٨ ألف جهة حكومية للمراحل الأولى وحتى الرابعة وفقا للجدول الزمنى خلال وقت قياسي في ظل التحديات المتعلقة بانتشار الجهات على مستوى الجمهورية ووقوعها داخل نطاقات سكنية، وقد اشتملت المرحلة الأولى والثانية على توصيل كامل الجهات الحكومية بـ ٦ محافظات (بورسعيد، الأقصر، أسوان، الإسماعيلية، السويس، جنوب سيناء) وكذا ربط الجهات المقدمة لخمس خدمات حيوية للمواطنين بجميع محافظات الجمهورية وهي (التموين، التوثيق، المرور، نيابة المرور، النيابة العامة).

الأداء المالي للشركة:

تعكس نتائج أعمال الشركة خلال عام ٢٠٢٢ تميز الأداء التشغيلي، حيث واصلت خدمات نقل البيانات في دفع عجلة النمو على مستوى الإيرادات، حيث ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة ١٩% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق نتيجة لارتفاع إيرادات خدمات البيانات بنسبة ٢١% عن نفس الفترة. كذلك سجل الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك نمو قدره ٢٣% بهامش ربح وصل إلى ٣٩% وانعكس ذلك التميز على نمو صافي الربح بعد الضرائب حيث بلغ ٩،٢ مليار جنيه بنسبة نمو ٩% مقارنة بالعام الماضي.

اعتمدت الشركة على خطة عمل متعددة الجوانب للوصول إلى أفضل أداء على الصعيدين التشغيلي والمالي، وهو أحد الركائز الاستراتيجية التي تعتمد عليها الشركة في ظل سعيها نحو تحقيق أهدافها التي تتضمن نمو الإيرادات، وانعكاس ذلك على ربحية الشركة من خلال ترشيد النفقات المختلفة وتخفيض وإعادة هيكلة قروض الشركة من أجل الوصول إلى أقل تكلفة للتمويل.

ينصب تركيز الشركة الآن على تحقيق تدفقات نقدية مرتفعة، بجانب ترشيد النفقات الرأسمالية، والاستفادة من مختلف أصول الشركة ويأتي ذلك من خلال الأداء التشغيلي القوي واستمرار توزيعات الأرباح من استثماراتنا لتحقيق تدفقات نقدية حرة للمساهمين وضمان استمراريتها. وقد وصلت التدفقات النقدية الحرة خلال العام المالي إلى ٢٠١– مليار جنيه مصري وبتحييد أثر مصاريف الرخصة والترددات الجديدة تصل إلى ٣ مليار جنيه مما يعكس قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية قوية.

طبقا للقوائم المالية المستقلة ٢٠٢٢:

بلغ إجمالي الإيرادات وفقا للقوائم المالية المستقلة ٣٣ مليار جنيه مصري والتي تعكس نسبة نمو قدرها ١٨% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات ١١،١ مليار جنيه مصري محققا هامش ربح بنسبة ٣٤% من الإيرادات.

هذا وقد بلغ صافي ربح العام ما قيمته ٧،٣ مليار جنيه مصري محققا هامش ربح بنسبة ٢٢% من الإيرادات.

طبقا للقوائم المالية المجمعة ٢٠٢٢:

بلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ٤٤،٣ مليار جنيه مصري عن العام المالي ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١بإجمالي إيرادات والبالغة ٣٧،١ مليار جنيه.

بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات ١٧،٤ مليار جنيه مصري محققة نسبة هامش قدرها ٣٩% من الإيرادات.

بلغ صافي الربح بعد الضرائب ٩،٢ مليار جنيه مصري محققا نسبة هامش صافي ربح بنسبة ٢١% من الإيرادات.

بلغ نصيب السهم من الأرباح ٤،٦١ جنيه مصري.

بلغت الحصة السوقية للإنترنت فائق السرعة خلال عام ٢٠٢٢ بنسبة ٨٠%، بزيادة في عدد المشتركين قدرها ٧٣٩ ألف مشترك، في حين بلغ متوسط العائد لكل مستخدم١٥٣,٦ جنيه مصري
بلغ عدد مشتركي التليفون المحمول بنهاية العام ١٢,٥ مليون عميل.
بلغت النفقات الرأسمالية١٢,٦ مليار جنيه مصري.
بلغ صافي الدين ٢٤,٠ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الأرباح المقترحة التي ستوزع على المساهمين:

بالألف جنيه	بيان
٧,٣٤٥,٨٩٣	صافي ربح العام
٥,٦٧٨,٢٥٦	أرباح مرحلة
	المحول من الاحتياطي العام إلى الأرباح المرحلة
	يوزع كالآتي
٣٧٦,٢٩٥	احتياطي قانوني
١,٢٨٠,٣٠٤	نصيب المساهمين
٧٩١,٢٥٧	نصيب العاملين
١٥,٢٥٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
١٠,٥٧٠,٠٤٣	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة عن عام٢٠٢٢ مبلغ **خمسة وسبعون قرشا** للسهم	

تم تعديل التوزيع المقترح كما هو مبين بالبند رقم ١٣

الاقتراحات الخاصة بالتحويل للاحتياطيات:

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجنب ٥% من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع.
ويجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة تكوين احتياطيات أخرى

الأنشطة الرئيسية الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة لها:

النشاط الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات:

غرض هذه الشركة هو:

إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي:

- تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها.
- تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها.
- الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها.
- التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج.
- إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها.

- بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها.
- إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت.
- الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها.
- وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.
- ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الأوجه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

الشركة المصرية لنقل البيانات WE Data

هي شركة خدمات الإنترنت فائق السرعة في مصر بحصة سوقية قدرها ٨٠%، أنشأت المصرية للاتصالات شركة WE داتا عام ٢٠٠١ حيث تقدم كافة خدمات الإنترنت ذات النطاق الضيق والنطاق العريض، وخدمات الإنترنت المدارة ذات الغرض المحدد، وخدمات IP VPN . WE Data تقدم الخدمات التي تلبي كافة احتياجات جميع القطاعات من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.

الشركة المصرية للاتصالات لنظم المعلومات Xceed

شركة إكسيد هي إحدى الشركات العالمية التي توفر خدمات التعهيد "Business Process Outsourcing - BPO" بأعلى مستويات الجودة وبعدة لغات. وتدير Xceed اتفاقيات تعهيد واسعة النطاق لكبار العملاء من كبرى القطاعات الحكومية والوزارات والشركات المصرية وتعد شريك مفضل لكبرى الشركات العالمية " ٥٠٠ Fortune Global companies" في مجال التعهيد ومراكز الاتصال. تمتلك شركة إكسيد ٤ مواقع في نطاق القاهرة و٣ مواقع بمحافظة قنا و أسيوط و برج العرب يعملوا بطاقة كاملة وتعمل هذه المواقع بطاقة تشغيلية سعتها نحو ١٠,٠٠٠ مقعد متعدد القنوات وقوة عاملة تبلغ حوالى ٢٨,٠٠٠ موظف بالإضافة إلي ١٠ الاف نقطه اتصال عن بعد (Remote Seats) . واستثمارا لنجاح Xceed الباهر وتطبيقاً لاستراتيجية الانتشار والتوسع في مختلف دول العالم، تمتلك Xceed مركز اتصال إضافي في مجمع مراكز الاتصال بالمملكة المغربية – CASANEARSHORE– بسعة ١٠٠٠ وحدة عمل متعددة القنوات و٢٥٠ مقعد بجمهورية موريشيوس. تدير Xceed برامج لعملاء في أربع قارات وبعشر لغات مختلفة."

شركة سنترا للتكنولوجيا Centra

أسست شركة سنترا للتكنولوجيا عام ٢٠٠٢ ويتمثل عملها الرئيسي في توفير الحلول التكنولوجية الكاملة وإنتاج النماذج المختلفة من الحواسب المصنعة للعلامات التجارية المحلية، تعمل الشركة الآن في تجميع وإعادة بيع الحاسبات للعلامات التجارية المعروفة.

شركة الشرق الأوسط للاتصالات اللاسلكية Merc

تأسست عام ٢٠٠١, وهي شركة رائدة في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة محطات الاتصالات اللاسلكية، حصلت شركة Merc على رخصة الجهاز القومي للاتصالات NTRA ، كما تقوم بإنتاج وتصميم وتشغيل الأنواع المختلفة من برامج أنظمة الحواسب بالإضافة إلى قيامها بتطوير البرامج وتشغيل الأنظمة المتكاملة.

شركة TE France

تأسست بشكل رئيسي لخدمة محطة الإنزال في فرنسا للكابل البحري تي اي نورث TE North .

شركة تي إي للاستثمار القابضة TE Investment Holding

أسستها الشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٩ لتعزيز وتحديد فرص الاستثمار محليا ودولياً، وذلك عن طريق اختيار الشركات ذات النشاط المرتبط بالصناعات المرتبطة بالاتصالات. تهدف المصرية للاتصالات أن تجعلها شركة نشطة من الناحية التشغيلية وذلك لإضافة قيمة اليها.

فودافون مصر Vodafone Egypt

هي شركة تقوم بتقديم خدمات الاتصالات في جمهورية مصر العربية وهي إحدى شركات مجموعة فودافون العالمية وتمتلك المصرية للاتصالات بها ما يقارب ٤٥%. وتشمل خدمات الاتصالات التي تقدمها الشركة خدمة الصوت ونقل بيانات عبر الهاتف المحمول وخدمة الإنترنت الثابت للأفراد والمؤسسات.

القيمة الحالية للأصول إذا كانت القيمة الدفترية مختلفة اختلافا كبيراً عن السوق الحالي:

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوما منها مجمع الإهلاك أو مجمع خسائر الاضمحلال.

نسبة حجم الأعمال وصافي الربح أو الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للشركة:

بالمليون جنيه مصر	العام المالي ٢٠٢٢	العام المالي ٢٠٢١	نسبة التغير %	الربع الرابع ٢٠٢٢	الربع الرابع ٢٠٢١	نسبة التغير %
إيرادات المبيعات	**٤٤,٢٧٣,٣٤٤**	**٣٧,٠٨٧,٩٦٣**	١٩,٤%	**١١,٩٩٩,٤١٢**	**١٠,٧٠٩,٤٢٣**	١٢,٠%
وحدة أعمال المسكن	٢١,٥٨٨,٢٣٩	١٨,١٣٣,٤٤٧	١٩,١%	٥,٧١٧,٥٠٩	٤,٧٨٦,٣٥١	١٩,٥%
وحدة أعمال الشركات والمؤسسات	٥,٩٣٩,٢١٤	٤,٦٩٩,٤١٧	٢٦,٤%	١,٩٩٢,٢٨٦	١,٢٥٣,١١٠	٥٩,٠%
وحدة أعمال المشغلين	٦,٣٤٠,٩٠٧	٥,٨٤٦,٦٨٠	٨,٥%	١,٦٨٢,٨٩٢	١,٦١٤,٧٩٧	٤,٢%
وحدة أعمال النواقل الدولية	٤,٨٣٢,٦٩٣	٤,٢٤٣,٨٤٥	١٣,٩%	١,٣٦٩,٩٠٦	١,١٠٩,٩١٢	٢٣,٤%
وحدة أعمال عملاء وشبكات الدولي	٥,٥٧٢,٢٩١	٤,١٦٤,٥٧٤	٣٣,٨%	١,٢٣٦,٨١٩	١,٩٤٥,٢٥٣	٣٦,٤-%
الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات	**١٧,٤٢٦,٩٤٩**	**١٤,١٩٣,١٩١**	٢٢,٨%	**٤,٠٨٨,١١٣**	**٣,٨٨١,٦٨٧**	٥,٣%
هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والاستهلاكات %	٣٩%	٣٨%	١.٩ ن أ	٣٤%	٣٦%	٢١٨- ن أ
الربح قبل الفوائد والضرائب	١٢,٧٣٥,٤٠٩	١٢,٠٠٠,٤٦٩	**١٦.%**	٢,٤١١,١٩٦	٣,٢٩٣,٤٥٠	٢٦,٨-%
هامش الربح قبل الفوائد والضرائب%	٢٩%	٣٢%	ن أ ٣٥٩-	٢٠%	٣١%	١.٦٦- ن أ
صافي الربح بعد الضرائب	**٩,١٨٢,١٨٤**	**٨,٤١٧,٠٦٧**	٩,١%	**٣,٠١١,٦٩٨**	**٢,٣١٨,٧٠٩**	٢٩,٩%
هامش صافي الربح بعد الضرائب%	٢١%	٢٣%	١٩٦- ن أ	٢٥%	٢٢%	٣٤٥ ن أ
ربحية السهم	**٤,٦١**	**٤,٣٤**	**٦,٣%**	**١,٧٦**	**١,٣٦**	**٢٩,٩%**

*طبقا للقوائم المالية المجمعة

حجم التصدير:

لا يوجد

بيان التبرعات:

المبلغ الذي تم سداده حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ إجمالي مبلغ ٥٠,٨٥٧,٠٣٧,٥٤ (فقط خمسون مليون وثمانمائة وسبعة وخمسون ألفاً وسبعة وثلاثون جنيها وأربعة وخمسون قرش)

بيان بالأسهم والسندات التي تم إصدارها خلال السنة:

لا يوجد

شكراً لكم، تم تسجيل التقرير السنوي الخاص بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG بنجاح و رقم الكود التسجيلي الخاص بكم 27112 ويرجى من سيادتكم طباعة التقرير وإرفاقه ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2022 .

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG تنفيذاً لقرارات الهيئة رقمي (107) و (108) لسنة 2021

التقرير السنوي عن عام 2022 حول الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG

وذلك للشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية ديسمبر ويناير ومارس

أولاً:- مقدمة عامة حول التقرير السنوي

يعكس تقرير الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات صلة بالاستدامة- معايير Environmental Social and Governance (ESG)، قوة إدارة الشركة على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، ودمج ممارسات الاستدامة في أنشطة وعمليات الشركة، وهو ما يولد ثقة لدى المستثمرين تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة من خلال تحديد المخاطر والفرص التي قد لا ترصدها التقارير المالية التقليدية، خاصة في ظل الطلب المتزايد من قبل المستثمرين على البيانات وتطبيقات دمج ممارسات الاستدامة في أعمال الشركات، بما يحقق للشركة القدرة على مواجهة المخاطر المرتبطة بأبعاد الاستدامة المختلفة، ومن ثم يعزز من موقفها المالي.

وانطلاقا من مسئولية الهيئة تجاه الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وفي اطار مساعدة تلك الشركات على تقديم التقارير السنوية للإفصاح عن معايير الاستدامة ESG وفقا لقراري الهيئة رقمي 107 و108 لعام 2021، وتيسيراً عليهم قامت الهيئة بإعداد هذا النموذج الإلكتروني الموحد لتقوم الشركات باستيفاء مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاح عن معايير الاستدامة ESG.

لذا يرجى التكرم بالحرص والتحلي بالدقة والشفافية عند ملء هذا النموذج، كما يرجى إرفاق نموذج التقرير ضمن التقرير السنوي المعد من قبل مجلس الإدارة والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2022 وفي حال وجود أية استفسارات تتعلق بهذا الشأن، يمكن التواصل من خلال البريد الالكتروني sustainable.development@fra.gov.eg

ثانياً:- البيانات الأساسية لحالة الشركات وطبيعة نشاطها

يرجاء تحديد كلا من الآتي من البيانات الأساسية

القطاع التابع له الشركة: سوق مال

اختر اسم شركة : المصرية للاتصالات

حالة الشركة : مقيدة

يرجى تحديد القطاع التابع له الشركة بالبورصة المصرية:

قطاع اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات

ثالثاً:- البيانات الأساسية للمسؤول عن استكمال التقرير

إرشادات عامة : يرجى كتابة كافة البيانات التالية باللغة العربية مع التأكد من صحة بياناتها.

- اسم المسؤول: هبه عبد المنعم احمد
- الوظيفة: مدير إدارة النقد والافصاح علاقات المستثمرين
- البريد الالكتروني الخاص به: investor.relations@te.eg

رابعاً:- مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات البيئية Environmental KPIs

---

1. مؤشر الأداء الخاص بالعمليات والرقابة البيئية (ب_1)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل وضعت الشركة اي سياسة بيئية و/او اجتماعية او سياسة استدامة رسمية؟ نعم

لدي الشركة المصرية للإتصالات سياسة متكاملة لنظام الإدارة المتكامل للجودة والسلامة والصحة المهنية والبيئة وسياسة منفصلة للمسؤولية المجتمعية وكذلك سياسة منفصلة للأمن السيبراني كما تقوم الشركة حاليا بإعداد سياسة ESG (سياسة بيئية واجتماعية وحوكمة) لإبراز التزام الشركة فيما يخص الاستدامة من الناحية البيئية والمجتمعية والحوكمة

- هل هذه السياسة نابعة من داخل الشركة ام مستمدة من سياسات وطنية أو عالمية؟ نعم

سياسة نظم الإدارة المتكامل للجودة والسلامة والصحة المهنية والبيئة وسياسة المسئولية المجتمعية وسياسة الأمن السيبراني هي سياسات نابعة من داخل الشركة وتسعى الشركة المصرية للإتصالات لأعداد سياسة الESG وهي مستمدة من المسئولية الوطنية للشركة تجاه رؤية مصر نحو الاستدامة 2030 والتغير المناخي 2050

- هل تقوم الشركة بتحديد وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاطها الاقتصادي؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بتحديد المخاطر الناتجة عن بعض من انشطتها التشغيلية (المباني الرئيسية، فروع البيع، مراكز البيانات) وتقييمها ووضع اساليب التحكم للحد من اخطارها سواء كانت اجتماعية او بيئية من خلال نظام الادارة الخاص بالشركة المتعلق بالمخاطر البيئية والمجتمعية المصاحبة لها كما انها ستفصح عن التقرير الأول للاستدامة عن عامي 2021 و2022 خلال الربع الثالث من عام 2023 والذي يسلط الضوء على التحديات والانجازات الرئيسية التي واجهتها الشركة فيما يخص الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة والتغيرات المناخية

- هل تتبنى الشركة سياسات محددة معنية بتدوير المخلفات/استهلاك المياه/الطاقة؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بتدوير المخلفات الصادرة عن انشطتها التشغيلية مع الإمتثال لمتطلبات قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وكذلك قانون المخلفات رقم 202 لعام 2020

- هل تحدد الشركة أي اهداف تتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة/غازات الاحتباس الحراري؟ لا

قامت الشركة المصرية للاتصالات بمبادرات لخفض الانبعاثات الناتجة عن انشطة الشركة التشغيلية على سبيل المثال وليس الحصر انشاء محطات طاقة شمسية لتوليد الكهرباء، انشاء ابراج محمول صديقة للبيئة في شرم الشيخ، التوسع في تركيب كابلات الفايبر والحرص على استخدام أجهزة ومعدات ذات كفاءة طاقة عالية لتوفير استهلاك الطاقة، كبادرة لوضع اهداف واضحة قامت الشركة بحساب حجم انبعاثات الكربون الناتجة عن انشطة الشركة خلال عامي 2021 و2022

- هل لدى الإدارة أي نظام/شهادة فيما يتعلق بالممارسات البيئية (شهادة ISO 14001)؟ نعم

حصلت الشركة المصرية للاتصالات على شهادة الأيزو 14001:2015 في عام 2021 وجري التأكيد على استمراريتها في عام 2022 كجزء من نظام الإدارة المتكامل للشركة الذي يشمل أيضاً نظام إدارة الجودة (ISO 9001:2015) ونظام ادارة السلامة والصحة المهنية (ISO 45001:2018) لتحقيق الكفاءة التشغيلية

2. مؤشر الأداء الخاص بانبعاثات الكربون (ب 2)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تقوم الشركة بحساب اجمالي نسبة انبعاثات الكربون سنويا؟ نعم

قامت الشركة المصرية للاتصالات بحساب مبدئي لإجمالي انبعاثات الكربون سنويا طبقا لمبادئ بروتوكول غازات الاحتباس الحراري (GHG) الناتج عن الانشطة الشركة التشغيلية عن عامي 2021 و2022 وسيتم التعاون مع شركات / جهات متخصصة لهذا الغرض لاعتماد تلك القياسات مستقبلا.

3. مؤشر الأداء الخاص باستخدام مصادر الطاقة وتنوعها (ب 3)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تقوم الشركة بحساب اجمالي حجم الطاقة المستهلكة بشكل مباشر سنويا؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بحساب اجمالي حجم الطاقة المستهلكة سنويا سواء كانت في صورة كهرباء او مياة أو وقود او طاقة شمسية

- هل تقوم الشركة بحساب نسبة استهلاك الطاقة حسب نوع مصدر التوليد سنويا؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بحساب نسبة استهلاك الطاقة بمبانيها المختلفة سواء كان مصدر التوليد شبكة الكهرباء المحلية او الطاقة الشمسية او الوقود المستخدم في مولدات الطاقة

- هل تقوم الشركة بحساب نسبة الطاقة التي تم توفيرها سنويا إن وجدت؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بحساب حجم الطاقة التي تم توفيرها سنويا، كما قامت الشركة بحساب حجم الانبعاثات الكربونية الصادرة عن انشطة الشركة التشغيلية حيث ان تلك القراءات ستكون متضمنه في أول تقرير للإفصاح المزمع اصداره من الشركة عن البصمة الكربونية ليغطي عامي 2021 و2022 ليكون الحد الأساسي الميداني لتحديد قراءات نسبة الطاقة الموفرة مستقبلاً.

4. مؤشر الأداء الخاص باستخدام المياه (ب 4)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تقوم الشركة بحساب إجمالي كمية المياه المستهلكة سنويا؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بحساب كمية المياه المستهلكة سنويا في الانشطة التشغيلية المختلفة على مستوى الجمهورية

- هل تقوم الشركة بحساب إجمالي كمية المياه المعاد تدويرها والمعالجة سنويا. (إن وجد)؟ لا

لا يوجد لدي الشركة المصرية للاتصالات مياه معالجة حيث ان الشركة تستخدم شبكة المياة المحلية التابعة للدولة وليس لديها اي وحدات لمعالجة مياة الصرف

5. مؤشر الأداء الخاص باستخدام المواد (ب 5)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تقوم الشركة بحساب إجمالي حجم المخلفات المنتجة أو المعاد تدويرها أو التي تم معالجتها حسب النوع والوزن سنويا؟ نعم

تقوم الشركة بحساب اجمالي حجم المخلفات المنتجة عن انشطتها المختلفة وتصنيفها والتخلص منها طبقاً لمتطلبات قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 وقانون المخلفات رقم 202 لسنة 2020

خامساً- مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات المجتمعية Social KPIs

1. مؤشر الأداء الخاص بالتنوع بين الجنسين ونسبة الأجور (ج 1)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن عدد الموظفين والموظفات بحسب نوع التوظيف (عمالة موقتة أو دائمة)؟ لا

تقوم الشركة المصرية للاتصالات حالياً بحساب عدد الموظفين والموظفات حسب نوع التوظيف كنوع من التقارير الداخلية ومزمع الافصاح عن الأعداد الرسمية من خلال تقرير الاستدامة الذي سوف يفصح عنه خلال الربع الثالث لعام 2023 وهو التقرير الأول للشركة المصرية للاتصالات عن عامي 2021 و2022 والذي يسلط الضوء على التحديات والانجازات الرئيسية التي واجهتها الشركة فيما يخص الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة والتغيرات المناخية

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين من الذكور والإناث؟
لا

تقوم الشركة المصرية للإتصالات بحساب النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين من الذكور والإناث كنوع من التقارير الداخلية ومزمع الأفصاح عن النسبة المئوية الرسمية من خلال تقرير الاستدامة الذي سوف يُفصح عنه خلال الربع الثالث لعام 2023 وهو التقرير الأول للشركة المصرية للإتصالات عن عامي 2021 و2022 والذي يُسلط الضوء على التحديات والأنجازات الرئيسية التي واجهتها الشركة فيما يخص الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة والتغيرات المناخية

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث (الخاصة بوظائف المبتدئين -المستوى المتوسط)؟ لا

تقوم الشركة المصرية للإتصالات بحساب النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والأناث (الخاصة بوظائف المبتدئين -المستوى المتوسط) كنوع من التقارير الداخلية ومزمع الأفصاح عن النسبة المئوية الرسمية من خلال تقرير الاستدامة الذي سوف يُفصح عنه خلال الربع الثالث لعام 2023 وهو التقرير الأول للشركة المصرية للإتصالات عن عامي 2021 و2022 والذي يُسلط الضوء على التحديات والأنجازات الرئيسية التي واجهتها الشركة فيما يخص الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة والتغيرات المناخية

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث (الخاصة بالوظائف العليا والتنفيذية)؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للإتصالات بالإفصاح عن السادة شاغلي المناصب العليا التنفيذية من خلال رابط الموقع الرسمي للشركة المصرية للإتصالات https://ir.te.eg

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة متوسط الأجور للذكور مقارنة بنسبة متوسط الأجور للإناث؟ لا

طبقاً للوائح المعمول بها داخل الشركة المصرية للإتصالات فان الأجر يتم احتسابه على المسمى والوصف الوظيفي وليس النوع مع عدم التمييز بين الذكور والأناث في الأجور ومزمع الإفصاح عن ذلك من خلال تقرير الاستدامة الذي سوف يُفصح عنه خلال الربع الثالث لعام 2023 وهو التقرير الأول للشركة المصرية للإتصالات عن عامي 2021 و2022 والذي يُسلط الضوء على التحديات والأنجازات الرئيسية التي واجهتها الشركة فيما يخص الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة والتغيرات المناخية

2. مؤشر الأداء الخاص بمعدل دوران العاملين (ج2)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الدائمين على أساس سنوي؟ لا

تقوم الشركة المصرية للإتصالات بحساب النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الدائمين على أساس سنوي كنوع من التقارير الداخلية ومزمع الأفصاح عن النسبة الرسمية من خلال تقرير الاستدامة الذي سوف يُفصح عنه خلال الربع الثالث لعام 2023 وهو التقرير الأول للشركة المصرية للإتصالات عن عامي 2021 و2022 والذي يُسلط الضوء على التحديات والأنجازات الرئيسية التي واجهتها الشركة فيما يخص الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة والتغيرات المناخية

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الموقتين على أساس سنوي؟ لا

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بحساب النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الموظفين على أساس سنوي كنوع من التقارير الداخلية ومزمع الافصاح عن النسبة الرسمية من خلال تقرير الاستدامة الذي سوف يفصح عنه خلال الربع الثالث لعام 2023 وهو التقرير الأول للشركة المصرية للاتصالات عن عامي 2021 و2022 والذي يسلط الضوء على التحديات والانجازات الرئيسية التي واجهتها الشركة فيما يخص الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة والتغيرات المناخية

- هل تقوم الشركة بالافصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين بعقود و/أو المستشارين على أساس سنوي؟ لا

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بحساب النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين بعقود و/أو المستشارين على أساس سنوي كنوع من التقارير الداخلية ومزمع الافصاح عن النسبة الرسمية من خلال تقرير الاستدامة الذي سوف يفصح عنه خلال الربع الثالث لعام 2023 وهو التقرير الأول للشركة المصرية للاتصالات عن عامي 2021 و2022 والذي يسلط الضوء على التحديات والانجازات الرئيسية التي واجهتها الشركة فيما يخص الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة والتغيرات المناخية

3. مؤشر الأداء الخاص بعدم التمييز (3ج)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تتبنى الشركة سياسة تجريم التحرش الجنسي و/أو سياسة عدم التمييز على اي اساس عرقي أو ديني أو على اساس الجنس؟ نعم

تُجرم الشركة المصرية للاتصالات التحرش الجنسي من خلال اللوائح الداخلية للشركة كما أنها تمتثل للدستور والقوانين المصرية التي تُجرم التحرش الجنسي و خاصةً قانون العمل المصري الذي يمنع التمييز على أساس ديني/عرقي أو على أساس الجنس

4. مؤشر الأداء الخاص بالمعايير العالمية للصحة والسلامة (4ج)

فيما يخص الاجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تتبع الشركة سياسة للصحة المهنية و/أو سياسة خاصة بالمعايير العالمية للصحة والسلامة (مثل معايير العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنية الخاصة بمنظمة العمل الدولي)؟ نعم

الشركة المصرية للاتصالات حاصلة على شهادة الايزو 45001:2018 الخاصة بالسلامة والصحة المهنية منذ عام 2021 ويُجري التأكيد على استمراريتها سنوياً مع الجهة المانحة من خلال المراجعات الخارجية على مباني وانشطة الشركة

- ما هو عدد ضحايا الحوادث (إن وجد)؟ نعم

عدد ضحايا الحوادث هو 36 حالة خلال ساعات العمل الرسمية في عام 2022

- ما هو عدد ساعات التدريب المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الصحة والسلامة المهنية للموظفين؟ نعم

اجمالي عدد ساعات التدريب المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الصحة والسلامة المهنية للموظفين هو 45,234 ساعة خلال عام 2022

5. مؤشر الأداء الخاص بالأطفال والعمالة الجبرية (5ج)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تتبع الشركة سياسة تحريم عمالة الأطفال و/ أو العمالة الجبرية؟ نعم

تمتثل الشركة المصرية للإتصالات لقانون العمل المصري من خلال لائحة شئون العاملين الداخلية كما ورد بقانون العمل
"ضوابط تشغيل الطفل من المادة 98 حتى 103 "

- هل تنطبق تلك السياسة على الموردين والبائعين المتعاملين مع الشركة؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للإتصالات بتطبيق سياسة تحريم عمالة الأطفال او العمالة الجبرية على الموردين والبائعين المتعاملين مع الشركة من خلال العقود والاتفاقيات الخاصة بتوريد العمالة طبقاً للقوانين المصرية

6. مؤشر الأداء الخاص بحقوق العمال (ج6)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- بالإضافة إلى متطلبات قانون العمل المصري، هل تتبع الشركة قوانين ومعايير منظمة العمل الدولية او اي اطر عمل او معايير او قوانين دولية اخرى متعلقة بحقوق العمال؟ نعم

تقوم الشركة باتباع المعايير الدولية فيما يخص حقوق العمال في اطار المحددات الموضوعة من القوانين والتشريعات المصرية

- هل تشمل تلك السياسة الموردين والبائعين المتعاملين مع الشركة؟ لا

تدرس الشركة وضع تلك المعايير مع الموردين من خلال التعاقدات المستقبلية

سادساً- مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات الحوكمة المتعلقة بالاستدامة Governance KPIs

1. مؤشر الأداء الخاص بتنوع مجلس الإدارة (ج 1)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تفصح الشركة عن العدد والنسبة المئوية لإجمالي مقاعد مجلس الادارة التي يشغلها الذكور والاناث؟ نعم

تقوم الشركة المصرية للإتصالات بالافصاح عن عدد المقاعد لمجلس الإدارة التي يشغلها الذكور والاناث من خلال الموقع الرسمي للشركة https://ir.te.eg

- هل تفصح الشركة عن العدد والنسبة المئوية لرؤساء اللجان التي يشغلها الذكور والاناث؟ نعم

يتم الافصاح عن أعضاء اللجان من خلال تقرير الحوكمة السنوي الصادر من الشركة

2. مؤشر الأداء الخاص بالرشوة / مكافحة الفساد (ج 2)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تصدر الشركة أي قرارات متعلقة بمكافحة الرشوة/الفساد وتتبعها؟ نعم

تصدر الشركة المصرية للإتصالات قرارات متعلقة بمكافحة الفساد والرشوة من خلال اللوائح الداخلية المعمول بها

3. مؤشر الأداء الخاص بالسلوك الأخلاقي وميثاق الشرف (ح 3)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تصدر الشركة قواعد السلوك الأخلاقي وميثاق الشرف وتتبعها/ Code of ethics Conduct؟ نعم

4. مؤشر الأداء الخاص بخصوصية البيانات (ح 4)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- بالإضافة الى متطلبات قانون حماية البيانات الشخصية وقانون حماية المستهلك المصري، هل تتبع الشركة أي أطر عمل او قواعد أو توصيات دولية أخرى بشأن خصوصية البيانات؟ نعم

تلتزم الشركة بالقوانين المصرية ومحددات أمن المعلومات ذات الصلة فإن الشركة المصرية للإتصالات تتبع معايير دولية لأمن المعلومات مثل (ISO 27001, NIST, GSMA, 3GPP, GDPR) وذلك أثناء صياغة وتحديث سياسات وضوابط حوكمة أمن المعلومات؛ وفي تحديد أطار العمل لمواجهة مخاطر أمن المعلومات التي تواجهها الشركة.

5. مؤشر الأداء الخاص بالإبلاغ عن ممارسات الاستدامة والإفصاح عنها (ح 5)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تصدر الشركة تقارير GRI-CDP-SASB-IIRC-UNGC أو أي تقارير أخرى من تقارير الاستدامة؟ لا

تقوم الشركة المصرية للاتصالات حاليا بإعداد مقترح مبدئي للتقرير الأول للشركة للاستدامة لمناقش انجازات الشركة فيما يخص البيئة والمناخ والمجتمع والحوكمة وتسلط الضوء على التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها الشركة لتحقيق أهدافها، على ان يكون التقرير عن عامي 2021 و2022 ويتم الافصاح عنه خلال الربع الثالث من عام 2023

- هل تسعى الشركة الى تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)؟ نعم

تسعى الشركة لتحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) من خلال أنشطتها التشغيلية المختلفة وكذلك المبادرات الخاصة بالمسئولية المجتمعية فيما يخص التنمية المجتمعية ودعم الصحة والتعليم في مصر وكذلك البيئة والحوكمة ومواجهة التغيرات المناخية. على سبيل مثال تلك الاهداف وليس الحصر القضاء على الفقر، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والانتاج المسؤولان والعمل المناخي.

- هل تحدد الشركة هذه الأهداف وتقوم بالإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟ نعم

قامت الشركة بتحديد بعض من تلك الأهداف وتم الإبلاغ عن التقدم المحرز فيها لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في عام 2021 في تقرير "المشاورات الوطنية مع القطاع الخاص في إطار إعداد التقرير الوطني الطوعي الثالث لمصر" من خلال مبادرات الشركة المختلفة في محاور التعليم والشباب والصحة وتنمية المجتمع ودعم ذوي القدرات الخاصة، وعلي سبيل المثال وليس الحصر مبادرة "مدرسة WE للتكنولوجيا التطبيقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" والتي تستهدف "التعليم الجيد" و "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف" من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وكذلك مبادرة " دعم وتمكين الأسر المنتجة " والتي تستهدف "القضاء علي الفقر" من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وأيضاً تقوم الشركة بالإبلاغ عن نموها الاقتصادي من خلال التقارير الدورية الصادرة عن الشركة للبورصة المصرية والتي تستهدف "العمل اللائق ونمو الاقتصاد" كاحد اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وكذلك سيتم الإبلاغ عن التقدم المحرز من خلال تقرير الاستدامة للشركة المصرية للإتصالات والمزمع أن يفصح عنه خلال الربع الثالث لعام 2023 وهو التقرير الاول للشركة عن عامي 2021 و2022 والذي يسلط الضوء علي التحديات والانجازات الرئيسية التي واجهتها الشركة فيما يخص الاستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة والتغيرات المناخية

- هل اعلنت الشركة التزامها بوضوح تجاه معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ نعم

اعلنت الشركة المصرية للاتصالات التزامها تجاه معايير المسؤولية الاجتماعية من خلال سياسة المسؤولية المجتمعية المفصح عنها علي الموقع الرسمي للشركةhttps://csr.te.eg

- هل تتبنى الشركة سياسة/مبدا عريض وواضح بشان الاستثمار المجتمعي؟ نعم

لدي الشركة المصرية للاتصالات سياسة معلنة فيما يخص التنمية المجتمعية (https://csr.te.eg) وهي تحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال المساهمة في توفير الخدمات المتنوعة من خلال العديد من المبادرات المجتمعية التي شملت مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الصحة والتعليم.

- هل تشارك الشركة في مبادرات القطاعين العام والخاص المعنية بتنمية المجتمع؟ نعم

تشارك الشركة المصرية للاتصالات في مبادرات القطاعين العام والخاص المعنية بتنمية المجتمع ويتم الأفصاح عن تلك المبادرات من خلال الموقع الرسمي للشركة https://csr.te.eg

6- مؤشر الأداء الخاص بالضمانات الخارجية (ج 6)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل يتم مراجعة الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الصادرة عن الشركة من قبل طرف ثالث مستقل؟ لا

سيتم مراجعة تقرير الاستدامة والتغيرات المناخية الأول للشركة المصرية للاتصالات المزمع الأفصاح عنه خلال الربع الثالث من عام 2023 من جانب طرف ثالث مستقل

شكراً لكم، تم تسجيل التقرير السنوي الخاص بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD بنجاح و رقم الكود التسجيلي الخاص بكم 27113 ويرجى من سيادتكم طباعة التقرير وإرفاقه ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2022 .

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن ممارسات الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD تنفيذاً لقرارات الهيئة رقمي (107) و (108) لسنة 2021

التقرير السنوي عن عام 2022 حول الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD

وذلك للشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية ديسمبر ويناير ومارس

اولاً:- مقدمة عامة حول التقرير السنوي

يعكس تقرير الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية – توصيات الـ Task Force on Climate Financial Disclosure TCFD قدرة الشركة على إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية، وهو ما يولد لدي المستثمرين الثقة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تأخذ في الاعتبار مجموعة المخاطر المالية والفرص المرتبطة بتغير المناخ، وآليات ادارة الشركة للمخاطر الانتقالية والمخاطر المتموسة لتأثيرات التغيرات المناخية على الاداء المالي للشركة، بما يوفر مزيدا من الشفافية فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالمناخ والفرص المتاحة للمستثمرين.

وانطلاقًا من مسئولية الهيئة تجاه الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وفي اطار مساعدة تلك الشركات على تقديم التقارير السنوية للإفصاح عن المعايير وفقا لقراري الهيئة رقمي 107 و108 لعام 2021، وتيسيراً عليهم قامت الهيئة باعداد هذا النموذج الالكتروني الموحد لتقوم الشركات باستيفاء مؤشرات الاداء الخاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية – توصيات TCFD.

لذا يرجى التكرم بالحرص والتحلي بالدقة والشفافية عند ملء هذا النموذج، كما يرجى إرفاق نموذج التقرير ضمن التقرير السنوي المعد من قبل مجلس الادارة والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2022 وفي حال وجود أية استفسارات تتعلق بهذا الشأن، يمكن التواصل من خلال البريد الالكتروني sustainable.development@fra.gov.eg.

ثانياً:- البيانات الأساسية لحالة الشركات وطبيعة نشاطها

برجاء تحديد كلا من الاتي من البيانات الأساسية

القطاع التابع له الشركة: سوق مال

اختر اسم شركة : المصرية للاتصالات

حالة الشركة : مقيدة

برجي تحديد القطاع التابع له الشركة بالبورصة المصرية:

قطاع اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات

ثالثاً:- البيانات الأساسية للمسؤول عن استكمال التقرير

إرشادات عامة : برجي كتابة كافة البيانات التالية باللغة العربية مع التأكد من صحة سلامتها.

- اسم المسؤول: هبه عبد المنعم احمد
- الوظيفة: مدير إدارة القيد والافصاح علاقات المستثمرين
- البريد الالكتروني الخاص به: investor.relations@te.eg

رابعاً: مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD KPIs

---

1. مؤشر الأداء الخاص بفئة الحوكمة (الحوكمة المتعلقة بالتغير المناخ)

فيما يخص الاجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل يقوم مجلس الإدارة بمراقبة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ؟ لا

تسعي الشركة المصرية للإتصالات لأعداد أطار العمل المناسب بما يتناسب مع لوائح الشركة الداخلية ليتسني لمجلس الإدارة مراقبة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ

- هل تقوم إدارة الشركة بأي دور في تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وإدارتها؟ لا

تسعي الشركة المصرية للإتصالات لاعداد إطار العمل المناسب بما يتناسب مع لوائح الشركة الداخلية ليتسني لمجلس الإدارة مراقبة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ ومن ثم تقييمها وإدارتها

2. مؤشر الأداء الخاص بفئة الإستراتيجية (العمليات البينية والرقابة والحد من المخاطر)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تحدد الشركة أي مخاطر أو فرص متعلقة بالمناخ على المدى القصير والمتوسط والطويل؟ لا

لم تحدد الشركة المصرية للإتصالات أي مخاطر أو فرص متعلقة بالمناخ سواء على المدي القصير والمتوسط والطويل، ولكن تقوم الشركة حاليا بعمل تقييم للأنشطة التشغيلية للشركة المتعلقة بالتغيرات المناخية للإفصاح عنها خلال التقرير الأول للاستدامة المزمع الافصاح عنه خلال الربع الثالث لعام 2023.

- هل تقوم الشركة بتضمين الفرص والمخاطر المتعلقة بالمناخ في استراتيجيتها وتخطيطها المالي؟

بعد تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ ستدرس الشركة دمجها مع الخطة الاستراتيجية للشركة للبدء بتنفيذ المبادرات والمشروعات المختلفة للتحكم في تلك المخاطر وكذلك تعظيم الفرص المتاحة

- هل تستثمر الشركة سنويًا في البنية التحتية المتعلقة بمقاومة تغييرات المناخ، والقدرة على التكيف، وتطوير المنتجات؟ نعم

تستثمر الشركة المصرية للإتصالات في البنية التحتية الخاصة بدعم الأنشطة التشغيلية للشركة على سبيل المثال وليس الحصر انشاء محطات طاقة شمسية لتوليد الكهرباء، انشاء أبراج محمول صديقة للبيئة، التوسع في تركيب كابلات الفايبر والحرص على استخدام أجهزة ومعدات ذات كفاءة طاقة عالية لتوفير استهلاك الطاقة

3. مؤشر الأداء الخاص بفئة إدارة المخاطر (المخاطر المتعلقة بالتغير المناخي)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل وضعت الشركة نهج معين لتحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ وتقييمها؟ لا

تسعي الشركة المصرية للإتصالات لدراسة النهج المناسب الواجب اتباعه خلال تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والمناسب لطبيعة الأنشطة التشغيلية للشركة

- هل تتبني الشركة نهج واضح لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ؟ لا

تسعي الشركة المصرية للإتصالات لدراسة النهج المناسب الواجب اتباعه خلال تحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ والمناسب لطبيعة الأنشطة التشغيلية للشركة

- هل تدمج الشركة المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن استراتيجيتها الشاملة لإدارة المخاطر؟ لا

تسعي الشركة المصرية للإتصالات لدراسة دمج المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن استراتيجيتها لوضع أساليب التحكم المناسبة لتخفيف حدة تأثير تلك المخاطر على المناخ وعلي الشركة بعد تحديد النهج المناسب لاتباعه

4. مؤشر الأداء الخاص بفئة المقاييس والاهداف (انبعاثات الكربون / الخزانات الدفيئة)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تستخدم الشركة أي مقاييس لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع استراتيجيتها و عملية إدارة المخاطر؟ لا

ستحدد الشركة المصرية للإتصالات المقاييس لتقييم المخاطر والفرص بعد تحديد النهج المناسب لإتباعه لتحديد المخاطر والفرص وكذلك دمجها مع استراتيجية الشركة

- هل تفصح الشركة عن إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الشريحة 1 (إن وجد) لا

تسعي الشركة المصرية للإتصالات لاصدار أول تقرير عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المصاحبة للأنشطة التشغيلية للشركة عن عامي 2021 و2022

- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار إعتماد تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على إعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة المصرية للإتصالات خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

البند الثانى :

النظر و إعتماد تقريري السادة مراقبا الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ /٢٠٢٢/١٢.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة للسيد الأستاذ / عمرو مصطفى مفوض عن السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ مراقب حسابات الشركة والشريك بمؤسسة حازم حسن ليتفضل سيادته بعرض تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- قام السيد الأستاذ / عمرو مصطفى بالترحيب بالسادة الحضور موجهاً سيادته التهنئة للسادة الحضور بمناسبة شهر رمضان الكريم وكذلك بمناسبة إنتهاء السنة المالية مشيراً إلى أن سيادته بصدد عرض تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، مشيراً إلى أنه ونظراً لضيق الوقت سيقوم سيادته بعرض التقرير بشكل مختصر ، مشيراً إلى أن التقرير نظيف بدون تحفظات ثم قام سيادته بالعرض طبقاً لما يلى :-

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالى المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة المصرية للاتصالات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مشيرا سيادته إلى أن هناك رأي متحفظ بالقوائم المالية المجمعة والمتمثل في :

وفقاً لما هو وارد بالإيضاح رقم (١٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، لدى الشركة إستثمارات في شركه فودافون مصر للاتصالات (شركة شقيقة) يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة وقد تم تحديد نصيب الشركة في حقوق ملكية الشركة الشقيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من واقع بيانات مالية مجمعة وقوائم مالية صدر عنها تقرير من مراقب حسابات الشركة الشقيقة عن ذلك التاريخ ، ولم يتم موافاتنا بباقي متطلبات المراجعة الخاصة بنا طبقاً لمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم (٦٠٠) " إستخدام عمل مراجع آخر " كما لم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة.

- وجه السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية الشكر للسيد الأستاذ / عمرو مصطفى مفوض عن السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ مراقب حسابات الشركة والشريك بمؤسسة حازم حسن ، ثم قام سيادته بإعطاء الكلمة للسيد الدكتور المحاسب / هشام حامد جامع الوكيل الأول – مدير الإدارة ليتفضل سيادته بعرض تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- قام السيد الدكتور المحاسب / هشام حامد جامع بتهنئة السادة الحضور بمناسبة شهر رمضان الكريم وكذلك بمناسبة إنتهاء السنة المالية متمنياً سيادته مزيداً من التفوق بالأعوام القادمة ، ثم أشار سيادته إلى أن إدارة مراقبة حسابات الإتصالات بالجهاز المركزى للمحاسبات قامت بإعداد تقرير عن مراجعة القوائم المالية للشركة ، وطلب سيادته إثبات التقرير بالكامل فى محضر الجمعية ورد الشركة على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات وتعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على رد الشركة ، كما أشار سيادته إلى أن السيدة المحاسبة / شرين محمد المغربى ستقوم بتلاوة بعض النقاط الواردة بالتقرير.
- أشارت السيدة المحاسبة / شرين محمد المغربى إلى أن سيادتها سوف تقوم بعرض بعض النقاط الواردة بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة عن السنة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ كالتالى :-

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للإتصالات

راجعنا القوائم المالية "المستقلة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

- هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية .
- وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

أساس إبداء الرأى المتحفظ

- فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى أمكن الحصول عليها نشير إلى ما يلى :-

- تضمن حساب إيرادات متنوعة بالخطأ مبلغ نحو ٢,٥ مليار جنيه بنسبة ٣٤,٣% من صافي ربح العام بعد الضريبة البالغ نحو ٧,٣مليار جنيه يمثل قيمة المعاملات البينية بين الشركة المصرية للإتصالات والشركة المصرية لنقل البيانات "شركة تابعة" عن الفترة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١.
- ولم تقم الشركة بالإلتزام بمعالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) ، وذلك بالمخالفة لما أوصت به إدارة مراقبة حسابات الإتصالات إستناداً إلي طبيعة المبلغ، وما إنتهي إليه الرأي الصادر من قطاع النظام المحاسبى والمعايير بالجهاز المركزى للمحاسبات بإدراجها بالأرباح المرحلة .
- لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض التزاماتها الدولارية والمستحقة للغير ، وفقاً لسعر الصرف المعلن في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣١٤ مليون جنيه، الأمر الذى ادى الى عدم تحمل مصروف الإهلاك بنحو ٥٧ مليون جنيه.
- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة بعض المبالغ منها نحو ١,٨٣ مليار جنيه – منها بعض الأراضي غير مملوكة للشركة ـ وهى أراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ حيث صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي .
- بعض الاراضى ورد لها مطالبات من الجهات الإدارية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا بتلك الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة.
- قيمة أراضي لم تقم الشركة باستكمال إجراءات إبرام عقود نهائية لبعضها وتسجيلها بالرغم من سداد قيمتها بالكامل بعد عام ١٩٩٨ (تاريخ تحول الهيئة إلى شركة مساهمة) وحتى عام ٢٠٢٢، الأمر الذي أدى إلى وجود نزاع قضائى بين الشركة والغير ما زال متداول بالقضاء بالنسبة لبعضها.
- تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١
- استمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة المخزون بالشركة، وكذا ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلى:-
  - عدم تأثر حساب المخزون بنحو ٢٥٧,٧ مليون جنيه والمدرج بحساب الاعتمادات المستندية منذ سنوات يمثل قيمة أرصدة بعض عقود تم ورود مشمولها (قطع غيار) للمخازن الفرعية خلال السنوات السابقة يرجع بعضها لعام ٢٠١٨.
- وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات ، وما يتعلق بها من أرصدة ومتحصلات ومتابعة تلك المتحصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء وذلك يرجع نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي والتجاري بالشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلى :
  - وجود مديونيات على بعض عملاء المجتمعات المغلقة غير مثبتة بالسجلات المالية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٨٦,٥ مليون جنيه يرجع بعضها لعام ٢٠١٧ .
  - وجود فروق بين أرصدة حسابات العملاء بإدارة المبيعات والأرصدة الظاهرة بالحسابات المالية نتيجة عدم ربط شاشات التحصيل بسنترالات المناطق بمنظومة الحسابات بالإدارة المالية مما ترتب عليه عدم القدرة على الرقابة على المتحصلات .
- لم نتحقق من صحة قيمة بعض الإيرادات من كوابل الإتصال البالغة نحو ٤٥٣ مليون جنيه، بقطاعات التراسل على مستوى الجمهورية بدون أوامر شغل لتلك الدوائر، فضلاً عن عدم ذكر تاريخ تشغيل معظم الدوائر وعدم وجود أوامر الشغل لبعض الدوائر .

<u>تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:</u>

- تمسك الشركة المصرية للإتصالات حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بمعرفة الشركة طبقا للأصول المرعية وقمنا بالإشراف على جانب منه.

- وجه السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية الشكر للسيدة المحاسبة / شرين محمد المغربى ، ثم أعطى سيادته الكلمة للسيدة المحاسبة / عزه العزب سليمان رئيس قطاع الإتصالات بالإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء.
- وقد قامت السيدة المحاسبة / عزه العزب سليمان بعرض أهم الموشرات والظواهر العامة لتقرير متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ عن القوائم المالية المستقلة كالتالى :

أولاً : بموجب القانون رقم ١٩ لسنه ١٩٩٨ تم تحويل الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تحت مسمى الشركة المصرية للإتصالات يسرى عليها – فيما لم يرد بشأنه نص خاص – أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ ، وقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنه ١٩٩٢ ولإئحتهما التنفيذية وتعديلاتهما ، وتختص الشركة بإنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل الجمهورية وربطها بالمجال الدولى وفقاً للخطة التي يضعها الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات ، وتتبع الشركة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وأصبحت الشركة المصرية للإتصالات أول مشغل إتصالات متكامل في مصر في سبتمبر ٢٠١٧ بعد أن أطلقت الشركة شبكة (WE) للمحمول ، وتقدم خدمات الاتصالات المتكاملة والمنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.

ثانياً : نوجز أهم المؤشرات والظواهر العامة فيما يلى:-

١. بلغ راس مال الشـركة نحو ١٧,١ مليار جنيه فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ذات القيمة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مقسـماً الى اسـهم بواقع ١٠ جنيهات للسهم وتمتلك الدولة ٨٠% بعد الطرح ٢٠% للاكتتاب العام خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٥
٢. اسفرت نتائج اعمال الشركة عن تحقيق صافى ربح العام (بعد الضريبة) بلغ نحو ٧,٣٤٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ مقابل نحو ٦,٩٥٦ مليار جنيه عام ٢٠٢١ بارتفاع نحو ٣٩٠ مليار جنيه بنسبة ٥,٦%
٣. ارتفاع صافى ربح العام (قبل الضريبة) الى نحو ٨,٢٩٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ مقابل نحو ٨,٢١٣ مليار جنيه عام ٢٠٢١ بنحو ٨١ مليار جنيه بنسبة ١ %.
٤. بلغ اجمالى الايرادات نحو ٣٩,٠٥٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ مقابل ٣٣,٦٨٨ مليار جنيه عام ٢٠٢١ وبإرتفاع نحو ٥,٣٧٠ مليار جنيه بنسبة ١٥,٩% ، حيث زادات إيرادات النشاط لنحو ٣٢,٩١٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ مقابل نحو ٢٧,٧٨٧ مليار جنيه عام ٢٠٢١ بإرتفاع نحو ٥,١٢٩ مليار جنيه بنسبة ١٨,٥%
٥. إرتفاع اجمالى التكاليف الى نحو ٣٠,٧٦٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ مقابل ٢٥,٤٧٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١ بنحو ٥,٢٩٠ مليار جنيه بنسبة ٢٠,٨%.
٦. إرتفاع صافى ربح النشاط الى نحو ٨,٠٨٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ مقابل نحو ٤,١٨٢ مليار جنيه عام ٢٠٢١ بنحو ٣,٩٠٤ مليار جنيه بنسبة ٩٣,٤% حيث ارتفع مجمل ربح النشاط بنحو ١,٣٧٨ مليار جنيه وبنسبة ١٤,٥% عن عام ٢٠٢١ وإرتفعت إيرادات تشغيل أخرى بنحو ٣,٦٣٥ مليار جنيه عن عام ٢٠٢١ ، وارتفع اجمالى المصروفات والاعباء بنحو ٧٣٦ مليون جنيه ،وإرتفاع مخصص خسائر إئتمانية متوقعة بنحو ٣٧٣ مليون جنيه عن عام ٢٠٢١.
٧. إنخفاض نسبة تغطية ايرادات النشاط لتكاليف النشاط الى ١٤٩,٦% عام ٢٠٢٢مقابل ١٥٢,٢% عام ٢٠٢١
٨. إنخفاض عدد العاملين الى ٣٠٩١٧ عامل عام ٢٠٢٢ مقابل ٣١٦٦٢ عامل عام ٢٠٢١ بعدد ٧٤٥ عامل بنسبة ٢,٤% وبينما ارتفع المنصرف الفعلى على الاجور الى نحو ٦,٧٤٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ مقابل نحو ٥,٩٣٤ مليار جنيه عام ٢٠٢١ بنحو ٨٠٦ مليون جنيه بنسبة ١٣,٦%.
٩. أرتفع متوسط أجر العامل الشهرى الى نحو ١٨,١٦٧ الف جنيه عام ٢٠٢٢ مقابل نحو ١٥,٦١٧ الف جنيه عام ٢٠٢١ بنحو ٢,٥٥٠ الف جنيه بنسبة ١٦,٣%.
١٠. إرتفعت إنتاجية الجنية / أجر إلى ٤,٩ جنيهاً في ٢٠٢٢ مقابل ٤,٧ جنيهاً في عام ٢٠٢١ ، بينما إنخفضـت نسـبة الأجور إلى تكاليف النشـاط إلى ٣٠,٦% عام ٢٠٢٢ مقابل ٣٢,٥% عام ٢٠٢١ وإنخفضـت ربحية الجنية/أجر إلى نحو ١,١جنيهاً عام ٢٠٢٢ مقابل نحو ١,٢ جنيهاً في عام ٢٠٢١ كما أنخفضت نسبة الأجور إلى إيرادات النشاط إلى ٢٠,٥% عام ٢٠٢٢مقابل ٢١,٤% عام ٢٠٢١.

١١. مؤشرات الربحية عام ٢٠٢٢ بالمقارنة بعام ٢٠٢١ ، حيث تبين ما يلى :

- إرتفاع حقوق الملكية للسهم إلى ٢٠,٧٦ جنيها عام ٢٠٢٢ مقابل ٢٠,٣٥ جنيه عام ٢٠٢١ مما يعكس ارتفاع ما يملكه السهم من حقوق لدى الشركة .
- إرتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية إلى ٢٠,٧ % عام ٢٠٢٢ مقابل ٢٠% عام ٢٠٢١ مما يشير إلى ارتفاع ما يضاف إلى حقوق الملكية للسهم.
- إنخفاض نسبة هامش مجمل ربح النشاط إلى ٣٣,١% عام ٢٠٢٢ مقابل ٣٤,٣% عام ٢٠٢١ مما يعكس إنخفاض قدرة الشركة على تحقيق أرباحها من النشاط الأساسى لها.
- إنخفاض نسبة هامش الربح (قبل الضريبة) إلى ٢٢,٣عام ٢٠٢٢مقابل ٢٥% عام ٢٠٢١.
- إنخفاض نسبة العائد على إجمالي الإستثمار إلى ٦,٨% عام ٢٠٢٢ مقابل ٨,٥% عام ٢٠٢١ مما يشير إلى إنخفاض ما تحققة الشركة من عائد على الأموال المستثمرة.

١٢. إرتفاع نسبة إجمالى القروض إلى حقوق الملكية إلى ٨٦,٧% فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٤٦,٨% فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، مما يعكس زيادة الإعتماد على القروض فى تمويل الإستثمارات.

١٣. إنخفاض معدل تغطية الأصول الثابتة بالصافى لإجمالى القروض إلى ١,٦ مرة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٢,٦ مرة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، مما يعكس إنخفاض قدرة الأصول الثابتة بالصافى على تغطية إجمالى القروض.

١٤. إنخفاض معدل تغطية الفوائد إلى ٨,٧ مرة عام ٢٠٢٢ مقابل ١٠,١ مرة عام ٢٠٢١ مما يعكس إنخفاض قدرة الشركة على تغطية الفوائد ، وبلغ معدل تغطية أعباء الدين نحو ٠,٨ مرة عام ٢٠٢٢ مقابل ١,٥ مرة عام ٢٠٢١ مما يشير إلى تراجع قدرة الشركة على تغطية أعباء الدين.

١٥. إرتفاع كل من معدل التداول، ومعدل السيولة السريعة إلى ٠,٤٨١ مرة ، ٠,١٤١ مرة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٠,٤٨٠ مرة ، ٠,٠٧٨ مرة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ على الترتيب ، مما يشير إلى إرتفاع قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة إلا أنه مازال دون المعدلات المتعارف عليها .

١٦. إنخفاض سعة أجهزة السنترالات لنحو ٢١,٨ مليون خط فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل نحو ٢٤,٥ مليون خط فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بنسبة ١١% .

١٧. إرتفاع نسبة إستغلال السعة المتاحة من الخطوط التليفونية الثابتة إلى ٥٨,١% فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٤٩% فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، وقد بلغ عدد المحافظات التى تنخفض بها نسبة إستغلال السعة المتاحة عن ٥٠% عدد ٨ محافظة تمثل نسبة ٢٩,٦% من إجمالى عدد محافظات الجمهورية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ، فى حين بلغ عدد الخطوط الخالية نحو ٩,١٤٢ مليون خط مقابل ١٢,٤٨٥ مليون خط فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

١٨. بلغ عدد حوادث سرقة الكوابل والتلفيات خلال عام عدد ١٠٩٦١ حادثة تكبدت عنها الشركة خسائر بنحو ٨٣,٣١٧ مليون جنية عام ٢٠٢٢ مقابل عدد ١٤٥٧٩ حادثة تكبدت الشركة عنها خسائر بنحو ١٠٩,٥٩٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١، مما يشير الى ضرورة زيادة توفير الحماية اللازمة للمتلكات الشركة وأصولها.

١٩. بلغ عدد الأعطال نحو ٢,٥٥٨ مليون عطل فردي ؛ ٦٦٤٧٧ مليون عطل جسيم عام ٢٠٢٢ مقابل نحو ٥,٣٦٣ مليون عطل فردي فردي ؛ ٦٠,٦٨١ مليون عطل جسيم عام ٢٠٢١.

٢٠. بلغ عدد الشكاوي ٢٦١٥٠ شكوى من خلال بوابة الشكاوي الحكومية ؛ ٢٧٠٢٧ شكوى لخدمة العملاء عام ٢٠٢٢ مقابل عدد ١٨٦٨٨ شكوى من خلال بوابة الشكاوى الحكومية , ٢٨٤٨٥ شكوى لخدمة العملاء عام ٢٠٢١.

٢١. إنخفاض إجمالي عدد الدوائر التليفونية الدولية العاملة عبر الأوساط التراسلية المختلفة إلى ٤٦٥١٣ ألف دائرة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل نحو ٥٢٨٩٥ ألف دائرة في ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ٦٣٨٢ الف دائرة بنسبة ١٢,١% في حين إرتفعت الدوائر المؤجرة (LEASED) بنحو ١٧,٢٨٧ ألف دائرة بنسبة ١٣,٨% ، ودوائر (IPT Node) بنحو ١٢٠٢٦٠ ألف دائرة بنسبة ٢٩,٥%.

٢٢. ارتفاع نسب الإستغلال للسعات المستخدمة من إجمالي السعات المملوكة لمعظم الكوابل الدولية عن ٥٠% حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وذلك فيما عدا كابل سيماواى (٣)، كابل إيتار ، وكابل مصر – السودان ، وكابل رفح طابا ، وكابل Peace ، حيث بلغت نسب الإستخدام للسعات الكلية ٩% ، ١٩,١% ، ١٨,٧% ، ١٩,٥% ، ٥ % على الترتيب .

٢٣. بلغ إجمالي المنصرف على المشروعات الإستثمارية عام ٢٠٢٢ نحو ١٢,٣٦٩ مليار جنيه تمثل نسبة ٩٩,٩% من إجمالي المعتمد بالموازنه الإستثمارية للشركة .

٢٤. تبين من متابعة إسناد وتنفيذ بعض العمليات للمشروعات الإستثمارية عن وجود بعض الظواهر السلبية أهما:

- عدم دقة وشمول الدراسات السابقة لطرح بعض العمليات والتخطيط المسبق لها وفقا للحاجة والنظرة المستقبلية لانشطة الشركة، الأمر الذى أدى إلى إلغاء بعض العمليات أو إعادة طرحها أو إضافة أعمال مستجدة بعد التعاقد ، أو زيادة بعض العقود ، وزيادة القيمة التعاقدية لبعض العقود.
- الشراء بالأمر المباشر لبعض العمليات بالرغم من وجود عقود تحت اليد لذات الأصناف.
- عدم دقة حساب القيمة التقديرية لتكلفة بعض التعاقدات.
- تأخر بدء التنفيذ لبعض العمليات التى تم التعاقد عليها.
- تأخر نهو التنفيذ لبعض العمليات والتى تم التعاقد علي تنفيذها من سنوات سابقة ، وتوقف تنفيذ بعض العمليات أثناء التنفيذ .
- إستغراق فترة طويلة بين طلب طرح بعض العمليات وإجراءات التعاقد حتى الموافقة على الإسناد وبدء التنفيذ الأمر الذى يؤدى إلى تأخر الإستفادة من تلك العمليات.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه الشكر للسيد الأستاذ / عمرو مصطفى شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG) كما وجه الشكر للسيد الدكتور المحاسب / هشام حامد جامع والسيدة المحاسبة / عزة العزب وللسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن الدور الهام الذى يؤديه الجهاز مشيراً سيادته إلى حجم التعاون بين السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات والشركة المصرية للإتصالات بالشركة على مدى الأعوام الماضية مشيراً سيادته إلى الإستفادة المحققة من الملاحظات التى يبديها السادة ممثلى الجهاز ، كما أشار سيادته إلى حق السادة المساهمين فى سماع الرد على هذه الملاحظات ، كما قام سيادته بإعطاء الكلمة السيد الأستاذ / محمد بركات (رئيس لجنة المراجعة) للرد على هذه الملاحظات.
- قام السيد الأستاذ / محمد بركات بتوجيه الشكر للسيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة وكذلك للسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات ومراقب الحسابات الخارجى مشيراً سيادته إلى أنه كما تم التنوية اعلاه فإن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بالكامل ورد الشركة عليه وتعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على رد الشركة سيتم إدراجه في محضر الجمعية ، موضحاً سيادته إلى أنه فيما يخص ملاحظة الجهاز المركى للمحاسبات رقم (٢) والتى تنص على (تضمن حساب إيرادات متنوعة بالخطأ مبلغ نحو ٢,٥ مليار جنيه بنسبة ٣٤,٣% من صافي ربح العام بعد الضريبة البالغ نحو ٧,٣مليار جنيه يمثل قيمة المعاملات البينية بين الشركة المصرية للإتصالات والشركة المصرية لنقل البيانات "شركة تابعة" عن الفترة من ٢٠١٨ وحتى٢٠٢١ ، ولم تقم الشركة بالإلتزام بمعالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء بإدراجها بالأرباح المرحلة) ، موضحاً سيادته أن المعالجة المحاسبية التي تبنتها الشركة لها أثر على القوائم المالية المستقلة وليس لها اى اثر على القوائم المالية المجمعة وقد ارتأت الإدارة التنفيذية للشركة ان لا يتم إدراجها بالأرباح المُرحلة نظراً لتوقيع العقد بين الشركتين فى نهاية عام ٢٠٢٢ وقد تم إعداد إيضاح بالقوائم المالية للشركة وذلك ضمن بنود إيرادات تشغيل أخرى ، مشيراً سيادته إلى أن رأى مراقب الحسابات الخارجى أن هذا العقد تم إبرامه عام ٢٠٢٢ وبالتالي يتم إثباته فى إيرادات عام ٢٠٢٢ وهو ما حدث بالفعل، كما أشار سيادته إلى أنه فيما يخص الملاحظة الخاصة بتقييم الدولار فى أخر العام فسيتم عمل التسويات المحاسبية اللازمة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ ، وبالنسبة للملاحظات الخاصة بالأصول والأراضى فهناك دعاوى قضائية مستمرة مع البعض والشركة تحاول حلها ولكن بعضها يحتاج لتعديل تشريعي موضحاً سيادته ان هذه الملاحظة مستمرة مع الشركة منذ فتره طويلة والشركة تعمل على تلافي تلك الملاحظات ويتم متابعة ذلك من جانب لجنة المراجعة والمراجعه الداخلية بالشركة وكما هو ملاحظ فإن الملاحظات تنخفض مع مرور الوقت موضحاً سيادته أن كافة ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات محل تقدير والشركة تعمل على تلافيها مكرراً سيادته الشكر للسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات ومراقب الحسابات الخارجى والإدارة التنفيذية العمل على معالجة الملاحظات على مدار العام ، كما تساءل سيادته عما إذا كان هناك توضيحاً أكثر من الناحية المحاسبية من جانب المحـاسب الخـارجى فيما يخص ملاحظـة الجهاز الخاصة بتضمن حساب إيرادات متنوعة بالخطأ مبلغ نحو ٢,٥ مليار جنيه.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة للسيد الأستاذ / عمرو مصطفى شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG) .
- أشار السيد الأستاذ / عمرو مصطفى إلى أنه تم مناقشة هذا الأمر مع السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات أثناء إجتماع لجنة المراجعة وكان هناك خلاف فى الرأى فى هذا الموضوع حيث أوضح سيادته أن وجهه نظر مراقب الحسابات الخارجى أنه تم إبرام العقد خلال عام ٢٠٢٢ وهذا يعتبر حدث جديد غير مرتبط بسنوات سابقة ومن الضرورى أن يتم الفصل بين الحدث (تاريخ إبرام العقد) وفترات المحاسبة الخاصة به وبالتالى من وجهه نظر سيادته أنه غير مرتبط بخطأ فى القوائم المالية السابقة وخاصة أنه يستند إلى فقرة فى المعيار أنه لا يجوز أن يتم مناقشة نيه الإدارة فى السنوات السابقة فيما يخص أن تتم المعاملات بأثر رجعى من عدمه وأن من المفترض أن لا نستند إلى إفتراض النوايا فى هذا الموضوع .
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى إهتمام الشركة بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وتقارير مراقب الحسابات الخارجى للشركة وحرص الشركة على تطبيق قواعد الحوكمة بالطرق المثلى وكرر سيادته الشكر للسادة الجهاز المركزى للمحاسبات والمحاسب الخارجى للشركة وأشار سيادته إلى أن الشركة تأخذ كافة الملاحظات فى الإعتبار وتعمل على تلافيها كلما كان ذلك ممكناً ، مشيراً سيادته إلى وجود بعض الملاحظات للسادة ممثلى الجهاز والتى لازالت قائمة إلا أن من الجدير بالذكر أن بعض تلك الملاحظات متعلقة ببعض الأمور الخارجة عن إرادة الشركة مثل موضوع الاراضى وكذلك إرتباط البعض الأخر بطبيعة نشاط الشركة .

وفيما يلى كامل تقرير إدارة مراقبة حسابات الإتصالات بالجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ورد إدارة الشركة عليه وتعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على رد إدارة الشركة.

<u>إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للإتصالات</u>

راجعنا القوائم المالية "المستقلة" المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

<u>مسئولية الإدارة عن القوائم المالية</u>

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

<u>مسئولية مراقب الحسابات</u>

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة (فيما عدا ما سيرد لاحقا بهذا الشأن) ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما تم إدراجه في الفقرات التالية.

أساس إبداء الرأى المتحفظ

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى أمكن الحصول عليها نشير إلى ما يلى :-

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى أمكن الحصول عليها **نشير إلى ما يلى** :-

مخالفة الشركة لبعض أحكام قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ومن مظاهر ذلك مايلى :-

مخالفة المادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه بشأن عدم قيام الشركة بإعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة خلال شهرين على الأكثر من إنتهاء السنة المالية ، حيث لم ترد القوائم المالية المعتمدة لإدارة مراقبة الحسابات فى المواعيد القانونية .

مخالفة المادة ١٠٥ من القانون بشأن عدم موافاة الإدارة ببعض من البيانات والمستندات والدراسات اللازمة لأداء مهمتها.

نوصى بضرورة الإلتزام بأحكام المواد المشار إليها من القانون ولائحته التنفيذية .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه نظرا للظروف الاستثنائية التي حدثت خلال عام ٢٠٢٢ سواء على المستوى العالمي أو المحلي وما إستتبعها من صدور تعديل لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الخاص بفروق العملة في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢ وتطبيقا لذلك المعيار فقد قامت إدارة الشركة ببذل كافة الجهود المُمكنة لإستيفاء متطلبات المعيار والإلتزام بالمدة القانونية المنصوص عليها بالقانون المشار اليه حيث كان الموعد المحدد لاعتماد القوائم المالية للشركة بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢٣ ولكن نظرا لضخامة أعمال الشركة وتعدد أوجه التطبيق بالقوائم المالية وحرص إدارة الشركة على مراعاة الدقة مما أدى الشركة للمزيد من الدراسة وإستيفاء المستندات والبيانات المؤيدة للمعالجات المحاسبية التي تمت وبناء عليه فقد طلب المراجع الخارجي مد فترة المراجعة للتأكد من تطبيق آثار المعيار بالشكل السليم سواء على المستوى المحاسبي أو الضريبي وكذلك قيام المراجع الخارجي بإستكمال فحص أنظمة الشركة المختلفة وكذلك فحص أعمال الشركات التابعة ولذلك فقد تم تأجيل إعتماد القوائم من قبل مجلس الإدارة ليصبح بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٣ مع العلم بإنه قد تم موافاة سيادتكم بمسودة نهائية من القوائم المالية معتمدة من إدارة الشركة قبل نهاية مدة الشهرين من إنتهاء السنة المالية حيث أنه طبقا للمادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإعداد هذه الوثائق لتكون تحت تصرف مراقبي الحسابات خلال شهرين من إنتهاء السنة المالية للشركة وهو ما تم بالفعل.

كما يرجى التفضل بالعلم بإنه يتم الإلتزام بشكل كامل بكافة متطلبات القوانية واللوائح التنفيذية وخاصة بإن الشركة المصرية للإتصالات شركة مقيدة بالبورصة وتلتزم بنشر كامل للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات وملخص وافي لتقرير مجلس إدارتها عل شاشات البورصة والموقع الإلكتروني للشركة وذلك قبل موعد إنعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرون يوما على الأقل

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة بشان الإلتزام مستقبلا بمواد القانون المشار إليه .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

تضمن حساب إيرادات متنوعة بالخطأ مبلغ نحو ٢,٥ مليار جنيه بنسبة ٣٤,٣% من صافي ربح العام بعد الضريبة البالغ نحو ٧,٣مليار جنيه يمثل قيمة المعاملات البينية بين الشركة المصرية للإتصالات والشركة المصرية لنقل البيانات "شركة تابعة" عن الفترة من ٢٠١٨ وحتى٢٠٢١.

ولم تقم الشركة بالإلتزام بمعالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء بإدراجها بالأرباح المرحلة.

وذلك بالمخالفة لما أوصت به إدارة مراقبة حسابات الإتصالات إستناداً إلي طبيعة المبلغ، وما إنتهي إليه الرأي الصادر من قطاع النظام المحاسبى والمعايير بالجهاز المركزى للمحاسبات والسابق إبلاغه للرئيس التنفيذي للشركة ورئيس لجنة المراجعة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١.

الأمر الذي آثر علي صافي أرباح العام، وذلك فضلاً عن عدم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) إعداد وعرض القوائم المالية فقرة (٢٠).

يتعين ضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار اليها، وإجراء التصويب اللازم فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن المعالجة المحاسبية التي تبنتها الشركة لها أثر على القوائم المالية المستقلة وليس لها اى اثر على القوائم المالية المجمعة وقد ارتأت الإدارة التنفيذية للشركة ان لا يتم إدراجها بالأرباح المُرحلة نظراً لتوقيع العقد بين الشركتين فى نهاية عام ٢٠٢٢ وقد تم إعداد إيضاح بالقوائم المالية للشركة وذلك ضمن بنود إيرادات تشغيل أخرى.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

ما زال الجهاز عند رأيه بشأن مخالفة الشركة لمعايير ومبادئ وأسس المحاسبة حيث لم يتم تحميل المعاملات البينية بينها وبين شركة WE DATA خلال الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١ على الارباح المرحلة وجوهر هذه العملية أنها خطأ حيث توافرت شروط الإعتراف المنصوص عليها بمعايير المحاسبة المصرية والتى ليس من بينها التعاقد وهو ما أكده رأى قطاع النظام المحاسبى والمعايير بالجهاز المركزى للمحاسبات .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض التزاماتها الدولارية والمستحقة للغير بحسابي دائنو شراء أصول ثابتة، وموردين وفقاً لسعر الصرف المعلن في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣١٤ مليون جنيه، الأمر الذى ادى الى عدم تحمل مصروف الإهلاك بنحو ٥٧ مليون جنيه.

وقد تضمن حساب الأصول الاخرى – رخصة الترددات – نحو ٣,٨ مليون جنيه بالزيادة نتيجة الخطأ فى حساب فروق العملة تطبيقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بشان تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية فيما يخص معالجة فروق العملة.

نوصى بإتخاذ اللازم نحو حصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ اللازم لإظهار الحسابات على حقيقتها .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة لمبلغ ٣١٤ مليون جنيه فسيتم عمل التسويات المحاسبية اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٣.

–بالنسبة لرخصة الترددات فإنه سيتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٣.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

سيتم متابعة تنفيذ التسويات المحاسبية اللازمة مع مراعاة التقييم بسعر الصرف فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢٣/٣/٣١ مع الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) بشأن الإهلاك عن عام ٢٠٢٢ .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

تم إبرام اتفاقية مع إحدى الشركات من قبل أحد العاملين بالشركة عام ٢٠١٩ علي غير ذى صفة وبدون ترخيص أو تفويض من مجلس الادارة أو الجمعية العامة للشركة بجدولة المديونية المتراكمة منذ سنوات و البالغة نحو ٢٤٧ مليون جنيه على أربع سنوات بعد منحه فترة سماح نحو عام مقابل إصدار العميل عدد ٢٤ شيك ولم يتم تسويتها على الحسابات المختصة فى حينه، بالمخالفة للمادة ٥٦ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، ونوضح بشأنها ما يلى :–

أ– لم نواف بما أتخذ من إجراءات قبل من قام بالتوقيع منفرداً على غير ذى صفه على الإتفاقية المذكورة – مؤيداً بالمستندات – بالرغم من تكرار مكاتبات الإدارة وأخرها كتابنا رقم (٧١) فى ٢٠٢٣/١/٢٥.

ب– تضخيم أوراق القبض بالخطأ بنحو ٤٨ مليون جنيه قيمة الشيكات التى أصبحت ملغاة بناءً على ملحق الإتفاقية الموقعة بين الشركة المصرية للإتصالات والعميل المذكور بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢.

ج– عدم تضمين رصيد حساب عملاء (أوراق قبض) نحو ٢,٢ مليون جنيه تمثل قيمة الفوائد التمويلية علي المديونيات الغير مسددة، والمسلم بقيمتها شيكات من الشركة المذكورة طبقا للتسوية المبرمة معها لجدولة سداد تلك المديونية.

د- مخالفة الشركة المذكورة للإتفاقية المبرمة بينها وبين الشركة المصرية بشأن عدم السداد المقدم لقيمة الخدمات المقدمة لها من الشركة المصرية للإتصالات بعد الواقعة المذكورة وهو ما أدى إلى وجود مديونية جديدة مستحقة عليها بلغت نحو ٣٨,٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

يتعين سرعة موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات قانونية فى هذا الشأن والمستندات المؤيدة السابق طلبها، مع إجراء القيود التصويبية اللازمة لإظهار البنود المختلفة علي حقيقتها، وإيضاح أسباب عدم الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية المشار إليها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم انه سيتم بحث إتخاذ إجراءات أخرى للحد من زيادة مديونيات الخدمات الجديدة حيث انه :

أ-بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢١ تم توقيع إتفاقية تسوية مع شركة نور لسداد مديونياتها بواسطة لجنة مشكلة من جميع الإدارات المعنية بالشركة لفحص المديونية وإتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من زيادة المديونية وبحث أفضل الطرق لتحصيل مديونيتها وسداد قيم المطالبات الدورية وغيرها من الإجراءات الهامة ومنها إحالة الواقعة المُشار إليها بالملاحظة للشئون القانونية وجارى إتخاذ اللازم لموافاة سيادتكم بما تم بشأن توصيات الشئون القانونية في ذلك.

ب-بالنسبة لتضمين حساب أوراق القبض لشيكات بقيمة ٤٨ مليون جنيه فيُرجى العلم بإنه تم ذلك بناء على الرأي القانوني ضمن أعمال اللجنة الخاصة بفحص مديونية شركة نور لإمكانية إستخدام تلك الشيكات في أي إجراءات مستقبلية من شأنها تحصيل مُستحقات الشركة وقد تم إعتماد هذا الرأي كأحد التوصيات عن طريق السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي وتنفيذا للتوصيات وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر وللرقابة على تلك الشيكات فقد تم إثباتها بحساب أوراق القبض.

ج-بالنسبة لعدم تضمين حساب أوراق القبض لنحو ٢,٢ مليون جنيه فيرجع ذلك إلى تطبيق الشركة المصرية للإتصالات لمعايير المحاسبة والتي تتطلب تسجيل أي تدفقات نقدية مستقبلية بالقيمة الحالية وإثبات الفرق بين القيمة المستقبلية والقيمة الحالية بشكل تدريجي كمديونية وفوائد تمويلية حتى إنتهاء فترة التحصيل.

د-بالنسبة لمخالفة شركة نور للإتفاقية فيرجى العلم بإنها قامت بسداد قيم إشتراكات الخدمات عن عام ٢٠٢١ بالكامل وتم سداد جزء من مستحقات عام ٢٠٢٢ علمًا بأنه يتم فرض غرامات على شركة نور عن أي تأخير في سداد التزاماتها الشهرية المنصوص عليها في اتفاقية التسوية حيث أنه خلال الفترة من عام ٢٠٢١ وحتى تاريخه تم تحصيل نحو ٦٠ مليون جنيه من المديونية محل التسوية وغرامات التأخير المرتبطة بها، وتلتزم شركة نور بسداد مبالغ الغرامات المفروضة عليها.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع فى عام ٢٠٢٣ مع سرعة موافاتنا بالمستندات المطلوبة وما إتخذته الشركة من إجراءات مع ضرورة الإلتزام بشروط الإتفاقية المذكورة بشأن الدفع المقدم .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

لم نواف بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة.

نوصي بسرعة موافاتنا بالشهادات السلبية للتأكد من عدم وجود أيه تصرفات على أراضى ومبانى الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه نظرا لتعدد أماكن الأراضي المملوكة للشركة وكثرتها وتنوع ملكيتها وتطبيقا لمبدأ التكلفة والعائد فإنه يصعُب الحصول على شهادات سلبية لكافة الأراضي المملوكة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وقد تم التنبيه بإستخراج بعض الشهادات السلبية للأراضي التي يُمكن إستخراج شهادات لها وموافاة سيادتكم بها.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

أفادت الشركة بردودها خلال السنوات السابقة بأنه سيتم إستخراج الشهادات السلبية وموافاتنا بها وهو ما لم يتم وما ورد بشأن قيد التكلفة والعائد لا يحول دو إستخراج الشهادات السلبية خاصة مع أهمية بند الأراضى بالشركة من حيث طبيعتها الخاصة فضلا عن قيمتها .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة بعض المبالغ منها نحو ٨٣,١مليار جنيه – قيمة ما أمكن حصره – تبين بشأنها ما يلي:

- نحو٣,١مليارجنيه قيمة بعض الأراضي غير مملوكة للشركة ـ وهى أراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ حيث صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.
- **وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة** بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ماهية هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها.
- نحو ٤٦١,٩ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الإدارية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا بتلك الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة.
- نحو ٤٦,٩٧٠ مليون جنيه قيمة أراضي لم تقم الشركة باستكمال إجراءات إبرام عقود نهائية لبعضها وتسجيلها بالرغم من سداد قيمتها بالكامل بعد عام ١٩٩٨(تاريخ تحول الهيئة إلى شركة مساهمة) وحتى عام ٢٠٢٢، الأمر الذي أدى إلى وجود نزاع قضائى بين الشركة والغير ما زال متداول بالقضاء بالنسبة لبعضها.
- نحو ٢٠,٥ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ تتمثل في (الأرض التي استولي عليها حي شرق مـــــدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية، وأرض الطوابق والتى صدر بشأنها حكم محكمة النقض في الدعوي ٤٠١٠ لسنة ٢٠٠٥ جلسة ٢٠١٦/٤/٣٠ " بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض).
- هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها ، بالرغم من وجود العديد من القيود على الأراضي منها على سبيل المثال (إلغاء التخصيص الصادر للشركة
- لبعض الأراضي نتيجة عدم إلتزامها ببناء السنترالات في المواعيد المحددة ومنها أرض المعراج وأرض المنطقة الصناعية بمدينة السادات)، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة فى هذا الشأن.

نوصي باتخاذ اللازم بشأن الإلتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، واستكمال إجراءات التسجيل، موافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية المرفوعة، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضى المملوكة للشركة والإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة للأراضي بقيمة ١,٣ مليار جنيه فإنه تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة ويتم إطلاع سيادتكم على آخر مستجدات تلك الإجراءات في الإجتماعات الدورية التي يتم إنعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤلين بالشركة.
- بالنسبة لمطالبات مقابل حق الإنتفاع فإنه يتم دراسة كل حالة على حده حيث يتم ورود العديد من المطالبات المبنية على أرقام جُزافية مُبالغ فيها ومن ثم فإنه يتم عرض الأمر على كافة الجهات المختصة لإتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لدراسة ظروف وإحتياجات كل قطعة أرض ، كما أنه يتم متابعة كافة القضايا المرفوعة من تلك الجهات وموافاة سيادتكم بموقف كل قضية بالتقارير التفصيلية.
- بالنسبة لإجراءات تسجيل الأراضي فإنه جاري إتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة معوقات تسجيل الأراضي والتي تكون معظمها خارجة عن إرادة الشركة ، كما أنه يتم دراسة الأسلوب الأمثل لإستكمال تسجيل الأراضي التي لم يتم تسجيلها.
- بالنسبة لإستيلاء حى شرق على الارض وأقامة مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء/ محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقى مع

العلم بأن الشركة قد قامت بالطعن على قرار الإخلاء وقيد برقم ٩٩٣٧ لسنة ٢٠ ق قضاء إدارى بالمنوفية وبجلسة ٢٠١٩/١٠/٢٦ تم القضاء فى الشق المستعجل برفضه وإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالرأى القانونى فى موضوعها وإنتهى التقرير ضد الشركة برفض الدعوى وإلزام المدعى بصفته المصروفات وتداولت الدعوى بالجلسات وتم حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٠٢١/١٢/١٨ وصدر الحكم برفض الدعوى وتم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقيد برقم ٢٥٦٧٥ لسنة ٦٨ ق فى ٢٠٢٢/٤/٩ ولم يحدد له جلسه حتى تاريخه ، أما بخصوص مبنى الجراج فيرجى العلم بأن الغرف بالمبنى تتبع الشركة وتحتوى على بعض المهمات الخرده التي يتم استخدامها ويتم فتحها بمعرفه الشركه في حاله الحاجه اليها ، كما انه قد تم تشكيل لجنة بتكليف من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة لتسوية النزاع واللجنة مازالت فى عملية التفاوض مع المحافظة.

- بالنسبة لأرض الطوابق فيرجى العلم أن القضية فى إنتظار النظر فى الشق الموضوعى بمحكمة النقض حيث لم تحدد محكمة النقض حتي تاريخة موعد جلسة لنظر الطعن.
- بالنسبة لأرض سنترال المعراج فقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية بإقامة الدعوى رقم ٥٨٤٧٩ خاص قضاء ادارى مجلس الدولة ببطلان قرار محافظ القاهرة الخاص بالغاء تخصيص الارض والدعوى مازالت متداولة كما ان الارض مقام عليها برج للمحمول.
- بالنسبة لأرض مدينة السادات فإنه جارى الفحص مع الجهات الفنية والتجارية لبحث مدى إمكانية استغلال قطعة الأرض المشار إليها وسوف يتم اتخاذ اللازم فى ضوء نتيجة الفحص،
- أما بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

سيتم متابعة ما تم من إجراءات والمشار إليها بالرد خلال العام المالى ٢٠٢٣، كما نوصي بسرعة إتخاذ اللازم لحسم الخلاف بين الشركة والجهات الأخرى بشأن مطالبات حق الإنتفاع ودراسة كافة الحالات فى ضوء الجدوى الإقتصادية وموافاتنا بما تسفر عنه تلك الدراسة وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.

وكذا متابعة كافة الإجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة وخاصة الموقف الخاص بأراضى مدينة المعراج ومدينة السادات وأرض شبين الكوم.

أما بالنسبة لأرض الطوابق فقد أفاد رد الشركة أن القضية فى إنتظار النظرفى الشق الموضوعى بمحكمة النقض حيث لم تحدد محكمة النقض حتي تاريخه موعد جلسة لنظر الطعن وأغفل الرد الموقف الخاص بالشق المستعجل بإيقاف تنفيذ حكم الإستئناف الذى صدر نتيجة عدم قيام الشركة بإستخدام حقها القانونى الذى كفلته المادة ٩٦٩ من القانون المدنى بشأن المطالبة بإكتساب ملكية الأرض بالتقادم بمحكمة أول درجة مما يعد مخالفة مهنية جسيمة وفقا لحيثيات حكم محكمة الإستئناف الذى أفاد بعدم قبول المحكمة لطلبات جديدة نظرا لإغفالها المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات وهو ما تم الإشارة إليه بموجب كتاب الإدارة رقم (٨٠٢)بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٥ الأمر الذى يتعين معه تحديد المسئولية فى هذا الشأن .

كما لم تقم الشركة بالإفصاح عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

لم تقم الشركة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر للأصول الثابتة كل سنة مالية على الأقل وذلك بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها، مما ترتب عليه أن بلغت الأصول المهلكة دفتريا وما زالت تعمل نحو ١٣,٢ مليار جنيه وفقا لما تم الإفصاح عنه بالإيضاحات المتممة في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

نوصي بالإلتزام بما ورد بالمعيار المحاسبى المشار إليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :-

بالنسبة للأصول المهلكة دفتريا فإن إدارة الشركة تقوم كل فترة زمنية بإعادة دراسة أعمار الأصول الإنتاجية وهو ما تم العمل به بداية من عام ٢٠١٦ وخلال عام ٢٠١٨ وتلك الأعمار تكون بناء على متوسط العمر الإنتاجى والتشغيلى للأصل على مستوى الشركة ككل . ووفقاً لذلك فقد انخفضت قيمة الاصول المهلكه دفتريا بدءا من عام ٢٠١٧ حتى الربع الرابع عام ٢٠٢٢ طبقاً للجدول الموضح أدناه وفي حالة ظهور أي مؤشرات تستدعي إعادة التقييم سوف يتم تنفيذ ذلك :-

المهلك دفترى بالمليار جنيه						
السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
المهلك دفترى-أصول ثابتة	٢٣.٢	٢٣.١	٢١.٥	٢١.٨	١٤.١	١٣.١

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

تتابع لدي فحص عام ٢٠٢٣.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو١٥٦,٤مليون جنيه قيمة أصول دخلت الخدمة ولم يتم إضافتها لحساب وسجلات الأصول الثابتة، كما لم يتم حساب إهلاك عنها بالرغم من تهيئتها للتشغيل بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تنص علي " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحا للإستخدام ...إلخ "، الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ بغير حقيقتهما بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول.

نوصي بضرورة إجراء التصويب اللازم في ضوء معايير المحاسبة المصرية مع حصر الحالات المماثلة ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي العلم بإنه يتم رسملة الأصول بعد إستيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية بالشركة ، ونظرا لتعدد وتنوع وإنتشار مشروعات ومهمات الشركة فإنه يتم التنسيق بين كافة الجهات المختصة كل ربع مالي لتجميع بعض الأصول التي دخلت الخدمة وإستيفاء كافة البيانات اللازمة من جانب الجهات الفنية لرسملة تلك المشروعات ، ومن ثم فإنه سوف يتم رسملة ما تم دخوله الخدمة في الربع الأول عام ٢٠٢٣ وعمل التسويات اللازمة بعد إستيفاء الإجراءات والمستندات اللازمة ومن ثم مراعاة إحتساب الأهلاك للأصل من تاريخ بدء التشغيل .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتعين الإلتزام بالمعيار المحاسبى المشار إليه لما لذلك من أثر على تحميل كل سنة بما يخصه من مصروفات .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

استمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة المخزون بالشركة، وكذا ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلى:-

أ. عدم تأثر حساب المخزون بنحو ٢٥٧,٧مليون جنيه والمدرج بحساب الاعتمادات المستندية منذ سنوات يمثل قيمة أرصدة بعض عقود تم ورود مشمولها (قطع غيار) للمخازن الفرعية خلال السنوات السابقة يرجع بعضها لعام ٢٠١٨.

ب. استمرار وجود فروق بالنقص و بالزيادة بلغت نحو (٤٥ مليون جنيه،٨٤ مليون جنيه) علي الترتيب وذلك للرصيد الظاهر بالقوائم المالية – بأحد قطاعات الشركة – وبين أرصدة حساب المخزون لبعض الاصناف.

ج. تم تخفيض حساب المخزون بنحو ١٢ مليون جنيه قيمة الفارق بين كشوف الجرد الفعلى وحسابات المخازن وتعليتها لحساب الأرصدة المدينة لحين الوقوف على أسبابها فضلا عن تخفيضه بنحو ١٥مليون جنيه وتعليتها لحساب الاعتمادات المستندية بدون أى مستندات مؤيدة لها.

د. بلغ إجمالي قيمة المخزون الراكد – وفقا لبيان المخازن – نحو ٥١ مليون جنيه مما يشير لقيام الشركة بشراء بعض الأصناف دون دراسة الحاجة الفعلية لها، هذا وقد تم تقييمه طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بالقواعد التفصيلية للائحة التخزين بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون .

ه. تضمن المخزون مبلغ نحو ٥,٩ مليون جنيه قيمة عدد (٦٧٨٠عدة تليفون) تم شراؤها في٢٠٢٠/١١/٢٤ خاصة بمشروع تأمين الصاغة دون وجود إتفاقيات ملزمة في هذا الشأن، ولم يتم بيعها لمحلات الصاغة لتوقف المشروع، الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة نحو٤املیون جنيه قيمة عدد التليفون وما يخصها من أجهزة بالسنترالات دون الاستفادة منها.

نوصي بسرعة وضع وتفعيل نظام للرقابة والضبط الداخلي للمخازن لوضع القواعد الرقابية اللازمة لشراء الأصناف المختلفة بالكميات وفقا للحاجة الفعلية، مع تحديد المسئولية عن تحمل الشركة نحو٤املیون جنيه بمشروع تأمين

محلات الصاغة منذ عام ٢٠٢٠ دون إبرام إتفاق في هذا الشأن، ودون أية استفادة، مع ضرورة سرعة التصرف في عدد التليفونات المشار إليها بما يعود بالنفع على الشركة، والإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون، وإجراء التسويات اللازمة لإظهار الحسابات المختصة على حقيقتها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أ. بالنسبة لأرصدة الإعتمادات المستندية فقد تم تسوية نحو ٢٢ مليون جنيه خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٣ وجاري فحص وتسوية باقي المبالغ بعد توفير المستندات اللازمة لذلك ، كما يُرجى العلم بإنه جاري وضع الضوابط اللازمة التي من شأنه تقليل الفترات الزمنية لتسوية المستندات.

ب. بخصوص وجود فروق بالنقص والزيادة :

- بمبلغ ٤٥ مليون جنيه بالنقص اى ان ارصده تحليل مخازن الاوراكل اكبر من رصيد الجرد الفعلى بهذا الفارق الذى يعود للعوامل الاتيه :

– أن تسجيل مصروفات المخازن على منظومه الاوراكل تتم فعليا بعد صرف المهمات من المخازن بصفه مؤقته سواء كانت عهدة مخزنيه او لاصلاح اعطال فوريه وبعد انتهاء الغرض المخصص منها يتم تحديد المستخدم فعليا فى الصيانه ورد الباقى للمخازن وتسجيل المنصرف النهائى وعمل قسائم الصرف وبالتالى اتخاذ اجراء التسجيل على منظومه الاوراكل مما يولد فارق فى الارصده بالنقص بين الاوراكل والجرد الفعلى.

– أن مرتجعات المخازن من المهمات الراكده يتم استنزالها من ارصده الجرد الفعلى بعد اكتمال اجراءات التسليم الفعلى لقطاع المخازن والمشتريات بفترة زمنيه قد تصل للشهر بعد ان يقوم قطاع المخازن والمشتريات باكتمال باقى اجراءات التعامل مع المهمات الراكده.

ونتيجه العوامل الحتميه السابقه فأنه يحدث فارق فعلى بين ارصده المهمات ببعض مخازن التشغيل والصيانه بمنظومه الاوراكل عن الرصيد الفعلى.

- بخصوص وجود ارصده بالزيادة تصل فى مجموعها الى مبلغ ٨٤ مليون جنيه فقد سبق واشرنا الى ان هذا الفارق الحتمى ايضا يرجع الى عدة اسباب اهمها الاتي:

– ان توريدات عقود الشركات اصبحت تتم بشكل مباشر على مخازن التشغيل والصيانه ويتم بعدها اكتمال باقى اجراءات التسجيل على منظومه الاوراكل بعد انتهاء الشركات الموردة من اتمام اجراءات التسليم للشركة المصريه للاتصالات والتاكد من سلامه المهمات المستلمه ولذلك فأنه يتم ادراج هذه المهمات بالجرد الفعلى ويتم تسعيرها مؤقتا باسعار الاستلام وتراقب يدويا وبسجلات اعدت خصيصا لهذا الغرض ويتم رفعها على الاوراكل بعد ارسال قطاع المخازن والمشتريات المستندات المطلوبه للتشغيل والصيانه وهو ما يتطلب وقت

اضافى قد يصل احيانا لشهرين نظرا لتعدد جهات الاستلام وقد تحدث بعض المشاكل الفنيه فى الاستلام مما يؤدى فى النهايه لوجود ارصده فعليه زائده عن رصيد جرد الاوراكل.

ج. بالنسبة لمبلغ ١٢ مليون جنيه فهو يُمثل قيمة مهمات تم صرفها فعليا من المخازن دون إستيفاء المستندات اللازمة للتخفيض من منظومة حسابات المخازن المالية ومن ثم تم إعداد قيد تسوية على مستوى ميزان المراجعة لإظهار أرصدة المخزون بقيمته الحقيقية وذلك لحين إكتمال المستندات اللازمة لذلك وسوف يتم التسوية على منظومة حسابات المخازن خلال الربع الأول عام ٢٠٢٣ ، أما بالنسبة لمبلغ ١٥ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة في شهر يناير ٢٠٢٣.

د. بخصوص وجود مخزون راكد بنحو ٥١ مليون جنيه فيرجى العلم بإن ذلك المخزون لا يشير بالضرورة إلى قيام الشركة بشراء أصناف دون دراسة الحاجة إليها حيث أن أى عملية شراء لأى مهمات تتم بناء على أسس وقواعد تحكمها اللوائح والقوانين المنظمة لذلك والتعامل مع المهمات الراكدة تتم وفقا لمعايير محددة لكيفية الاستفادة منها بعد العرض على لجان متخصصة في فحص الأصناف الراكدة بحيث يمكن الإستفادة منها أو التخلص بمنها بالبيع وذلك دون إحداث أضرار مادية للشركة قدر الإمكان ،أما بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالإنخفاض في قيمة المخزون فيرجع ذلك لان المخزون الذى يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الإستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد وكثرة اصنافه مما يجعل تحديد صافي القيمة البيعية لكافة الأصناف عملية يصعُب تطبيقها بشكل عملي طبقا لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تكلفة المخزون.

ه. بالنسبة للعدد التليفونية الخاصة بتأمين محلات الصاغة فإنه خلال عام ٢٠١٩ أوصت اللجنة الدائمة للأمن بوزارة الداخلية بالموافقة على إعتماد منظومة الإنذار الهاتفي الساخن لتأمين محلات بيع المصوغات الذهبية أسوة بما هو مُتبع بتأمين البنوك ، ومن ثم فقد تم التنسيق بين الشركة المصرية للإتصالات والإدارة العامة لإتصالات الشرطة بوزارة الداخلية لتنفيذ شبكة الإنذار الهاتفي بالسطو لمحلات الصاغة على مستوى الجمهورية التي تربط كافة محال بيع الذهب بغرف عمليات إدارات شرطة النجدة على مستوى الجمهورية ، وبناء على ذلك فقد قامت الشركة بشراء العدد اللازمة لذلك.

كما يرجى العلم بإن بيع العدد المذكورة مرتبط بطلب أصحاب محلات الذهب لتلك العدد الذي أصبح إلزامي وقت تجديد الترخيص وفقا لتعليمات وزارة الداخلية ومن ثم فإنه يتم بيع العدد تباعا مع العمل على إستمرار التواصل مع أصحاب المحلات لبيع تلك العدد قبل مواعيد تجديد التراخيص، كما يرجى العلم بأنه قد قامت الشركة بمخاطبة وزارة الداخلية بالعديد من المخاطبات وذلك للتنبيه على محلات الذهب لسرعة التوجه للجهات المختصة بالشركة المصرية للاتصالات لإبرام التعاقد معها.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

سيتم متابعة وفحص تسوية المبالغ فى ضوء رد الشركة بتوفير المستندات مع ضرورة وضع الضوابط اللازمة بشأن إحكام الرقابة على الصرف والإضافة للحد من وجود الفروق المشار إليها.

وبالنسبة لمشروع الصاغة فما زالت الإدارة عند رأيها بتحديد المسئولية بشأن ما ورد بالملاحظة مع ضرورة سرعة التصرف في عدد التليفونات المشار إليها بما يعود بالنفع على الشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

لم نواف بما يفيد قيام الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لبعض أرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والأرصدة الدائنة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ للتحقق من صحة تلك الأرصدة فى ذات التاريخ ، على الرغم من طلبها أكثر من مرة وأخرها بخطابنا بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨ .

نوصي بالإلتزام بإرسال المصادقات في المواعيد المناسبة لإمكان التحقق من أرصدة الحسابات المشار إليها في تاريخ إعداد القوائم المالية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم التنبيه بموافاة سيادتكم بتلك المصادقات ومراعاة ذلك مستقبلاً مع العلم بأنه قد تم إعداد مصادقات لكبار العملاء مثل شركات المحمول وغيرها من العملاء الدوليين.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

تتابع مع مراعاة إرسال المصادقات لكافة العملاء – بخلاف العملاء المنزلى– والأرصدة المدينة والدائنة بإعتبارها من أهم أدلة الإثبات .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

تضمن رصيد العملاء بعض المبالغ المستحقة بنحو ٥,٩٥ مليار جنيه وقد تبين بشأنها:

أ– نحو ٤,٥٦٠ مليار جنيه – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة– تتمثل في عملاء (خارج مصر – مقاصة – دوائر داخل مصر) ولم نواف بالأسس التى تم الإعتماد عليها فى تسعير الخدمات المقدمة للعملاء على الرغم من مخاطباتنا المتكررة وأخرها خطابنا بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨ الأمر الذى أثر على التحقق من صحة أرصدة العملاء وما يرتبط بها من إيرادات.

ب– نحو ١,٣٩مليار جنيه مستحق علي عملاء بقطاعات الشركة المختلفة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠، منها نحو ٣٥ مليون جنيه طرف العميل الهيئة العامة للطرق والكباري والخاصة بالأعمال المنفذة لخدمة الطرق الإستراتيجية منذ عام ٢٠١٤، ولم يعترف بها العميل ضمن التسوية التي تمت معه خلال عام ٢٠٢٠.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيداء تلك المبالغ والتصويب والإفادة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أ–بالنسبة للأسس التي يتم الإعتماد عليها في تسعير الخدمات فقد سبق وأن تم التوضيح بإنه يتم ذلك وفقا لما نصت عليه اللائحة التجارية من إختصاصات للجنة الخدمات والأسعار ويتم موافاة سيادتكم بكافة ما يتم طلبه طبقا لمدى إمكانية ذلك ، أما في حالة كثرة المستندات أو في بعض الحالات الخاصة فإنه دائما يتم إخطار سيادتكم بإن تلك البيانات مُتاحة للإطلاع ومن ثم فإن إدارة الشركة قامت بإستيفاء كافة المتطلبات المُمكنة وتقديم كامل الدعم والرد على كافة الإستفسارات الكافية للتحقق من صحة أرصدة الإيرادات وأرصدة العملاء ، وبالنسبة للخطاب المشار إليه والخاص ببعض متطلبات الفحص فقد تم موافاة سيادتكم بكافة البيانات المطلوبة والرد على كافة الإستفسارات خلال اعمال الفحص وبالشكل الكافى لإتمام عملية التحقق من أرصدة العملاء والإيرادات وقد تم افادة سيادتكم من قبل بأن قائمة الاسعار الخاصة بالخدمات المقدمة للعملاء متاحة للاطلاع.

ب–بالنسبة لأرصدة العملاء بنحو ١,٣٩ مليار جنيه فإنه يتم إتخاذ كافة الإجراءات المُمكنة لتحصيل تلك المديونيات من عمل عروض لتخفيض المصاريف الإدارية وعمل قوافل خارجية....إلخ وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإنه يتم تضمين تلك الأرصدة ضمن دراسة الخسائر الإئتمانية المحتملة الخاصة بإضمحلال أرصدة العملاء كل ربع مالي ، أما بالنسبة للمبلغ الخاص بهيئة الطرق والكباري فإنه جارى العمل على تسوية الأعمال المنفذة لخدمة الطرق الاستراتيجية من خلال اتفاقيات مع هيئة الطرق والكبارى بعد خصم قيمة الجعل السنوى المستحق على الشركة كما انه سيتم تصويب تلك القيمة بعد التوصل لاتفاق مع الهيئة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

تتابع خلال فحص عام ٢٠٢٣، مع إتخاذ كافة الإجراءات نحو إستيداء حقوق الشركة طرف الغير.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات ، وما يتعلق بها من أرصدة ومتحصلات ومتابعة تلك المتحصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء وذلك يرجع نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي والتجاري بالشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ- وجود مديونيات على بعض عملاء المجتمعات المغلقة غير مثبتة بالسجلات المالية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٨٦,٥ مليون جنيه يرجع بعضها لعام ٢٠١٧ حيث يتم القيد عند السداد بالمخالفة لأساس الإستحقاق الأمر الذي أظهر حسابات العملاء والإيرادات على غير حقيقتها.

ب-إصدار خطابات ضمان لبعض العملاء بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠ مليون جنيه قبل الحصول على ما يقابلها من دفعات من العميل لمدد تجاوزت تسعة أشهر الأمر الذي قد يعرض أموال الشركة لخطر الإستيلاء حال وقوع أي خلاف مع العميل وقيامه بتسييل الخطاب.

ج- عدم قيام الشركة بفرض غرامات التأخير المنصوص عليها بالعقود بالرغم من تأخر بعض العملاء عن سداد المستحقات.

د- وجود فروق بين أرصدة حسابات العملاء بإدارة المبيعات والأرصدة الظاهرة بالحسابات المالية نتيجة عدم ربط شاشات التحصيل بسنترالات المناطق بمنظومة الحسابات بالإدارة المالية مما ترتب عليه عدم القدرة على الرقابة على المتحصلات.

هـ- استمرار إنفراد قطاع المشغلين بالتحاسب مع عملاء المحمول ودوائر الـ **I R U** وانحصار دور الإدارة المالية في قيد البيانات التي يوافيه بها القطاع (دون تفاصيل)، والتى تشمل المطالبات الشهرية لكل من المكالمات الدولية والمحلية والتراسل و bit stream لكبار العملاء خاصة فى ظل عدم إرفاق كشوف الحاسب الألى مع مطالبات المكالمات الدولية والمحلية للتحقق من صحتها ومتابعتها بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات.

ونشير إلى أن رد الشركة علي تقاريرنا السابقة بأنه" تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات غير موضوعي "حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الأمر الذى يتعارض مع توصيات الجهاز وتأكيد لجنة المراجعة عليها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

أ- بالنسبة لمبلغ ٨٦,٥ مليون جنيه المُشار إليه فهو خاص ببعض عملاء المجتمعات المغلقة (أحد بنود وحدة أعمال المؤسسات والشركات) مع العلم بأنه تم إصدار فواتير بنحو ١٠ مليون جنيه وجاري العمل على إصدار باقي الفواتير وإثبات المديونيات ، كما أن خدمات المجتمعات المغلقة هي محل أعمال لجنة فحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وسوف يتم عمل كافة التسويات اللازمة فور إنتهاء اللجنة من أعمالها إن وجدت.

ب- بالنسبة لمبلغ ٢٠ مليون جنيه الخاص بخطابات الضمان لبعض العملاء فقد سبق وأن تم التوضيح بإنه يمثل دفعات مقدمة لعقد الإضاءة الذكية لمشروعي الرحاب ومدينتي مع مجموعة طلعت مصطفى والذي يعتبر من أكبر العملاء الذين تتعامل معهم الشركة ومن الصعب حدوث المخاطر المُشار إليها بالملاحظة وقد تم الحصول على المبالغ المقابلة لخطابات الضمان وموافاة سيادتكم بما يفيد ذلك وقد تم التنبيه بمراعاة ذلك مستقبلا.

جـ- بالنسبه لغرامات التأخير فهى من ضمن أعمال اللجنة المشكلة لفحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وسيتم موافاة سيادتكم بما تم اتخاذه من اجراءات بشأنها فور انتهاء اللجنة من اعمالها.

د- جارى بحث مدى إمكانية ربط شاشات التحصيل وحسابات المشتركين مع منظومة الحسابات المالية وذلك فور الإنتهاء من أعمال فحص أرصدة العملاء وما يرتبط بها من ضرائب وتأمينات وعلى الرغم من ذلك فإنه يوجد دورة عمل للمتحصلات يتم فحصها دوريا عن طريق سيادتكم .

هـ-بالنسبة لقطاع المشغلين وفيما يخص فصل المهام بالقطاع فقد تم عمل هيكلة لقطاعات المشغلين وكان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم اعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الاداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩/٨/٢٠١٨ وتم فصل المهام لتلافي أي إنفراد بالأعمال وضمان مستوي رقابة عالي واستمرارا لحرص الشركة على ذلك فقد تم ايضا فصل قطاع فوترة وحسابات العملاء عن قطاعات المشغلين وأصبح يتبع مباشرة السيد الأستاذ / نائب الدولى والمشغلين ليختص بإصدار الفواتير وعمل القفل المالى وعمل حسابات وأرصدة العملاء وذلك منذ بداية ٢٠٢٢ وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير ميكنة لخدمات المشغلين.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

ضرورة الإلتزام بأساس الاستحقاق لإظهارحسابات العملاء والإيرادات على حقيقتها مع سرعة إنتهاء أعمال اللجنة المشكلة في هذا الشأن، وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء توصياتها مع إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لربط شاشات التحصيل وحسابات المشتركين مع منظومة الحسابات المالية وذلك لاحكام الرقابة .أما بالنسبة لانفراد قطاع المشغلين فقد جاء رد الشركة متكرر بأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات فهو غير موضوعي "حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الأمر الذى يتعارض مع توصيات الجهاز وتأكيد لجنة المراجعة عليها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

تبين مخالفة إحدي شركات الاستثمار الرياضي لبنود التعاقد المبرم في ٢٠١٩/١١/٣ مع الشركة بشأن رعاية الشركة المصرية للإتصالات لإستاد السلام **we** البالغ قيمته التعاقدية ٢٠ مليون دولار تم سدادها بالكامل مقدماً في عام ٢٠١٩ لتنفيذ العقد لمدة ٢٥ عام، إلا أن الشركة المتعاقد معها أنهت الرعاية في نوفمبر ٢٠٢٢.

ولم يتم حسم ما إذا كان سيتم استرداد المبلغ غير المستغل , والبالغ نحو ١٧,٥ مليون دولار, أم سيتم الدخول في بدائل أخرى.

نوصي بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستيداء حقوق الشركة, مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما سيتم حسمه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالعلم بإنه طبقا لإحاطة سيادتكم بالأمر فإنه حاليا يتم الإتفاق بين الشركة المصرية للإتصالات وشركة الاستثمار الرياضي على كيفية تسوية الأمر ومن ثم حصول الشركة على مميزات أخرى عن المبلغ الغير مستغل وسوف يتم موافاة سيادتكم بما تم التوصل إليه فور الإنتهاء من ذلك.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتعين سرعة إنهاء إجراءات التفاوض كما جاء برد الشركة والتسوية لاستيداء حقوق الشركة طرف الغير.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

تراخى الشـركة في اسـترداد نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة تأمينات أعمال لدى هيئة المجتمعات العمرانية إنتهت الشـركة من تنفيذ ها وإد خال الخد مة للمناطق التابعة لها خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٨ فضـلاً عن قيام هيئة المجتمعات العمرانية بخصم نحو ٢٥ مليون جنيه من مستحقات الشركة قيمة غرامات تأخير يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣.

نوصي بإتخاذ اللازم لاستيداء حق الشركة طرف الغير.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإنه يتم التواصل بشكل دوري مع هيئة المجتمعات العمرانية لتحصيل تلك المستحقات وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تضمين أرصدة التأمينات الخاصة بهيئة المجتمعات العمرانية ضمن دراسة الإضمحلال الخاص بالأرصدة المدينة وتطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة عليها تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

سيتم المتابعة مع إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو إستيداء حقوق الشركة طرف الغير.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥)

مازال حساب مدينين الضريبة على (القيمة المضافة عملاء) ظاهراً بنحو ٨١,٧ مليون جنيه (رصيد متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة) على الرغم من قيام إدارة الحجز الإداري بتحصيل بعض تلك المديونيات التي ترجع إلى سنوات سابقة .

نوصي بإجراء التصويب اللازم بتحميل المبلغ علي حساب العملاء ومراعاة ما تم تحصيله عن طريق الحجز الإداري.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن المبلغ المذكور سيتم فحصه وإجراء التسويات اللازمة ضمن أعمال لجنة فحص أرصدة العملاء

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع خلال فحص عام ٢٠٢٣.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٦)

عدم كفاية مخصص المطالبات المكون بنحو ٧٢ مليون جنيه بنسبة ٢٥% فقط من مستحقات هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات عن الرسوم المستحقه للهيئة عن جانب من إيرادات الشركه عن عامى ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ والبالغة نحو ٢٨٨ مليون جنيه نتيجة لعدم حسم الخلاف بين الشركة والهيئة حتى تاريخه، علماً بأن دراسة المخصص المكون لا تتضمن قيمة بعض المبالغ قامت الشركة بخصمها من الإيرادات.

نوصي بدراسة تدعيم المخصص فى ضوء وجود بعض المبالغ المخصومة من الإيرادات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإنه تم تكوين مخصص بنسبة ٢٥% بنحو ٧٢ مليون خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٢ وذلك طبقاً لرؤية الجهات المختصة بالشركة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

نوصى بإتخاذ اللازم في ضوء ما يتم الوصول إليه من تفاوض في هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٧)

لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٤٤,٣ مليون جنيه والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ ، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في استرداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لاسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات.

نوصي بسرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإستيداء حقوق الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد تم إقامة دعاوى قضائية على بعض الشركات ومازالت متداولة والبعض الآخر مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول على مستحقات الشركة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

نوصى بسرعة موافاتنا بالموقف القانونى الحالى للقضايا التى قامت الشركة برفعها ضد بعض الشركات ، وما تم من إجراءات تفاوض مع البعض الاخر وإنهائها قبل انتهاء المواعيد القانونية حفاظا علي حقوق الشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٨)

استمرار تضمين كل من الحسابات المدينة، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٦٤ مليون جنيه،٤١٦,٦ مليون جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، وقامت الشركة بتشكيل لجنة لدراسة ذلك ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها.

نوصي بحصر وبحث كافة الأرصدة المدينة والدائنة وسرعة إنهاء أعمال اللجنة المشكلة لدراسة تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما تسفر عنه اللجنة من توصيات مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال أعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب

تسويتها بالأرصدة المدينة وذلك بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين إضمحلال للعديد من تلك الأرصدة ضمن دراسة الإضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

سرعة إنهاء أعمال اللجنه بشأن المبالغ المشار إليها وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء توصياتها مع العمل على وضع الضوابط لمنع تراكم الأرصدة المدينة والدائنة .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٩)

لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو٥٦,٣ مليون جنيه نتيجة الخطأ فى حساب استهلاك تراخيص الترددات ورخصة ٢ الخاصة بشبكه المحمول ، وكذا الخطأ في حساب الإهلاك لبعض عقود الدعم الفني، وعلي العكس من ذلك تم تحميل المصروفات بالزيادة بنحو٣٤,٢٥ مليون جنيه قيمة الخطأ في حساب الإهلاك لبعض عقود الدعم الفني، وقيمة الفرق بين تكلفه رسائل SMS تجوال عن شهر ديسمبر ٢٠٢٢ لأحد شركات المحمول.

نوصي بحصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

فيما يتعلق برخصة الترددات ورخصة الـ ٢ G فيرجى العلم بأنه جارى مراجعة بنود الترخيص مع الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات وسيتم اتخاذ اللازم في ضوء ما سيتم التوصل اليه ، أما فيما يتعلق بعقود الدعم الفنى فيرجى العلم بأنه تم إحتساب الإهلاك من تاريخ بدء التعاقد طبقاً لأمر الشراء وفقاً للتعليمات المالية المنظمة لرسملة عقود الدعم الفنى ، أما بالنسبة للفرق بين تكلفة رسائل SMS تجوال عن شهر ديسمبر ٢٠٢٢ فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٣.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

بالنسبة لرخصة الترددات ورخصة ال ٢تتابع فى ضوء مراجعة بنود الترخيص مع الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات ،أما بالنسبة لعقود الدعم الفنى فإنه يتم إحتساب الإهلاك من تاريخ أول فاتورة خاصة بالتشغيل وليس من تاريخ بدء التعاقد كما ورد برد الشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٠)

لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض المشروعات المبرم بشأنها تعاقد مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بمبلغي نحو(٢٦٧,٥ مليون جنيه، ١٩٥ مليون جنيه) علي الترتيب بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء.

نوصي بحصر ما تم تنفيذه وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه جاري فحص الموقف التنفيذي للمشروع مع الجهات الفنية وذلك للوقوف على التنفيذ الفعلى للمشروع لإثبات إيرادات المشروع وذلك فى ضوء التزامات الشركة المصرية للاتصالات طبقاً لبنود هذا النوع من التعاقد فأنه يتم الإعتراف بصافى الإيرادات الخاصه بتلك العقود وذلك فور الإنتهاء من تنفيذ كافة إلتزامات الشركة المصرية للإتصالات وسيتم الاعتراف بتلك الايرادات طبقا للتعاقد فور الانتهاء من تنفيذ جميع التزامات الشركة التعاقدية.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتعين حصر ما تم تنفيذه من المشروع مع الجهات الفنية، وضرورة إجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢١)

لم نتحقق من صحة قيمة بعض الإيرادات من كوابل الإتصال البالغة نحو ٤٥٣ مليون جنيه، لعدم موافاتنا بالمستندات المؤيدة للتحقق من التحاسب على خدمات مربوطة داخل السنترالات بقطاعات التراسل على مستوى الجمهورية بدون أوامر شغل لتلك الدوائر، فضلاً عن عدم ذكر تاريخ تشغيل معظم الدوائر وعدم وجود أوامر الشغل لبعض الدوائر، رغم تكرار طلبنا لتلك البيانات حتى خطابنا في ٢٠٢٣/٢/٢.

وتجدر الإشارة إلي أنه تم إتخاذ قرار بتشكيل لجنة من كافة الأطراف المعنية بالشركة لمراجعة قطاع دعم مبيعات المؤسسات، والشركات للتحقق من كافة أرصدة العملاء به وبالتالي من إيرادات تلك الشركات والمؤسسات التي تصب بقطاع غرب القاهرة، وقد سبق إبلاغ الشركة ببعض الملاحظات في هذا الشأن بموجب تقريرنا الصادر برقم (٧٢٠) في ٢٠٢٢/٩/١٢.

نوصي بسرعة إنهاء أعمال اللجنة وموافاتنا بما إنتهت إليه من توصيات وإتخاذ اللازم نحو تلافى أوجه القصور المشار إليها مع إجراء المساءلة اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري العمل على إتخاذ ما يلزم لإنتهاء أعمال اللجنة من اعمالها وسوف يتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمالها فور إعتمادها من السيد المهندس/العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتعين إتخاذ اللازم نحو تلافى أوجه القصور المشار إليها مع إجراء المساءلة اللازمة في هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٢)

تضمنت الإيرادات بعض المبالغ التقديرية وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٢ مليون جنيه تتمثل في:

أ- نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة بيع مخلفات الشركة مقابل مسحوبات أحد العملاء من الكوابل النحاسية خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٢.

ب- نحو ١٢ مليون جنيه خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية للإتصالات لشركة WE DATA حيث تم تحديد المبلغ بصورة تقديرية لعدم اشتمال نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام التحاسب ولم يتم إصدار فواتير لشركة WE DATA بقيمة هذه الخدمة وذلك لعدم إجراء المطابقات اللازمة في هذا الشأن.

نوصي بسرعة إتخاذ اللازم بإجراء المطابقات اللازمة في هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أ- بالنسبة لقيمة بيع مخلفات سحب الكوابل النحاسية بنحو ٢٠ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة بعد إجراء المصادقة مع شركة كوين التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وذلك في شهر يناير عام ٢٠٢٣.

ب- بالنسبة لخدمات رسائل SMS المُقدمة لشركة WE Data فإنه جاري وضع نظام تجاري مناسب لمحاسبة شركة WE Data وسيتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من ذلك ، وتطبيقا لمبدأ الإستحقاق فإنه تم تعلية الإيرادات بشكل تقديري لحين الفحص والتسوية.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع لدي فحص عام ٢٠٢٣، كما نوصي بسرعة إتخاذ اللازم بشان خدمات رسائل SMS وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن والإفادة .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٣)

لم تقم الشركة بتعلية الإيرادات ببعض المبالغ منها نحو٥ مليون جنيه قيمة التعويض المقرر للشركة طبقاً لإتفاقية التسوية النهائية المحررة في ٢٠٢٢/٨/٤ بشأن إنشاء شبكة الإتصالات مع أحد الشركات وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)الإيراد فقرة (١٠٨) .

نوصي بإجراء التصويب اللازم واستيداء التعويض المشار إليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري عمل التسويات اللازمة وتحصيل المبلغ المذكور خلال الربع الأول ٢٠٢٣

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

تتابع لدي فحص عام ٢٠٢٣.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٤)

تم تقييم (استثمارات أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) والبالغة نحو ٧٤,٨٥٦ مليون جنيه بالتكلفة وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية .

نوصي بالإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه لم تقم الشركة بتقييم رصيد الإستثمار لعدم الجدوى الإقتصادية لتقييم تلك الإستثمارات وتقوم الإدارة التنفيذية بإعداد إضمحلال فى رصيد الإستثمار فى حالة وجود مؤشرات إنخفاض فى قيمة الإستثمار.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) فى هذا الشأن.

الـــــرأي المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلي :

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة بموجب كتابنا رقم (٨١) بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١، والتي أثرت على أعمال الجرد ولم نواف بالرد حتى تاريخه ، ومنها ما يلي :-

أ- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

ب- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم التخلص منها بالبيع أو التأجير لتحقيق منافع اقتصادية للشركة.

نوصي بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر الجرد وما هو مثبت بالسجلات، وحصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها والتي خرجت من الخدمة، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

-فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول لعام ٢٠٢٢ ، قامت الشركة بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٣٠/٩/٢٠٢٢ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات

الذي تم إبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات حيث تم تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان شهر ديسمبر ٢٠٢٢.

-أما فيما يخص الأصول المُستغنى عنها فإنه جاري إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي من شأنها التصرف في تلك الأصول بأعلى منفعة ممكنة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتعين إجراء المطابقات لجرد الأصول مع المثبت بالدفاتر والسجلات في ٢٠٢٢/١٢/٣١،مع سرعة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن التصرف فى الأصول المستغني عنها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:

عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحرى البالغ قيمته نحو١,٠٣٩ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٨ للوقوف على صحة الاستبعادات من حساب الأصول، فضلاً عن عدم إدراج السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK - لربط محطات الإنزال الخاصة بالشركة والبالغ قيمته نحو٩٥ مليون جنيه إحكاما للرقابة عليها ، للوقوف على صحة الاستبعادات من حساب الأصول.

عدم استيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

نوصي بإجراء التصويب اللازم لتلافي أوجه القصور بسجلات الأصول الثابتة لإحكام الرقابة عليها، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بالآتي :

- بالنسبة لمشروع ALMESH NET WORK فقد سبق وأن تم التوضيح والرد على سيادتكم بإنه عبارة عن شبكة تراسلية أرضية تستخدم للربط الداخلى بين محطات الإنزال وتستخدم في العديد من الأغراض سواء الخاصة بالعملاء الدوليين أو غيرها وبالتالى عند إبرام أى عقود خاصة بالكابل البحرى " سعات IRU " يتم تقدير تكلفة تنفيذ تكاليف الربط التراسلى وإدخالها من ضمن تكلفة الاستبعاد.
- أما بالنسبه لكابل مينا فيرجى العلم بأنه مدرج بالسجلات كافة البيانات التفصيلية " السعات " للكابل حيث يتم إستبعاد الدوائر والسعات طبقاً للبيان الوارد من الجهة الفنية المدرج به " سعة الدائرة ، تكلفة الدائرة ، سعر الخدمة ، الشركة ، نوع الكابل " كما يرجى العلم بأنه يتم إرسال بيان بالسعات الكلية للكوابل الدولية إلى السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات للأطلاع عليها.
- أما بالنسبة للأصول التي تم تسجيلها بصورة إجمالية فإنه توجد صعوبة فى إستيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التى تم قيدها بشكل إجمالى والتى تم أهلاكها بالكامل بالسجلات.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

جاء رد الشركة متكرر منذ عدة سنوات في هذا الشأن ونوصي بالعمل علي تلافي أوجه القصور لسجلات الأصول الثابتة لإحكام الرقابة، وبالنسبة للأصول المقيدة إجمالياً فقد جاء رد الشركة متكرر منذ عدة سنوات في هذا الشأن ونوصي بدراسة الأمر والعمل علي إتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها.

نوصي ببحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم في هذا الشأن مع إنشاء سجلات تحليلية للعملاء وللتأمينات إحكاما للرقابة عليها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطه بأنه يوجد تحليل لأرصدة تأمينات العملاء على الشاشات على مستوى كل عميل وهي مطابقة لأرصدة الإدارات المالية ، كما أنه يتم المطابقة بشكل دوري لأرصدة التأمينات بين العلاقات التجارية والإدارات المالية.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

لم يتطرق رد الشركة بشأن وجود سجلات تحليلية لأرصدة العملاء مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية من عدمه ، ويتابع ما ورد بالرد بشأن السجلات التحليلية لأرصدة تأمينات العملاء لدي فحص عام ٢٠٢٣.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

استمرار الشركة في الإستثمار في شركات[١] لم تجن عنها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر إضمحلال بنحو ٣٤,٢ مليون جنيه.

نوصي ببحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم فى هذا الشأن مع ضرورة إعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمارات المذكورة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

أن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للإتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتى تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠ %.

- بالنسبة للشركة العربية لتصنيع الحاسبات فيرجى العلم بانه تم انعقاد مجلس إدارة بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٣ وتم اعتماد القوائم المالية لعام ٢٠٢٢ وتفويض رئيس مجلس الإدارة للدعوة لعقد الجمعية العامة للشركة وسيتم تحديد موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج من الشركة العربية لتصنيع الحاسبات بناء على الأداء المالي للشركة بما يحقق اعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات وسيتم موافاتكم بالقوائم المعتمدة فور ورودها.
- بالنسبة لشركة كويكتيل يرجى التفضل بالإحاطة أنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية للاتصالات فى شركة كويك تيل .
- بالنسبة لشركة النيل فإن الشركة تحت التصفية منذ ٣٠/٨/٢٠٠٩ بناء علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات.
- بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول يرجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في ١٠/١/٢٠٠٥ على مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣ ، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي نسبة بشركة فودافون وهي ٤٤,٩٥ % بشكل مباشر ، الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أيه قوائم مالية لها.
- بالنسبة لشركة الثريا فيرجى العلم بان الشركة قد تحسن أدائها وبدات تجني أرباح منذ عام ٢٠٢١ حيث بلغ صافي الربح في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١,٢٦٧ ألف دولار امريكي وفي انتظار معرفة أداء الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ حيث لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية المعتمدة حتى الان وسيتم موافاتكم بها فور ورودها.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

إن قيمة الإستثمارات فى تلك الشركات المشار إليها بالملاحظة تمثل نحو ٣٥% من إجمالى قيمة الإستثمارات المتاحة للبيع مما يتعين معه إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات لجنة الإستثمار فى هذا الشأن مع موافاتنا بالموقف الحالى لجميع الشركات والقوائم المالية الخاصة بشركة الثريا .

[١] - العربية لتصنيع الحاسبات ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الثريا ،الوطنية لتليفون المحمول.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

وجود مبالغ متحفظ عليها لدى البنوك منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٢,٧ مليون جنيه منها (نحو ٣١ مليون جنيه غير مربوطة كودائع وأوعية إدخارية مما أضاع على الشركة الاستفادة من عوائد تلك المبالغ، ونحو ٨ مليون جنيه مبالغ محتجزة بمنطقة الدقهلية)، كما نشير إلى عدم وقوفنا على أسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة برفع الحجزعن مبالغ بنحو ٤,٢ مليون جنيه منذ عام ٢٠١٢.

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ عن مبلغ نحو ٩مليون جنيه قيمة الحجز الموقع على حسابات الشركة بكل من "البنك العربي" و"بنك أبو ظبي الأول".

نوصي ببحث أسباب ما سبق الإشارة إليه وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بالآتي :

- بالنسبة للحجوزات الإدارية من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإنها حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها، كما يُرجى العلم بإن عملية ربط الحجوزات كودائع هي عملية ليست إلزامية ولكن تقوم بها بعض البنوك طبقا للقواعد والإجراءات الخاصة بها.
- أما بالنسبة لمبلغ الـ ٩ مليون جنيه فيرجى العلم بأنه لم يتم توقيع الحجز فعلياً على تلك المبالغ نظراً لعدم وجود أرصدة بقيمة تلك المبالغ فى البنوك المشار اليها ، كما أن بعضها يتم تحديده بشكل تقديري من الجهات الحاجزة ومن ثم فإنه من الأنسب عدم إدراجه ضمن الإلتزامات المحتملة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

نوصي بسرعة إتخاذ اللازم للحصول على الصيغ التنفيذية التي صدرت لصالح الشركة في هذا الشأن، علما بان الرد لم يتطرق إلى ما تم الإشارة اليه بالنسبة للحجوزات غير المربوط بها ودائع، أما بالنسبة للمبلغ ٩ مليون يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ في هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

تضمنت أرصدة الشركة بالبنوك قيمة شيكات مسحوبة ولم تصرف بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤,٤ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٤، ونشير إلى نص المادة (٥٣١) من قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٤ على أن " تتقادم دعاوى رجوع الملتزمين بعضهم على البعض الأخر بمضي سنة من اليوم الذي أوفى فيه الملتزم قيمة الشيك أو من يوم مطالبته قضائيا بالوفاء ".

نوصي بالبحث والدراسة في ضوء نصوص القانون المشار إليه بعاليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري تسوية كافة الشيكات التي مر عليها أكثر من عام خلال الربع الأوةل ٢٠٢٣

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

تتابع لدي فحص عام ٢٠٢٣.

موضـــــــوعات أخري:

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للإتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة "CNE " للقنوات بدءا من ٢٠٢١/١/١ ينتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بشـروط مجحفة لها، بالرغم من عدم تحقيق عدد المشـتركين المسـتهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠، حيث بلغت نسبة المحقق إلى المستهدف من العقد الأول نحو ٤,٥ % فقط، وبلغت قيمة العقد الجديد عن الفترة من٢٠٢١/٧ حتى ٢٠٢٢/٩ نحو ١٦,٨ مليون جنيه لم يتحقق عنها سوي نحو ١,٥ مليون جنيه فقط كإيراد.

ونشير في هذا الصدد إلي تضمين العقد الجديد لبعض الشروط منها (تلتزم الشركة المصرية ببيع خدمات"CNE " لعدد ٢٥ ألف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد وأن تسدد الشركة عن ذلك العقد ما يعادل نحو ٢,٣٥٠ مليون دولار، وكذا زيادة تكلفة المشترك الواحد من ٥٤ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بنسبة زيادة قدرها ٧٤%) بدون أيه مبررات لتلك الشروط. فضلا عن قيام الشركة بالتعاقد مع بعض الشركات الأخرى على تقديم خدمات IPTV والتى لم تحقق العائد المرجو منها.

نوصـي بضـرورة موافاتنا بأسـباب تجديد التعاقد المشـار إليه بالرغم من تدني الإيرادات المحققة منه وتنشـيط عمليه التسويق، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتصويب الوضع خاصة في ظل إرتفاع سعر الدولار وعدم وجود نظام تجاري عادل.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإن الشركة لم تتمكن حتي تاريخه من تقديم الخدمة بالشكل المطلوب نظرا لعدم وجود نظام تجاري عادل من حيث تكلفة تقديم الخدمة الخاصة بالقنوات المشفرة وخاصة قنوات Bein Sport حيث تصر شركة CNE علي تقديم اسعار مبالغ فيها ، كما ترفض التعاقد المباشر بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات القنوات المشفرة بحجة انها الوكيل الوحيد ، علي الرغم من عدم وجود ذات نفس النموذج التجاري مع باقي المشغلين والذين يقوموا بالتعاقد المباشر مع مقدمي القنوات المشفرة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

نوصي بسرعة إتخاذ اللازم في هذا الشأن بما يعود بالنفع علي الشركة فى ضوء تدنى العائد المحقق من الشركة المذكورة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

عدم قيام الشركة بالاستغلال الأمثل لباقي قيمة الدفعة المسددة لإحدى شركات المحمول والخاصة بخدمات التجوال المحلى والبالغ قيمتها نحو ١١٦ مليون جنيه، من خلال تقديم عروض ترويجية للعملاء.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

قامت الشركة بتقديم عروض ترويجية في الحدود المقبولة تنظيميًا لدى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ، بهدف تحقيق أعلى إستغلال لأحجام المدفوعات الملتزم بها لخدمات التجوال المحلي في ضوء التعديل الاخير للاتفاقية في يونيو ٢٠٢٢ والتي قد جائت بهدف تقليص الإلتزامات التجارية الأخيرة في الإتفاقية الأساسية الموقعة عام ٢٠١٧ وتعديلها عام ٢٠١٨، وقد نجح هذا التعديل الأخير بالفعل في تقليص حجم الإلتزام الغير مستغل بشكل كبير لتكون فقط ١١٦ مليون جنيه

بنسبة ٢% من حجم الإتفاقية منذ بدايتها عام ٢٠١٧ وهو ما نراه جيدا في هذا النوع من العقود المبنية على المخاطرة في طبيعتها في مقابل سعر مميز واستثنائي .

الأمر الذي يؤكد على نجاح الشركة في تقليص المدفوعات عبر بذل العناية وأخذ كافة التدابير التجارية والإقتصادية على مدار الإتفاقية وجاري محاولة الإستفادة من القيمة الغير مستغلة عن طريق التفاوض مع الشركة المُقدمة لخدمات التجوال المحلي.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

نوصي بسرعة إتخاذ اللازم لإنهاء إجراءات التفاوض مع الشركة المقدمة لخدمات التجوال المحلي بما يعود بالنفع والإستفادة من إستغلال كافة القيم وتقليص حجمها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

بلغت أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في نحو ٣٠,٧٤٤ مليار جنيه (مقابل نحو ١٦,٢٦٣ مليار جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١) بزيادة قدرها نحو ١٤,٤٨١ مليار جنيه (مستحق منها ١٠,٣٥٤ مليار جنيه خلال العام الحالي ، منها ما يعادل نحو ٢٦,٢٦٥ مليار جنيه بالعملات الأجنبية) تحملت الشركة فوائد مدينة عنها خلال العام المالي الحالي بنحو ١,٠٢٤ مليار جنيه ودمغه نسبيه بنحو ٤٠,٤ مليون جنيه .

نوصـي بإعداد الدراسـات اللازمة للحد من الإعتماد علي مصـادر التمويل الخارجية درءاً لتكبد الشـركة أعباء تمويلية متزايدة في ضوء إرتفاع كل من أسعار الصرف والفوائد التمويلية .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه ترجع أسباب الزيادة الرئيسية في رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية إلى الزيادة في أسعار صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبيه نتيجة التعويم الجزئي للجنيه بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ وففي نهاية شهر ديسمبر

٢٠٢٢ والذي ظهر أثره فقط على قائمة الدخل نتيجة إعادة التقييم ، أما بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية فلا يوجد أثر سلبي عليها وذلك يرجع إلى أن الشركة تقوم بسداد إلتزاماتها الدولارية من مواردها الذاتية.

أما بالنسبة لإعتماد الشركة على التمويل عن طرق القروض والتسهيلات فيرجع ذلك إلى مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية الخاصة بالتحول الرقمي وإنترنت المدارس والحكومة الرقمية وغيرها من المشروعات بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية فقط.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتعين إعداد الدراسة اللازمة للحد من إعتماد الشركة علي مصادر التمويل الخارجية والإعتماد علي جزء من مصادر التمويل الداخلية بالشركة درءاً لتكبد أعباء وفوائد تمويلية في ضوء إرتفاع أسعار الصرف الأجنبية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة علي مشروع نادي الشركة بالمعادي مبلغ نحو ٨٤٥ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي:

أ- لم نواف حتي تاريخه بما تم من الإجراءات اللازمة لتقنيين وضع أرض النادي ، وذلك لمخالفة الشركة لبناء نادي علي الأرض المخصصة لها منذ عام ١٩٥٥ لإقامة محطة لاسلكية وفى حالة مخالفة ذلك الغرض ترد الأرض إلى مصلحة الأملاك الأميرية وذلك وفقا لما هو وارد بمحضر الاستلام فى ١٩٥٥/١٢/١٧ وكذا الأرض الملحقة بالنادى.

ب- قامت الشركة بالتعاقد مع بعض الجهات لتنفيذ مشروع إنشاء نادي الشركة بلغ قيمته نحو ٩٣٩ مليون جنيه على مرحلتين، شاملة نحو ٣٠٦ مليون جنيه قيمة الأعمال الإضافية، بدون دراسات الجدوى اللازمة لذلك، فضلاً عن التأخر في إتمام التنفيذ حيث بلغت قيمة الأعمال المنفذة نحو ٦٤٦ مليون جنيه بنسبة ٧٣% من إجمالي قيمة المرحلة الثانية من التعاقد البالغة نحو ٨٨١ مليون جنيه بالمخالفة لبنود التعاقد المشار إليه والمقرر إنتهاء الأعمال فى ٢٠٢١/٥/٣٠.

نوصي بضرورة موافاتنا بأسباب ما سبق وما إتخذته الشركة من إجراءات بشأن تقنيين الأرض المشار إليها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة لملكية أرض النادي فقد سبق التوضيح لسيادتكم وموافاتكم بكافة المستندات التي تؤكد ملكية الشركة للأرض وما يفيد قيام الشركة بالعديد من التصرفات العقارية من خلال الشهر العقاري.
- بالنسبة لأسباب التأخر فى تنفيذ إنشاءات نادى المعادى فيرجى العلم بإن جهة تنفيذ الإنشاءات هى الهيئة الهندسية بالقوات المسحلة والتى توقفت عن إستكمال الإنشاءات لفترة طويلة نظرا للظروف الأمنية التى كانت تمر بها البلاد فى الفترة من ٢٠١١ وما بعدها وإنشغال الهيئة والقوات المسلحة بتأمين البلاد وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى فى التوقيتات المطلوبة ، وحرصا على إستكمال باقي الأعمال فقد تم إغلاق التعاقد مع الهيئة الهندسية على ما تم تنفيذه والتعاقد مع شركات أخرى للإنتهاء من تنفيذ باقى الإنشاءات لدخوله الخدمة والإستفادة من جميع خدماته.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

لم نواف بالمستندات المؤيدة لتقنين وضع الأرض المشار إليها. وبالنسبة للتأخر فى تنفيذ مشروع النادى نوصي بموافاتنا بالموقف الحالي لما تم الإنتهاء اليه من مراحل تنفيذ المشروع، والبرنامج الزمني المتوقع لإنهاء كافة تنفيذ المراحل لما يعود علي الشركة بالنفع والإستفادة منه.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

وجود وقائع إختلاس بناء على ما أسفرت عنه مراجعة الجهاز وما استتبع ذلك من تحقيقات أجرتها الشركة بلغ إجمالى ما تم اختلاسه نحوا٣,٣ مليون جنيه تتمثل في :-

* نحو ٢,٤ مليون جنيه وقائع إختلاس مقترنة بالتزوير إرتكبها بعض العاملين بمنطقة الدقهلية .
* نحو ٠,٧ مليون جنيه وقائع إختلاس إرتكبها أحد العاملين بسنترال الدقى .

ذلك بخلاف ما أسفر عنه الفحص أيضا عن وجود فروق بين ما تم توريده للخزينة وبين المحصل من واقع شاشات الحاسب الآلى بسنترال الدقى عن الفترة من عام ٢٠١٨ حتى فبراير ٢٠٢١ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢,٥ مليون جنيه ولم توافينا الشركة حتى تاريخه بما تم إتخاذه من إجراءات بشأنها.

نوصي بإتخاذ كافة الإجراءات القانونية في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

-بالنسبة للواقعة الخاصة بمنطقة الدقهلية فيرجى العلم بأنه فور اكتشاف الواقعة تم تكليف قطاع المراجعة الداخلية بفحص أعمال السلف المستديمة المخصصة للإدارة القانونية وفى ضوء ذلك فقد تم موافقة السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بتشكيل لجنة بالأمر الإداري رقم (١٨٦٢) بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٢١ لفحص أعمال السلف المستديمة المخصصة للإدارة القانونية بالدقهلية وفور انتهاء اللجنة من اعمالها فقد تم عرض توصياتها على السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي وقد ابدى بالموافقة على إحالة المخالفين المباشرين وغير المباشرين عن ارتكاب المخالفات والأضرار المالية التى لحقت بالشركة جراء ذلك الى لجنة تنظيم شئون المحامين وفقاً للمخالفات المنسوبة لهم ، كما تم رد مبلغ بنحو ٣٦٠ الف جنيه من قيمة المبلغ المختلس ومازال الموضوع قيد التحقيقات وفور الانتهاء سيتم موافاة سيادتكم بما تم التوصل اليه من نتائج.

-بالنسبة لواقعة سنترال الدقي فانه بفحص ما جاء بملاحظة سيادتكم تبين انه طبقا للبيانات التي تم حصول السادة أعضاء الجهاز المركزى عليها اثناء الفحص من الحاسب الألى والتي تضمنت أكواد السادة المشرفين لعمليات الألغاء اليومية دورى أو غير دورى ضمن إحتساب إجمالى المتحصلات التي تمت عن طريق الحاسب الألى والتي يجب خصمها مرتين من بيان الحاسب الألى للوصول إلى المبالغ الفعلية المحصلة وهو ما أدى لظهور تلك الفروق وقد تم توضيح ذلك اثناء الاجتماع مع سيادتكم حيث قد تم الرد على كافة الاستفسارات بشأن تلك الفروق. كما انه قد تم الاتفاق مع سيادتكم على موافاتنا بالعينة الخاصة بالملغيات والتي سيتم توفير المستندات الخاصة بها ولم يتم موافاتنا بها حتى تاريخة.

كما قد قام الشخص القائم بواقعة الاختلاس برد المبلغ المختلس والمقدر بنحو ٧٠٠ الف جنيه للشركة وتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة ضده والتي انتهت بالفصل من الشركة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتعين ما يلي :

– ضرورة مراعاة إبلاغ الجهاز المركزي للمحاسبات "إدارة المخالفات المالية" المختصة للتحقيق في مثل تلك الوقائع وذلك وفقاً لأحكام المادة ١٥ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨، والعمل علي إسترداد باقي المبالغ المختلسة من منطقة الدقهلية والبالغة نحو ٨٣٨ألف جنيه، مع موافاتنا بما تم الإنتهاء إليه بشأن الفروق المتبقية والتي لم تتطرق لها اللجنة المشكلة من الشركة في هذا الشأن حيث بلغت تلك الفروق نحو (٨٨٥ ألف جنيه بمنطقة الدقهلية– ٢,٥ مليون جنيه بسنترال الدقي) والموجودة تفصيلاً بتقاريرنا المبلغة للشركة في هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

استمرار وجود بعض المبالغ المتوقفة أوالتقديرية بالمصادقة مع الشركة المصرية لنقل البيانات "وى داتا"– أطراف ذات علاقة – بلغ ما أمكن حصره منها مليار جنيه .

نوصى بسرعة إتخاذ اللازم فى هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

-تضمن المبلغ المُشار إليه بالملاحظة ٧١١ مليون جنيه يخص خدمة الـ BIT stream لشهر ديسمبر ٢٠٢٢ المقدمة لشركة WEDATA حيث تم إصدار الفاتورة فى شهر يناير ٢٠٢٣ وهى مبلغ فعلى وليس تقديرى وتم تبويبها ضمن المصادقة بالأرصدة التقديرية بسبب إصدارها على بورتال الضرائب فى يناير ٢٠٢٣ وسيتم تدارك ذلك قدر الإمكان مستقبلا.

– تضمن المبلغ المُشار إليه بالملاحظة مبلغ ٤٣ مليون جنيه خاص بعمولة الـ VDSL من أصل مبلغ ١٨٥ مليون جنيه ,والذى يتم إستهلاكه فور ورود الموافقات من الجهات وقد تم إستهلاك مبلغ ١٤٢ مليون جنيه خلال العام .

– من ضمن الارصدة المعلقة تم تسوية مبلغ ٦٦٢ الف جنيه يخص عقد سيسكو وسيتم تسوية العقود المعلقة تباعا.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

يتابع لدي فحص عام ٢٠٢٣.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

لم نواف بالعقد المنظم لعملية حضور المناسبات الرياضية والفنية بين كل من الشركة وشركة WE DATA وشركة تذكرتي، لتحديد حقوق وإلتزامات كل طرف منهم وما لذلك من أثر على القوائم المالية حيث تم إثبات مبلغ نحو ١٨مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة علي شركة تذكرتى يرجع بعضها إلى عام ٢٠١٩.

نوصي بموافاتنا بالعقد المشار إليه للتحقق من صحة المبلغ المثبت كمديونية، وأثر العقد على بنود القوائم المالية المختلفة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري موافاة سيادتكم بجميع المستندات اللازمة والمتاحة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على الرد

سرعة موافاتنا بالمستندات اللازمة فى هذا الشان وتتابع خلال عام ٢٠٢٣.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة المصرية للإتصالات حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بمعرفة الشركة طبقا للأصول المرعية وقمنا بالإشراف على جانب منه.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المُعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار إعتماد تقريري السادة مراقبا الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ / ٢٠٢٢/١٢ على السادة المساهمين للتصويت .
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

أحيطت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بتقرير مراقب الحسابات الخارجي السيد الاستاذ / سامى عبدالحفيظ الشريك بمكتب KPMG – حازم حسن عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة ورد إدارة الشركة عليه وكذلك تعقيب الجهاز على رد الشركة.

البند الثالث:

بشأن: عرض تقرير عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- إنتقل السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الثالث من جدول الأعمال والخاص بإحاطة الجمعية العامة العادية للشركة بتقرير عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ موضحاً سيادته أن التقرير وتقرير مراقب الحسابات عليه بالكامل موجود على موقع (E-Magles) وذلك للإطلاع.

تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بيانات عن الشركة

اسم الشركة	الشركة المصرية للاتصالات		
غرض الشركة	**غرض الشركة هو:** إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها، وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: ١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٢. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. ٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. ٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها. ٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. ٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوي والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. ٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.		
المدة المحددة للشركة	٢٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري	تاريخ القيد بالبورصة	١٩٩٩ /١٢/ ٢٩
القانون الخاضع له الشركة	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	القيمة الاسمية للسهم	١٠ جنيه مصري للسهم
أخر رأس مال مرخص به	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	أخر رأس مال مصدر	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري
أخر رأس مال مدفوع	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩
اسم مسئول الاتصال	وائل حنفى محمود		
عنوان المركز الرئيسي	الكيلو ٢٨ – طريق مصر إسكندرية الصحراوي – القرية الذكية – B٧		
أرقام التليفونات	٠٢-٣١٣١٥٧٧١	أرقام الفاكس	٠٢-٣١٣١٦١١٥
الموقع الالكتروني	https://ir.te.eg		
البريد الالكتروني	investor.relations@te.eg		

الجمعية العامة للمساهمين

تقوم الشركة بالدعوة للجمعية العامة السنوية في المواعيد القانونية المحددة وفقاً لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقواعد القيد واستمرار القيد والشطب للبورصة المصرية، وتقوم الشركة بنشر دعوة الجمعية العامة بجريدتين واسعتين الانتشار كما تقوم بوضع الدعوة على الموقع الإلكتروني الخاص بها وتفصح عنها للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية، كما تقوم الشركة بالإفصاح عن قرارات الجمعية العامة بعد إنتهائها للجهات سالفة الذكر ووضعها على الموقع الإلكتروني للشركة.

هيكل الملكية

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
الدولة	الدولة	١،٣٦٥،٦٥٧،٢٨٠	%٨٠
الإجمالي	الدولة	١،٣٦٥،٦٥٧،٢٨٠	%٨٠

مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

م	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	الدكتور /ماجد إبراهيم عثمان	غير تنفيذي رئيس مجلس الإدارة	١،٠٦٠	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٢	المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله	تنفيذي العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي	٥١٩	٢٠١٩/١/٣١	الدولة
٣	اللواء أح/ هانى محمود سيد منصور	غير تنفيذي	–	٢٠٢١/١٢/٢٨	الدولة
٤	المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة	تنفيذي نائب أول الرئيس التنفيذى للشئون المالية	–	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٥	المهندس / محمد نصر الدين محمد على	غير تنفيذي	–	٢٠٢٠/٧/١٥	الدولة
٦	المهندس / طارق محمد محيى الدين أبو علم	غير تنفيذي	–	٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة
٧	المهندس / طارق محمد صلاح الدين طنطاوي	غير تنفيذي	٣،٩٤٠	٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة
٨	الاستاذ/ هاني احمد مجدى السمرة	غير تنفيذي	–	٢٠٢٢/١٠/١٩	الدولة
٩	الأستاذ/ محمد حنفى عبد المنعم عبدالحميد	ممثل العاملين	٣٧٦	٢٠٢٢/١١/١٣	نقابة
١٠	الأستاذة / لبنى محمد هلال عبد القادر خليل	غير تنفيذي	١،٠٥٦	٢٠١٩/٣/٢٧	مستقل
١١	الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	غير تنفيذي	–	٢٠١٧/٣/٢٨ ٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة مستقل
١٢	الأستاذ/ أحمد محمد جمال أحمد أبو علي	غير تنفيذي	٢٤٣	٢٠١١/٨/١٦	مستقل
١٣	الأستاذ / محمد سعيد محمد سلطان	غير تنفيذي	–	٢٠١٩/٣/٢٧	مستقل

السير الذاتية للسادة أعضاء مجلس إدارة عام ٢٠٢٢

ماجد عثمان
"رئيس مجلس الإدارة"

تولى الدكتور عثمان منصب رئيس مجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦. ممثلا عن الحكومة.
الدكتور عثمان شغل مدير المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" واستاذ الإحصاء، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. شغل منصب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١١ في حكومة تسير الاعمال التي شكلت بعد ثورة ٢٥ يناير، كما شغل منصب رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠١١ ومديراً للمركز الديموغرافي بالقاهرة عام ٢٠٠٤.
الدكتور عثمان هو عضو المجلس القومي للمرأة ونائب رئيس اتحاد الإحصائيين العرب والرئيس المؤسس للشبكة العربية لمراكز استطلاعات الرأي العام وعضو بالمجمع العلمي المصري وعضو مجلس إدارة معهد التخطيط القومي وعضو مجلس أمناء الجامعة الفرنسية وعضو مجلس أمناء كلية الشئون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الامريكية ونائب رئيس مجلس أمناء جمعية تكاتف.
قام بالأشراف على تنفيذ عدد كبير من استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية منها المسح العالمي للقيم بمصر ومسح مدركات الفساد فى مصر. كما قام بأول استطلاعات للرأي العام لتقييم أداء رئيس الجمهورية وأول استطلاعات للرأي لما بعد التصويت، كما شارك في تأسيس المرصد المصري للمرأة المصرية. واهتماماته البحثية تشمل تصميم المؤشرات التنموية والتنمية المستدامة والحوكمة والدراسات السكانية والدراسات المستقبلية. وشارك فى إعداد رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكان مسئولا عن إعداد استراتيجية السكان واستراتيجية الطفولة واستراتيجية تمكين المرأة.
حصل دكتور عثمان على الماجستير والدكتوراه من جامعة كيس فى الولايات المتحدة.

المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله
"العضو المنتدب والرئيس التنفيذي"

تولى المهندس عادل حامد منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات فى يناير ٢٠١٩ بعد تعيينه في مجلس إدارة الشركة كممثل للحكومة.
وقد وضع حامد رؤية استراتيجية للشركة المصرية للاتصالات قائمة على مفهوم "الهرم الرقمي" المكون من خمس مراحل قاعدتها البنية التحتية للكوابل الدولية، مروراً بتطوير شبكات الاتصالات ومراكز البيانات والمنصات والحوسبة السحابية، وصولاً إلى مرحلة الحلول والتطبيقات وقد أسفر تطبيق هذه الرؤية عن تحقيق العديد من الإنجازات على كافة الأصعدة، بالإضافة إلى تبني العديد من المبادرات والمشروعات ضمن استراتيجية "مصر الرقمية" والتي تستهدف تحويل مصر لمجتمع رقمي وبناء اقتصاد رقمي قوي تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
كما أشرف حامد على وضع وتنفيذ خطة عمل متكاملة لتطوير البنية التحتية للاتصالات على مستوى الجمهورية، من خلال تطوير وتوسيع كافة محاور الشبكة والتي أسفرت عن رفع متوسط سرعة الإنترنت الثابت بجمهورية مصر العربية وساهمت في تغيير شكل وأليات سوق الانترنت الثابت في مصر وإتاحة منتجات أكثر للعملاء وتتويجا لهذه الجهود صعدت مصر للمركز الأول أفريقيا في متوسط سرعة الانترنت الثابت طبقاً لمؤشر شركة «أوكلا» العالمية. كما ساهم في تعزيز مكانة الشركة في سوق الهاتف المحمول في مصر من خلال التوسع في نشر أبراج المحمول وزيادة الحيز الترددي وإبرام اتفاقيات التجوال المحلي بالإضافة لطرح العديد من الخدمات والمنتجات التي تستهدف شرائح عديدة من عملاء الأفراد والمؤسسات مما ساهم في توسيع قاعدة عملاء المحمول في زمن قياسي.
كما قام حامد بتبني استراتيجية تهدف إلى تعزيز تحول مصر إلى أفضل محور حركة بيانات رقمي في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا حيث أبرمت الشركة العديد من اتفاقيات إنزال وعبور مع كبرى تحالفات الكوابل البحرية والشركات العالمية في مجال تقديم الخدمات والحلول الرقمية المتكاملة والمبتكرة وكبار مقدمي المنصات الرقمية العالميين،

كما قامت الشركة بالتوسع في بناء وتشغيل مراكز البيانات بأسس ومعايير دولية معتمدة. بالإضافة إلى مساهمة الشركة في تعزيز استراتيجية الدولة المصرية نحو توطيد علاقاتها الدولية مع دول الجوار.

وتكليلا لجهود حامد كرئيس تنفيذي للشركة المصرية للاتصالات اختارت مجلة فوربس الشرق الأوسط حامد ضمن قائمتها السنوية لأقوى الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط عن كلٍ من عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، بالإضافة لتواجد الشركة المصرية للاتصالات ضمن قائمة أقوى ١٠٠ شركة في الشرق الأوسط لأربعة أعوام متتالية ٢٠١٩-٢٠٢٢، حيث تصدرت ترتيب شركات الاتصالات في مصر، وحلت ثالثاً في ترتيب أقوى ٥٠ شركة في مصر لعام ٢٠٢٢.

هذا وقد التحق حامد بالعمل في الشركة المصرية للاتصالات عام ١٩٩٩ حيث عمل مهندساً لتشغيل وصيانة السنترالات والشبكات وتدرج في العديد من المناصب وصولا لمنصب مدير عام المتابعة والدعم الفني بنيابة الدولي والمشغلين عام ٢٠٠٨، ثم تولى منصب رئيس قطاع تشغيل وصيانة الدولي عام ٢٠١٣، وانتقل بعدها للعمل كرئيس لقطاع المشغلين في عام ٢٠١٤، ثم رئيساً لوحدة أعمال المشغلين في عام ٢٠١٥، ورئيساً لقطاعات شئون المشغلين في إبريل ٢٠١٧، ثم تولى منصب نائب الرئيس التنفيذي لشئون الدولي والمشغلين في أغسطس ٢٠١٧ حيث تضمن نطاق عمله التسويق التجاري وتطوير استراتيجيات وتنفيذ أعمال الشركة المصرية للاتصالات في مجال وحدات أعمال خدمات الجملة للمشغلين المحليين والدوليين.

المهندس عادل حامد حاصل على بكالوريوس في هندسة الاتصالات والالكترونيات من جامعة حلوان.

اللواء أركان حرب/ هاني محمود سيد منصور

"عضو مجلس الإدارة"

تولى اللواء أركان حرب/ هاني محمود منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في ديسمبر ٢٠٢١، ممثلا عن الحكومة.

يشغل اللواء منصور منصب رئيس أركان سلاح الإشارة المصري في القوات المسلحة المصرية.

محمد شمروخ

"عضو مجلس الإدارة"

تولى المهندس شمروخ منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦، ممثلا عن الحكومة.

المهندس شمروخ من الأعضاء ذوي الخبرة في الإدارة التنفيذية للمصرية للاتصالات ولدية من الخبرة أكثر من ٢٠ عاما في العديد من المجالات داخل الشركة الفنية والتشغيلية والشئون الاستراتيجية والمالية، حيث بدأ حياته العملية بالشركة كمهندس شبكات عام ٢٠٠٢ وأصبح مدير عام للتشغيل في ٢٠٠٧ ومن ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣ كرئيس قطاع للشئون الاستراتيجية وكرئيس للقطاعات المالية في ٢٠١٣ وقد تولى منصب النائب الأول للرئيس التنفيذي للشئون المالية والإدارية عام ٢٠١٧.

بصفته عضوا أساسيا في مجلس الإدارة يقوم شمروخ بدور لا غنى عنه في وضع وتعزيز الاستراتيجية المالية للشركة لتتكيف مع التحول الكامل للشركة حيث أصبحت المصرية للاتصالات من الشركات ذات القيمة والجودة فضلاً عن توسعها المستمر على مستوى جميع الأصعدة.

ساهم شمروخ بدور أساسي في تعظيم الاستفادة من (١) الأصول الاستثمارية لدى الشركة وتأمين العوائد المستقبلية الناتجة منها، (٢) إعادة هيكلة وتطوير العمليات المالية لتصبح أكثر مرونة لتتواكب مع عمليات التطوير المستمرة إضافة إلى تحسين هيكل رأس مال الشركة لتحقيق المرونة المالية والقدرة على مواجهة التحديات المالية، (٣) كما ساهم في تطوير العمليات التشغيلية لدعم وتوفير تكلفة التشغيل مما يساهم في مبادرات ترشيد التكاليف، (٤) كما يعد شمروخ الداعم الرئيسي لحصول الشركة على رخصة التليفون المحمول حيث ترأس الفريق الذي أعد وناقش الدراسة التي تظهر أهمية تلك الرخصة للشركة المصرية للاتصالات مع قيامه بتأمين الموارد المالية اللازمة والتي تشمل القروض واتفاقيات طويلة الاجل مع الموردين بشروط وأسعار تنافسية من أجل بناء وتطوير شبكات الشركة.

ساهم شمروخ أيضا في تأسيس وبناء استراتيجية الشركة حيث أدى دور رئيسي في وضع أول استراتيجية طويلة الاجل للشركة وخطة عمل تحدد موقف المصرية للاتصالات متضمنه رخصة تقديم خدمات الهاتف المحمول.

يمثل شمروخ الشركة المصرية للاتصالات في مجالس إدارة العديد من الشركات منها شركة فودافون مصر، وي دادتا، واكسيد.

المهندس محمد شمروخ حاصل على ماجيستير تنفيذي في إدارة الأعمال من كلية IESE، وبكالوريوس في هندسة الالكترونيات والاتصالات الكهربائية من جامعة القاهرة.

محمد كمال الدين بركات

عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ محمد بركات منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٧.

شغل الأستاذ محمد بركات منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمصرف العربي الدولي منذ أكتوبر ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠٢٢.

خلال خبرته المصرفية الطويلة لأكثر من٤٠ عام ، قدم الأستاذ بركات سجلاً قويا من الإنجازات في المناصب الإدارية العليا، فقد شغل منصب المدير العام للبنك المصري الامريكي، نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للبنك المصري الخليجي، رئيس مجلس الادارة لبنك مصر من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٤، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك مصر لبنان من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥، رئيس المجلس الإشرافي لبنك مصر أوروبا (فرانكفورت) من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١، رئيس مجلس الإدارة لبنك القاهرة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١، عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري من ٢٠٠٣– ٢٠١١، عين خلالها كعضو في لجنة الإصلاح المصرفي ولجنة المراجعة، عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٦، عضو مجلس الإدارة وانتخب نائب رئيس بنك القاهرة عمان بالأردن من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٤، عضو مجلس إدارة في وحدة مكافحة غسيل الأموال من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤، رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١، نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣، ورئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦، عضو المجلس الاستشاري (ماستر كارد الدولية) (إفريقيا والشرق الأوسط) من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠، عضو مجلس الإدارة الإقليمي لشركة فيزا الدولية (منطقة وسط أوروبا والشرق الأوسط إفريقيا) من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨، وعضو المجلس الاستشاري لشركة فيزا الدولية– أفريقيا والشرق الأوسط من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠.

وشغل الأستاذ محمد بركات منصب رئيس مجلس الإدارة للشركة العالمية للاستثمارات السياحية (الشركة المالكة لفندق كونراد – القاهرة) من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٢، عضو مجلس إدارة لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا المالكة لجامعة السادس من أكتوبر وهو أيضا عضو في مجلس الأمناء بها) من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٢، رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي – شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا من ٢٠٢١وحتى ٢٠٢٢. وحاليا يشغل منصب عضو مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران منذ عام ٢٠١١ وحتى فبراير ٢٠٢٣، كذلك يشغل عضوية مجلس الإدارة في الصندوق الفرعي للخدمات المالية والتكنولوجية لصندوق مصر السيادي منذ ابريل ٢٠٢١.

حصل الأستاذ محمد بركات على درجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإسكندرية في عام ١٩٧٤، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة (San Francisco) الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٧.

محمد نصر الدين

عضو مجلس الإدارة

تولى المهندس نصر الدين منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في يوليو ٢٠٢٠، ممثلا عن الحكومة.

يشغل المهندس نصر الدين منصب مساعد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للبنية المعلوماتية الدولية منذ مايو ٢٠٢٠ ويمتلك المهندس نصر الدين خبرة تمتد إلى أكثر من ٢٠ عاما من العمل في مجال الاتصالات بالأخص في استثمارات وتطوير وتشغيل أنظمة الكابلات البحرية وشبكات الاتصالات الدولية.

ويمتلك المهندس نصر الدين سابقة أعمال كبيرة في إدارة البرامج والمشاريع الدولية، حيث شغل سابقا منصب نائب الرئيس التنفيذي للبنية التحتية العالمية للكابلات البحرية بشركةPCCW Global والتي تعد الذراع العالمي لشركة هونج كونج تليكوم وقد قاد الفريق المسئول عن التخطيط لكابلات بحرية جديدة ودراسات الجدوى والدراسات

الاستثمارية والاستراتيجية لتلك الكابلات. كما شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لابتكارات وتخطيط وإدارة الكابلات البحرية ومنصب نائب الرئيس لتطوير الكابلات البحرية لأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا بنفس الشركة.

التحق المهندس نصر الدين للعمل بالشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٤ وتدرج في المناصب حتى ترأس وحدة أعمال خدمات الاتصالات الدولية في عام ٢٠١٤ قبل التحاقه بشركة PCCW Global عام ٢٠١٦. وقام خلال تلك الفترة بعدة مبادرات في أنظمة الكابلات البحرية مما ساهم في تعظيم إيرادات الشركة والاستفادة من الوضع الاستراتيجي لجمهورية مصر العربية كممر للكابلات البحرية الدولية.

حصل المهندس نصر الدين على درجة البكالوريوس في هندسة الاتصالات من كلية الهندسة بجامعة الأزهر عام ٢٠٠١ ، كما حصل على ماجيستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة الدولية الاسكندنافية عام ٢٠١٣.

طارق طنطاوي

عضو مجلس الإدارة

عين المهندس طارق طنطاوي عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢١ ممثلا عن الحكومة.

يمتلك طنطاوي أكثر من ٢٤ عامًا من الخبرة في مجال الإدارة ويشغل حاليا منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي المشارك لشركة بالم هيلز للتعمير. كما شغل طنطاوي سابقا منصب العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي المشارك لمجموعة سي آي كابيتال حيث ساهم طنطاوي في تطوير العمل المؤسسي بالمجموعة وتحويلها إلى ً شركة رائدة في مجال الخدمات المالية منذ التحاقه بها عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢١.

كما التحق طنطاوي بالعمل بالشركة المصرية للاتصالات خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠١١ حيث تولى العديد من المناصب القيادية كما لعب دورا بارزا في طرح أسهم الشركة المصرية للاتصالات خلال اكتتاب عام دولي بجانب القيام بصفقة الاستحواذ على حصة بلغت ٤٥٪ في شركة فودافون مصر. شغل طنطاوي منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١و منصب نائب الرئيس التنفيذي للشئون المالية والادارية في عام ٢٠٠٧.

كذلك شغل طنطاوي عدة مناصب في شركات أخرى منها منصب الرئيس التنفيذي للشئون المالية للشركة الدولية لمشروعات التصنيع الزراعي "بيتي" (تأسست بمقتضى شراكة بين شركة المراعي السعودية وشركة بيبسيكو العالمية) ومنصب نائب رئيس إدارة بنك الاستثمار بشركة سيجما كابيتال والمستشار الأول بقسم تمويل الشركات بشركة FinRate للاستشارات حيث قام بتنفيذ العديد من الطروحات المميزة للأسهم والسندات في الأسواق المحلية والعالمية.

ويشغل طنطاوي حاليا عضوية مجلس إدارة العديد من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والشركات المغلقة ومنها شركة بالم هيلز للتعمير، شركة تعليم لخدمات الادارة، شركة انكوليس للتأجير التمويلي كما شغل سابقا عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات ومنها عضوية شركة سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية، شركة كوربليس للتأجير التمويلي، شركة وفودافون مصر للاتصالات وشركة تي إي داتا.

المهندس طنطاوي حاصل على بكالوريوس هندسة التشييد من الجامعة الامريكية بالقاهرة وماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة Heriot-Watt بالمملكة المتحدة بالإضافة لحصوله على شهادة المحلل المالي المعتمد (.CFA)

طارق أبو علم

عضو مجلس الإدارة

عين المهندس طارق أبو علم عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات فى مارس ٢٠٢١ ممثلا عن الحكومة.

يمتلك أبو علم أكثر من ٢٥ عاما من الخبرة في إدارة شركات التكنولوجيا الرقمية محققا مجموعة متميزة من الإنجازات في قطاعى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أسواق الشرق الأوسط وأوروبا. وهو حالياً المؤسس والشريك الإداري لشركة جلينت للاستشارات وخدمات إدارة الاستثمار و تنمية الشركات الناشئة .Glint Consulting

تولى أبو علم العديد من المناصب القيادية في العديد من الشركات خلال مسيرته المهنية. حيث قام بتأسيس وإدارة شركة سوفيكوم لخدمات الانترنت التي تم الاستحواذ عليها لاحقا من قبل شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو). كما شغل منصب مدير التخطيط وذكاء الأعمال في شركة ويند الايطالية، المقدم المتكامل لخدمات الاتصالات حيث أشرف خلال تلك الفترة على تحليل السوق وتطوير منتجات الشركة. والتحق بعد ذلك بشركة اوراسكوم تيليكوم القابضة كمدير لتطوير خدمات النطاق العريض والثابت.

تولى أبو علم لاحقا منصب نائب أول للرئيس التنفيذي لشئون الدولي والمشغلين في الشركة المصرية للاتصالات خلال عام ٢٠٠٩ قبل أن يشغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة خلال عام ٢٠١٢ حيث تمكن من لعب دور بارز في قيادة الشركة خلال تلك الفترة.

كما تولى المهندس أبو علم مناصب رئاسة وعضوية مجالس إدارة العديد من الشركات منها ItaliaOnline وITNet بايطاليا وInty بالمملكة المتحدة والمصرية للاتصالات وفودافون مصر وتي إي داتا و Xceed و أقرألي و وصلة وسوفيكوم بمصر وشركة تيلاس باليونان وتيروكون بالإمارات وشركة موبي سيرف والتي تعمل في كل من مصر والامارات وباكستان.

المهندس أبو علم حاصل على بكالوريوس في هندسة الاتصالات والإلكترونيات من جامعة الإسكندرية وهو عضو مجلس أمناء الجامعة البريطانية فى مصر.

لبنى هلال

عضو مجلس الإدارة

تولت السيدة لبنى هلال منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مارس ٢٠١٩.

تمتد خبرة السيدة لبنى هلال في القطاع المصرفي لأكثر من ٣٠ عاماً حيث شغلت مؤخراً منصب نائب محافظ البنك المركزي المصري لشئون سياسات الاستقرار النقدي خلال الفترات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ و٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ كأول سيدة تتقلد ذلك المنصب في تاريخ البنك المركزي المصري حيث كانت مسئولة عن العديد من قطاعات البنك المركزي والتى من أهمها السياسة النقدية وإدارة الإحتياطات والأسواق والعلاقات الخارجية والبحوث والعمليات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات ونظم الدفع وإصلاح القطاع المصرفى.

تولت السيدة لبنى مسئولية وضع وتنفيذ وتطوير برنامج الإصلاح النقدي والإقتصادى الشامل الذي امتد على مدار ثلاث سنوات وانتهي بنجاح في يونيو ٢٠١٩. وكان من أبرز معالم ذلك البرنامج تعديلات في السياسة المالية والنقدية إلى جانب إصلاحات هيكلية تهدف إلى وضع الاقتصاد المصري على مسار مستدام. وكان في بؤرة البرنامج تحرير نظام الصرف الأجنبي وبداية الانتقال إلى نظام استهداف التضخم من خلال تحديث أدوات وإطار عمل السياسة النقدية للبنك المركزي المصري.

منذ التحاقها بالبنك المركزي عام ٢٠٠٤ قامت السيدة لبنى بإعداد وتنفيذ برنامج تطوير وهيكلة القطاع المصرفي خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١١ على مرحلتين حيث كان لذلك البرنامج عظيم الأثر في حماية القطاع المصرفي والاقتصاد المصري من الآثار السلبية في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

قبل التحاقها بالبنك المركزي المصرى شغلت السيدة لبنى منصب رئيس تنفيذي بالمجموعة المالية هيرمس مسئولة عن عمليات الدمج والاستحواذ وأدوات الدين ذات الدخل الثابت.

بجانب تمثيلها للبنك المركزي المصرى فى العديد من المؤسسات المحلية والدولية بصفتها نائب المحافظ تم إختيارها كخبير مستقل ورئيس مجلس إدارة غير التنفيذى لشركة ضمان مخاطر الإئتمان وإيضاً كخبير وعضو مجلس إدارة غير التنفيذى فى كلاً من بنك ناصر الإجتماعى، بنك الإستثمار القومى، صندوق الدعم والضمان العقارى وصندوق الإسكان الإجتماعى، وكذلك رئيس مجلس إدارة غير التنفيذى للشركة المصرية لإعادة التمويل العقارى وتشغل السيدة هلال حاليًا منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لشركة City Edge Developments وعضو مجلس إدارة البنك الأهلى (لندن) ومجلس أمناء مؤسسة النداء.

مثلت السيدة هلال البنك المركزى المصرى كنائب رئيس فى مجلس إدارة تحالف الشمول المالي (AFI) كما شغلت السيدة هلال منصب نائب رئيس لجنة دعم الشمول المالى للمرأة بذات التحالف.
تم تصنيف السيدة لبني كثاني أقوي شخصية نسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طبقا لتقييم مجلة فوربس لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي، واختارتها المجلة أيضاً كثالث أكثر سيدة مؤثرة في القطاع الحكومي بالمنطقة لعام ٢٠١٨.
حصلت السيدة لبنى على درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أحمد أبو على

عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ أبو على منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات كعضو مستقل فى مجلس إدارة الشركة في أغسطس ٢٠١١.
أحمد أبو علي هو محام لدي محكمة النقض وشريك مؤسس لمكتب المحاماة حسونة وأبو على (١٩٨٨)،
وهو يعمل محام لعدد من الشركات العالمية والوكالات الدولية، ولديه خبرة في مجالات الأعمال المصرفية، وأسواق رأس المال، والشركات، والاستثمار، وعمليات الدمج والاستحواذ، وتمويل المشاريع وإعادة هيكلتها، والإصلاحات التشريعية والاقتصادية. وهو عضو مجلس إدارة عدد من الشركات المقيدة وغير المقيدة بالبورصة المصرية ومنها شركة انماء للتمويل وشركة سيكم القابضة للاستثمار وكان عضو مستقل بمجلس إدارة بنك بلوم مصر. وهو أيضا عضو في عدد من مجالس وجمعيات الأعمال ومنها جمعية رجال الأعمال المصريين وغرفة التجارة الأمريكية بمصر ويرأس حاليا جمعية غرفة التجارة الأميريكية بمصر ويرأس اللجنة القانونية بالغرفة وسبق له وتولي منصب النائب التنفيذي لمجلس إدارة الغرفة لعدد من الدورات. وهو أيضا رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لحماية حقوق الملكية الفكرية وعضو مجلس الأمناء وأمين صندوق لجمعية التعليم من أجل التوظيف، وأيضًا عضو مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
وهو أيضا عضو مجلس الأعمال المصري الأمريكي ومجلس الأعمال المصري اليوناني. كما مارس المحاماة في الولايات المتحدة في المجالات المصرفية والشركات.
أبو على حاصل على ماجستير في القانون من كلية الحقوق بجامعة هارفارد الأمريكية (١٩٨٤) ودبلوم في القانون الخاص من جامعة القاهرة (١٩٨٢).

محمد سعيد سلطان

عضو مجلس الإدارة

تولى السيد محمد سلطان منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات كعضو مستقل فى مارس ٢٠١٩.
يشغل سلطان منصب الرئيس التنفيذي للعمليات لبنك التجاري الدولي منذ عام ٢٠١٥ وحتى الان، وقد التحق بالبنك عام ٢٠٠٨ وتدرج بالمناصب وصولا لمنصبه الحالي، أصبح عضو لجنة الإدارة العليا في ٢٠١٤.
قام سلطان بالمساهمة بشكل رئيسي في التغيير الجذري للصورة الذهنية للعلامة التجارية للبنك كما قام بقيادة بعض من أهم برامج التحول الاستراتيجية والرقمية بداخل البنك محققا إضافة كبيرة للتكنولوجيا المستخدمة ومعززًا بنيتها التحتية وكفاءة وظائفه الداخلية والخارجية بجانب تقديم الخدمات المصرفية الرقمية بهدف توفير خدمات تتسم بالجودة العالية لعملاء البنك وتحقيق نمو الأعمال بشكل أكثر سلاسة مع المحافظة على دور البنك الريادي في مجال الخدمات المصرفية.كما ساهم في الخطة التوسعية للبنك في افريقيا من خلال انشاء اطار للعمليات المصرفية و التكنولوجية بعد الاستحواذ البنك التجاري على بنك ماي فير بكينيا
بالإضافة الي مهامه العديدة يشغل سلطان منصب عضو مجلس إدارة بالعديد من الشركات والبنوك منها ايجيترانس منذ ابريل ٢٠٢٢و Mayfair CIB كما يترأس مجلس إدارة صندوق CIB للتأمين الاجتماعي (منذ ٢٠١٤).
تولى سلطان العديد من المناصب قبل انضمامه للبنك التجاري الدولي منها نائب رئيس لعمليات الفروع وإدارة الرقابة ببنك المشرق ومنصب رئيس العمليات في البنك الوطني العماني

تخرج سلطان من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٩٥. وقد التحق بالعديد من البرامج القيادية في بعض من كليات القمة في مجال إدارة الأعمال وهو أيضا من خريجي معهد INSEAD للدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال.

الاستاذ/ هاني أحمد مجدي السمرة

عضو مجلس الإدارة

تولى السمرة منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في أكتوبر ٢٠٢٢ ممثلا عن الحكومة وتمتد خبرته لأكثر من ٢٣ عاماً في مجال الموارد البشرية بقطاع البنوك في مصر والشرق الأوسط يشغل السمرة حالياً منصب رئيس قطاع الموارد البشرية ببنك مصر منذ يونيو ٢٠١٨، وقبل انضمامه للعمل ببنك مصر عمل مع ثلاث بنوك رائدة على المستويين الإقليمي والدولي.

حيث بدأ مسيرته العملية عام ١٩٩٩ في "سيتي بنك –مصر " وتدرج في المناصب القيادية حتى تولي منصب نائب رئيس الموارد البشرية لفرع الكويت في عام ٢٠٠٧ ، وبعد ذلك كان نائب رئيس الموارد البشرية في بنك " أبو ظبي الإسلامي–مصر " في عام ٢٠٠٩، ثم رئيس الموارد البشرية في " سيتي بنك –الكويت " في عام ٢٠١١ ، وكان أخر المناصب القيادية له قبل انضمامه لبنك مصر هو مدير عام الموارد البشرية والتطوير في "بنك برقان –الكويت" في عام ٢٠١٦.

حصل الأستاذ هاني السمرة على بكالوريوس التجارة شعبة اللغة الإنجليزية –جامعة عين شمس عام ١٩٩٧، كما أنه حاصل على دبلوم إدارة الموارد البشرية في يونيو ٢٠٠٤ ، بالإضافة الي اجتيازه للمستويين "A – B" كمقيم معتمد من جمعية "علم النفس البريطانية."

الأستاذ/ محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد

عضو مجلس الإدارة

تولى محمد حنفى منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في نوفمبر ٢٠٢٢ ممثلا عن العاملين بالشركة المصرية للاتصالات

بدأ مسيرته العملية في وزارة التنمية المحلية عام ٢٠٠١، التحق بالشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٤ ضمن فريق شئون العاملين، ثم ترقى بعد ذلك كمدير لشئون العاملين للمنطقة الثالثة غرب القاهرة عام ٢٠٠٩، ومديراً لشئون العاملين للمنطقة الأولى غرب القاهرة من عام ٢٠١٥ وحتى الان. ترأس نقابة العاملين لغرب القاهرة في الفترة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٢ وهو مستمر لدورة ثانية للفترة من عام ٢٠٢٢–٢٠٢٦، وعضو لمجلس إدارة النقابة العامة للاتصالات للفترة من ٢٠١٨–٢٠٢٢ قبل ترشحه لرئاسة النقابة العامة عن الفترة من ٢٠٢٢–٢٠٢٦.

تخرج محمد حنفى من كلية التجارة جامعة بنها عام ٢٠٠٠ وحاصل على دبلوم في إدارة الاعمال من جامعة عين شمس عام ٢٠٠٧.

المصرية للاتصالات ووسائل الاتصال:

تستخدم الشركة المصرية للاتصالات أحدث أنظمة و وسائل الاتصال الحديثة مثل المؤتمر الهاتفي الصوتي والمرئي في بعض اجتماعات مجلس الإدارة لضمان جودة التواصل والادارة عن بعد، تتيح الشركة كافة المعلومات على موقع الشركة الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين https://ir.te.eg/ ،كما تستقبل كافة استفسارات السادة المساهمين وكافة الجهات الرسمية عن طريق البريد الإلكتروني investor.relations@te.eg

دور مجلس إدارة الشركة:

يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناء على تكليف من الجمعية العامة لها ويقوم بوضع وتحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيمن على سير العمل بها، كما يقوم بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة، كما يقوم بتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق

الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم.

كما يقوم بالمهام التالية:

- وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسئولاً كذلك عن وضع نظام للإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب ولابد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
- وضع خطة لتتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.
- تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضائه أو لجانه أو غيرهم وكذلك يجب على المجلس تحديد مدة التفويض ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان استقلالية كل من نشاط المراجعة الداخلية والالتزام بالشركة.
- كما يجوز للمجلس وضع اللوائح المتعلقة بشئون العاملين ومعاملتهم المالية.
- يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات.
- تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والفهم لكافة أعمال الشركة.

ويقدم مجلس إدارة الشركة تقريرا مفصلا عن أدائه خلال العام ويتم عرضه على الجمعية العامة للمساهمين ومناقشته من قبل السادة المساهمين في حال وجود أية ملاحظات على أدائه.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة:

يرأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس والجمعيات العامة للمساهمين ويجوز للمجلس أن يعهد إلى رئيسه بأية صلاحيات أو واجبات أخرى **كالتالي:**

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.

الهدف العام للعضو المنتدب والرئيس التنفيذي:

قيادة تخطيط وتنفيذ رؤية المصرية للاتصالات، ورسالتها، واتجاهاتها الاستراتيجية الشاملة وذلك لقيادة تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة المحددة.

مسئوليات العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي

يكون العضو المنتدب والرئيس التنفيذي مسئولا عن أعمال الإدارة الفعلية التشغيلية للشركة تحت إشراف وعلم مجلس الإدارة، وعلى وجه الخصوص يكون مسئولا عما يلي:

- اقتراح الاستراتيجية العامة للشركة المصرية للاتصالات.

- قيادة تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة المصرية للاتصالات على المدى الطويل لزيادة عائدتها.
- تحقيق كفاءة التشغيل مع التركيز على الربحية.
- إعداد مشروع الموازنة السنوية للشركة مع ضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية في إطار السياسات المعمول بها للشركة للعرض على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- واتخاذ القرارات المالية والإدارية اللازمة لإدارة أعمال الشركة ضمن الميزانية المعتمدة والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- اعتماد الصرف في الأوجه المختلفة لنشاطات الشركة وذلك وفقا للبنود المحددة في الموازنة المعتمدة ووفقا للوائح الشركة المعتمدة.
- إصدار القرارات والتعليمات المنظمة واعتماد التوصيات المعروضة.
- إطلاع المجلس على النشاطات الجارية للشركة.
- ضمان تنفيذ قرارات مجلس الادارة واطلاع المجلس على النشاطات التجارية للشركة.
- تطوير هيكل تنظيمي فعال يقوم على تحقيق أهداف الأداء التي تعكس متطلبات الصناعة والسوق.
- تطوير والحفاظ على علاقات إيجابية ومثمرة مع كبار العملاء وادارة العلاقة بين خدمة العملاء وجميع أنواع العملاء المختلفة.
- تمثيل الشركة أمام الغير.
- التوقيع بالنيابة عن الشركة على أي اتفاق أو التزام (وعلى أي تغيير أو تعديل أو فسخ أو إنهاء له) في حدود الموازنة المعتمدة من مجلس الإدارة أو إذا ما فوضه بذلك مجلس الإدارة في خارج حدود الموازنة وذلك كله وفقا للوائح الشركة.
- تعيين موظفي الشركة وتحديد رواتبهم ومكافاتهم واختصاصاتهم وتفويضهم للقيام باي اختصاصات وفقاً للوائح ولنظم المعمول بها في الشركة أو في حدود الاختصاصات المخولة له من مجلس الإدارة.
- إعداد مقترحات اللوائح الداخلية وعرضها على المجلس لإقرارها.
- تنفيذ المهام الأخرى وأية صلاحيات أو واجبات يكلفه بها المجلس.

أمين سر مجلس الإدارة:

يتولى السيد / مدير عام شئون مجلس الإدارة القيام بأعمال أمانة سر مجلس إدارة الشركة

ويتولى القيام بالمهام التالية:

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات إجتماعات المجلس واللجان ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.
- متابعة إصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة:

تشكيل اللجان:

م	إسم العضو	إسم اللجنة							صفة العضو (غير تنفيذي/ مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
		لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	لجنة البنية التكنولوجية	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسئولية المجتمعية	لجنة التطوير الادارى			
١	ماجد إبراهيم عثمان								غير تنفيذي	عضو	٢٠٢١/٢/١٧ ٢٠٢١/٣/٢٩
٢	هانى محمود سيد منصور								غير تنفيذي	عضو	٢٠٢٢/١/٣١ ٢٠٢٢/١/٣١
٣	محمد نصر الدين محمد علي								غير تنفيذي	عضو رئيساً	٢٠٢٠/٨/١٢ ٢٠٢٠/٨/١٢ ٢٠٢٢/٤/١٨
٤	طارق محمد محيى الدين ابوعلم								غير تنفيذي	عضو رئيساً	٢٠٢١/٣/٢٩ ٢٠٢٢/٤/١٨ ٢٠٢٢/٤/١٨ ٢٠٢٢/٤/١٨
٥	طارق محمد صلاح الدين طنطاوى								غير تنفيذي	عضو رئيساً	٢٠٢١/٣/٢٩ ٢٠٢٢/٤/١٨ ٢٠٢٢/٤/١٨ ٢٠٢٢/٤/١٨
٦	لبنى محمد هلال عبد القادر خليل								غير تنفيذي	رئيساً عضو	٢٠١٩/٣/٢٧ ٢٠٢١/٣/٢٩ ٢٠٢٢/٤/١٨
٧	أحمد محمد جمال أحمد أبوعلى								مستقل	عضو رئيساً	٢٠٢٢/٤/١٨ ٢٠٢٢/٤/١٨ ٢٠٢١/٢/١٧
٨	محمد كمال الدين بركات								مستقل	رئيساً	٢٠١٧/٤/٩
٩	محمد سعيد محمد سلطان								مستقل	عضو رئيساً	٢٠١٩/٣/٢٧ ٢٠٢٠/٣/٢٣ ٢٠٢٢/٤/١٨
١٠	هانى احمد مجدى محمد السمرة								غير تنفيذي	عضو	٢٠٢٢/١٠/١٩ ٢٠٢٢/١٠/١٩ ٢٠٢٢/١٠/١٩
١١	محمد حنفى عبدالمنعم عبدالحميد								ممثل العاملين	عضو	٢٠٢٢/١١/١٣ ٢٠٢٢/١١/١٣

- بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢ وافق مجلس الإدارة على تشكيل لجنة متابعة أعمال البنية التكنولوجية الدولية.
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ وافق مجلس الإدارة على تشكيل لجنة التطوير الإدارى .

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان لعام ٢٠٢٢

م	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسؤلية المجتمعية	لجنة البنية التكنولوجية	لجنة التطوير الادارى	اللجنة المشتركة
عدد الإنعقاد خلال العام		١٨	١١	٤	١٠	٦	٧	٣		٤
١	ماجد إبراهيم عثمان	١٨/١٨		٤/١	١٠/٦	٦/٦	٧/٧	٣/١		٤/٤
٢	عادل حامد إبراهيم جاد الله	١٨/١٨	١١/٦	٤/٣	١٠/٨	٦/٤	٧/٥	٣/٣		٤/٣
٣	هانى محمود سيد منصور	١٨/١٧	١١/٩	٤/٣						٤/٣
٤	لبنى محمد هلال	١٨/١٨		٤/٤			٧/٧			٤/٣
٥	أحمد محمد جمال أحمد أبو على	١٨/١٨			١٠/٤	٦/٦	٧/٤			٤/٤
٦	محمد حسن شمروخ جمعة	١٨/١٨	١١/١٠	٤/٤	١٠/١٠	٦/٥	٧/٧	٣/٣		٤/٤
٧	محمد كمال الدين بركات	١٨/١٨	١١/١١							٤/٢
٨	محمد نصر الدين محمد على	١٨/١٥		٤/٤	١٠/١٠	٦/١		٣/٣		٤/٢
٩	محمد سعيد سلطان	١٨/١٥	١١/١٠		١٠/١٠		٧/٣			٤/٢
١٠	طارق محمد محيى الدين ابوعلم	١٨/١٨		٤/٣	١٠/١٠	٦/٣		٣/٣		٤/٣
١١	طارق محمد صلاح الدين طنطاوى	١٨/١٧		٤/٤	١٠/٥	٦/٣		٣/٣		٤/٣
١٢	هانى احمد مجدى محمد السمرة	١٨/٤			١٠/٢					٤/١
١٣	محمد حنفي عبدالمنعم عبدالحميد	١٨/٣								
١٤	حسين يسرى محمد امين	١٨/٦		٤/١			٧/٤			
١٥	عصام فهمى محمد الحميلي	١٨/٣								٤/١
١٦	إبراهيم توفيق حسن هيكل	١٨/١١				٦/٣				٤/١

البيان بالنسبة لحضور الاعضاء من عدد اللجان التى تم عقدها خلال عام ٢٠٢٢

- الخانات المظلله باللون الازرق هى للساده الاعضاء الذين حضر منهم عدد من اللجان سواء نتيجة لتغير تشكيل اللجان أو إعادة تشكيل المجلس.
- الخانات المظلله باللون الأصفر هى للساده الاعضاء الذين حضر منهم عدد من اللجان كأعضاء مستعان بهم فى حضور اللجان.
- اللجنة المشتركة هى لجنة تتكون من أكثر من لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تنعقد عند وجود حاجة لذلك .
  - تم عقد عدد (١) إجتماع للجنة المشتركة (لجنة الإستثمار – اللجنة القانونية والحوكمة)
  - تم عقد عدد(١) إجتماع للجنة المشتركة (اللجنة القانونية والحوكمة – لجنة المراجعة)
  - تم عقد عدد (٢) إجتماع للجنة المشتركة الموسعة .

بيان حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة خلال عام ٢٠٢٢ مع مراعاة تاريخ الانضمام للمجلس أو الخروج من المجلس أو إعادة تشكيل اللجان المنبثقة:

م	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسؤلية المجتمعية	لجنة البنية التكنولوجية	لجنة التطوير الادارى	اللجنة المشتركة
	عدد الإنعقاد خلال العام	١٨	١١	٤	١٠	٦	٧	٣		٤
١	ماجد إبراهيم عثمان	١٨/١٨		٤/١	١٠/٦	٦/٦	٧/٧	١/١		٤/٤
٢	عادل حامد إبراهيم جاد الله	١٨/١٨	١١/٦	٤/٣	١٠/٨	٦/٤	٧/٥	٣/٣		٤/٣
٣	هانى محمود سيد منصور	١٨/١٧	٩/٩	٣/٣						٤/٣
٤	لبنى محمد هلال	١٨/١٨		٤/٤			٧/٧			٤/٣
٥	أحمد محمد جمال أحمد أبو على	١٨/١٨			٤/٤	٦/٦	٤/٤			٤/٤
٦	محمد حسن شمروخ جمعة	١٨/١٨	١١/١٠	٤/٤	١٠/١٠	٦/٥	٧/٧	٣/٣		٤/٤
٧	محمد كمال الدين بركات	١٨/١٨	١١/١١							٤/٢
٨	محمد نصر الدين محمد على	١٨/١٥		٤/٤	١٠/١٠	٦/١		٣/٣		٤/٢
٩	محمد سعيد سلطان	١٨/١٥	١١/١٠		١٠/١٠		٣/٣			٤/٢
١٠	طارق محمد محيى الدين ابوعلم	١٨/١٨		٣/٣	١٠/١٠	٣/٣		٣/٣		٤/٣
١١	طارق محمد صلاح الدين طنطاوى	١٨/١٧		٤/٤	٦/٥	٣/٣		٣/٣		٤/٣
١٢	هانى احمد مجدى محمد السمرة	٤/٤			٢/٢					٤/١
١٣	محمد حنفي عبدالمنعم عبدالحميد	٣/٣								
١٤	حسين يسرى محمد امين	٦/٦		١/١			٤/٤			
١٥	عصام فهمى محمد الحميلي	٣/٣								٤/١
١٦	إبراهيم توفيق حسن هيكل	١٢/١١				٥/٣				٤/١

- بتاريخ ٢٠٢٢/١/٣١ إنضم السيد اللواء أ.ح / هانى محمود سيد منصور لتشكيل لجنتى (المراجعة – الإستثمار) بدلاً من السيد اللواء أ.ح / رامى محمد محمد على.
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ خرج السيد الدكتور / ماجد عثمان من تشكيل لجنة متابعة أعمال البنية التكنولوجية الدولية.
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ خرج السيد الأستاذ / أحمد ابوعلى من تشكيل لجنة المكافات والحوافز وإنضم سيادته لتشكيل لجنتى (المسئولية المجتمعية – التطوير الإدارى) .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ إنضمت السيدة الأستاذة / لبنى هلال إلى تشكيل لجنة التطوير الإدارى .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ إنضم السيد الأستاذ / محمد سلطان إلى تشكيل لجنة المسئولية المجتمعية .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ خرج السيد المهندس / طارق أبو علم من تشكيل اللجنة القانونية والحوكمة وإنضم سيادته لتشكيل لجنة الاستثمار
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ خرج السيد المهندس / طارق طنطاوى من تشكيل اللجنة القانونية والحوكمة وإنضم سيادته لتشكيل لجنتى (المكافات والحوافز – التطوير الإدارى) .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٠ إنضم السيد المهندس / عصام فهمى محمد الحميلي لتشكيل مجلس الإدارة ممثلاً للعاملين بمجلس إدارة الشركة وأصبح عضواً بلجنتى (التطوير الإدارى – القانونية والحوكمة) بدلاً من السيد الأستاذ/ إبراهيم توفيق حسن هيكل حتى ١٣ /١١/ ٢٠٢٢.
- بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٩ إنضم السيد الأستاذ / هانى احمد مجدى محمد السمرة لتشكيل مجلس الإدارة وأصبح عضواً بالجان الأتية : (لجنة المكافآت والحوافز – اللجنة القانونية والحوكمة – لجنة التطوير الإدارى) .
- بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣ إنضم السيد الأستاذ / محمد حنفي عبدالمنعم عبدالحميد لتشكيل مجلس الإدارة ممثلاً للعاملين بمجلس إدارة الشركة وأصبح عضواً بلجنتى (التطوير الإدارى – القانونية والحوكمة) بدلاً من السيد المهندس / عصام فهمى محمد الحميلي.

لجنة المراجعة

تشكيل لجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	مستقل
اللواء أ.ح / هانى محمود سيد منصور	الدولة
الأستاذ/ محمد سعيد محمد سلطان	مستقل

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعه تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
  - القوائم المالية الدورية والسنوية.
  - نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
  - الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وعرض توصياتها بخصوص القوائم المالية.

- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم ابرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

أعمال اللجنة خلال العام:

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة ١١ مرة

لجنة المكافآت (والحوافز)

تختص لجنة المكافآت والحوافز بمراجعة واعتماد أهداف وخطط الشركة المرتبطة بأية مدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والرئيس التنفيذي للشركة ونوابه والإدارة العليا، كما تختص بمراجعة وتقييم الأداء على أساس هذه الأهداف والخطط وإصدار توصيات لمجلس إدارة الشركة بشأن برامج المكافآت والحوافز المالية أو المرتبطة بنسبة في ملكية الأسهم لهذه الفئات.

لجنة المخاطر

لا يوجد

اللجنة القانونية والحوكمة

تشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين والمستقلين، ويقع على عاتقها مسئولية ما يلي على سبيل المثال:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالشركة وصياغة الادلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.
- إبداء الرأي لمجلس الإدارة عن مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات وتقييم فعالية وكفاءة السياسات الداخلية للشركة، مع وضع اجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد عن طريق إعداد تقرير سنوي يوضح مدى التزام الشركة بتلك القواعد، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيقها.
- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع الجهات المعنية.
- وضع إطار للحوكمة الداخلية للشركة ومراجعة واعتماد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين والإشراف على تطبيق السياسات وتدريب العاملين عليها.
- تختص بمراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بما يعزز إحكام الرقابة الداخلية للشركة والالتزام بتطبيق إجراءاتها وحوكمة أنشطة وإجراءات العمل بها وبما يسمح بتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال بالشركة .

لجنة الاستثمار:

تختص لجنة الاستثمار بإعداد السياسات والخطط للشركة في مجال الاستثمار في الشركات الأخرى أو في الأسهم ورفع الأمر لمجلس الإدارة بالتوصيات، كما تقوم لجنة الاستثمار بمتابعة تنفيذ هذه السياسات.

لجنة المسئولية المجتمعية:

تختص بوضع استراتيجية المسئولية المجتمعية للشركة وإجراء أي تطوير لازم لها كما تقوم بدراسة وفحص البدائل المتاحة لمبادرات المسئولية المجتمعية ووضع محددات للمشروعات التي تقدم لها الشركة الرعاية، وطرق تنفيذ خطة المسئولية المجتمعية الموضوعة وفقا لهذه المحددات والتأكد من تحقيق الاستفادة القصوى من المبادرات المجتمعية التي تقدمها الشركة.

لجان أخرى:

لجنة متابعة البنية التكنولوجية :

تختص اللجنة بالآتى :

- المتابعة الدورية لإسترتيجية الشركة فى مجال البنية التكنولوجية الدولية.
- استعراض الفرص والتحديات ذات الصلة لتنفيذ الإستراتيجية وخطط الشركة لمجابهتها والدعم المطلوب من مجلس الإدارة والدولة لدعم الاستراتيجية وخطط الشركة.
- متابعة دورية للإستثمارات الحالية فى البنية التكنولوجية الدولية والعوائد المصاحبة واستعراض خطة الشركة فى تعظيم العوائد .
- إستعراض أى خطط توسعات وإستثمارات فى البنية التكنولوجية الدولية .
- القيام بكل ما يتم التوجيه به من المجلس لمناقشته باللجنة .

لجنة التطوير الإدارى :

مشكلة حديثاً ولم تنعقد حتى الأن .

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي مجموعة من السياسات والوسائل والإجراءات التي تنشئها وتستخدمها إدارة الشركة لكي تساعدها في تحقيق أهدافها، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي:

- كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
- الحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.
- مناسبة ودقة التقارير المالية.
- الالتزام باللوائح والتعليمات والقوانين القائمة.

يتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بالشركة من السادة أعضاء مجلس الإدارة لتقييم كفايته وكفاءته من خلال ما يلي:

- تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، واقتراح تعيين المراجع الخارجي للعرض على مجلس الإدارة واعتماده من الجمعية العامة للشركة وتعيين السيد رئيس قطاع المراجعة الداخلية.
- قيام لجنة المراجعة بمتابعة أداء كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، ومراجعة التقارير الدورية المقدمة منهم.

- مناقشة التقارير الدورية المقدمة من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والتي تتضمن أهم الملاحظات الناتجة عن وجود قصور ونقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلي التوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل.
- قيام لجنة المراجعة بعرض ملخص دوري بنتائج تقارير المراجع الداخلي والخارجي، وكذلك نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية للشركة والتوصيات المقترحة على مجلس الإدارة.
- يتم مراجعة كفاءة نظام الرقابة من قبل أعضاء المجلس بصفة دورية (ربع سنوي، وفي نهاية السنة المالية)، وكذلك في الأحداث الطارئة وكلما استدعت الحاجة إلى ذلك.

إدارة المراجعة الداخلية

تم إنشاء المراجعة الداخلية بالشركة المصرية للاتصالات كنشاط مستقل منذ عام ٢٠٠١ وفقاً للمتطلبات القانونية وقواعد سوق المال، ويتم تأكيد استقلالية نشاط المراجعة الداخلية من خلال الهيكل التنظيمي للشركة وخطوط التقارير حيث يتبع وظيفياً لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين) ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي للشركة، ونشاط المراجعة الداخلية بالشركة لا يتبع الإدارة التنفيذية أو العمليات التشغيلية التي يتم مراجعتها مما يضمن الاستقلالية ويحقق الموضوعية.

<u>ومن المهام التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية خلال العام:</u>

- وضع خطة مراجعة سنوية مرتكزة على المخاطر (Risk based plan)، وتتمتع بالمرونة، وتشمل اهتمامات الإدارة، ويتم تقديم تلك الخطة إلى لجنة المراجعة لمراجعتها واعتمادها وإجراء التحديثات الدورية.
- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها.
- تنفيذ خطة المراجعة السنوية، بما في ذلك المهام الخاصة التي تطلبها الإدارة ولجنة المراجعة.
- الاحتفاظ بفريق من المراجعين الداخليين يتمتع بالمهنية ويمتلك المعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية الكافية.
- تقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة بملخص نتائج أعمال المراجعة الداخلية.
- تقديم قائمة بأهداف ونتائج أنشطة المراجعة إلى لجنة المراجعة.
- إجراء التحقيقات اللازمة في حالات الغش والاحتيال وإعداد التقارير اللازمة بالنتائج.
- مراعاة نطاق عمل المراجعين الخارجيين والجهات الرقابية الأخرى لتقديم أفضل تغطية للمراجعة بأقل التكاليف وعدم تكرار أعمال المراجعة إلا إذا أستحق الأمر ذلك وبعد العرض على لجنة المراجعة للتنسيق مع المراجع الخارجي.
- التأكد من مناسبة الوسائل المتاحة للمحافظة على أصول الشركة من السرقة وسوء الاستخدام والتحقق من وجود الأصل بصورة سليمة

دور ونطاق عمل المراجعة الداخلية:

دور المراجعة الداخلية	نطاق عمل المراجعة الداخلية	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	إسم مسئول المراجعة الداخلية	دورية التقارير
يتمثل دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للشركة والمساهمة في تحسين عملياتها من خلال تقديم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية. وتقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الشركة فى تحقيق أهدافها من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.	يتمثل نطاق عمل المراجعة الداخلية في تحديد مدى كفاية عمليات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر بالشركة والتأكد من أنها تعمل لتحقيق ما يلي: ١. تحديد المخاطر وإدارتها بصورة مناسبة. ٢. حدوث التواصل اللازم مع جهات الحوكمة المختلفة. ٣. المعلومات الهامة تكون دقيقة وموثوقة ومتاحة فى الوقت المناسب. ٤. تطابق التقارير الداخلية والخارجية مع إجراءات إصدار التقارير المطبقة. ٥. تطابق أفعال الموظفين مع السياسات والمعايير والإجراءات والقوانين المطبقة. ٦. الحصول على الموارد بصورة اقتصادية، واستخدامها بكفاءة، وحمايتها حماية كافية. ٧. تحقيق البرامج والخطط والأهداف الموضوعة. ٨. تأكيد الجودة والتحسين المستمر في العمليات الرقابية بالشركة. ٩. القضايا والمسائل القانونية الهامة يتم الاعتراف بها والتعامل معها.	المراجعة الداخلية هي نشاط دائم ومستقل بالشركة يتبع مباشرة: - السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة (إدارياً). - لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (وظيفياً).	السيد المحاسب/ أحمد عبد الحكيم حسن طايع – رئيس قطاع المراجعة الداخلية (CPA – زمالة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية)	- يتم إصدار تقارير بصفة مستمرة للإدارة التنفيذية بالملاحظات المكتشفة أولاً بأول والتوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل. - يتم إصدار تقرير دوري ربع سنوي للعرض على لجنة المراجعة بأهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها. - يتم إصدار تقرير سنوي للعرض على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة يتضمن أهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها.

إدارة المخاطر

تدرك الشركة التحديات والمخاطر التي قد تواجهها أثناء ممارستها لنشاطها والتي تتمثل في مخاطر مالية وتشغيلية لذا تولي الشركة اهتماما كبيرا بهذا الشأن حيث أنشأت قطاع للمخاطر والذي يساعد بشكل استباقي في إدراك الأحداث المحتملة الحدوث التي تحول دون تحقيق الشركة لأهدافها وتضع خطة لردود الأفعال المناسبة وكيفية التعامل مع تلك المخاطر، مما يقلل من التكاليف أو الخسائر ويعمل الفريق على تحديد، قياس، رصد، مراقبة، وتقرير احتمالية التعرض لمخاطر ضمن الحدود المسموح بها.

حيث تتعرض الشركة لأخطار مالية مثل السيولة، خطر أسعار العملات الاجنبية، خطر سعر الفائدة، خطر الائتمان وأخطار تشغيلية على سبيل المثال لا الحصر تمرير المكالمات،

قطاع الحوكمة

وفيما يلي وصف تفصيلي للمهام والاختصاصات لقطاع الحوكمة:

الإطار العام:

- مراجعة وصياغة لوائح الشركة المصرية للاتصالات والشركات التابعة
- وضع إطار للحوكمة الداخلية للشركة ومراجعة واعتماد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين والإشراف على تطبيق السياسات.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة حماية الشركة من مخاطر مخالفة القوانين والمحددات التشريعية والتنظيمية وإقرار مستويات المخاطر.
- وضع وصياغة سياسات عدم تعارض المصالح ومراجعة التقارير الخاصة بمدى الالتزام بها.
- مراجعة تقارير مدى التزام الشركة المصرية للاتصالات بالقوانين والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة من الجهات المختلفة بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة والالتزام.

إدارة الالتزام:

تعمل إدارة الالتزام على إعداد وتطبيق منهجية فعالة لضمان إلتزام الشركة بجميع القوانين والتشريعات النافذة وكافة التعليمات المصدرة من كافة الجهات الخارجية والداخلية وكذا الأجهزة التنظيمية. ورفع تقارير بأي مخالفات لأي من القوانين أو التشريعات أو التعليمات المصدرة.

المحقق أثناء العام

١. مراجعة وصياغة لوائح الشركة المصرية للاتصالات وعرضها على لجنة الحوكمة والقضايا للمراجعة والاعتماد:
   - لائحة أمن المعلومات والأمن السيبراني
   - مهام ومسئوليات المسئولية المجتمعية
٢. مراجعة التقرير السنوي للشركة وكذا تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن كامل الدورة (ثلاث سنوات) من حيث قواعد الحوكمة والالتزام.
٣. مراجعة اللوائح والسياسات طبقاً للالتزامات القانونية ومصفوفة الالتزام والإجراءات التي تحدد المسئوليات والصلاحيات وبالأخص:

- تم تحديث السياسات واللوائح والعقود طبقا للالتزامات والضوابط الخاصة بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، وكذا قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠
- تم تحديث السياسات واللوائح والعقود بمتطلبات الحصول على شهادة الأيزو ٢٧٠٠١ وذلك من حيث مدى التزام الشركة وعملياتها التشغيلية بالمتطلبات القانونية والمعايير الدولية الخاصة بإنشاء مراكز بيانات Data center.
- تم إنشاء سجل يشمل جميع القوانين والقرارات ذات الصلة التي تصدرها الدولة مع العمل على تحديثها بصورة مستمرة وذلك للتأكد من مدى التزام الشركة وعملياتها التشغيلية بالمتطلبات القانونية والأمنية.
- تم مراجعة اللوائح والسياسات والإجراءات الخاصة بالشركات التابعة بما يطابق جميع القوانين والتشريعات النافذة وكافة التعليمات المصدرة من الأجهزة التنظيمية ومن هذه السياسات على سبيل المثال وليس الحصر:
- (الاتصال الداخلي –ممتلكات الشركة – التصعيد – مقابلة نهاية الخدمة – إنهاء الخدمة – السرية وتعارض المصالح).

الدعاوي القضائية والنزاعات خلال العام:

- انتهاء دعوى ضرائب المبيعات على المكالمات الدولية الصادرة والعابرة عبر البوابة الدولية ضد شركة أورانج مصر بالتسوية الرضائية وتنازل المصرية للاتصالات عن القضية.
- تمت التسوية الرضائية مع شركة أورانج مصر الخاصة بـ MSAN والتنازل عن القضية ضد الشركة المصرية للاتصالات.
- تمت التسوية الرضائية في مخالفات الفطيم كايروفيستفال سيتي ضد شركة اتصالات مصر.
- تمت التسوية الرضائية مع شركة اتصالات مصر وشركاتها التابعة الخاصة ب MSAN ضد الشركة المصرية للاتصالات.

هذا بالإضافة إلى أنه تم توقيع إتفاقية National Roaming مع شركة أورانج مصر بعد مراجعة جميع العقود والالتزامات القانونية المترتبة على تلك الاتفاقية.

مراقب الحسابات

مع مراعاة أحكام المواد من (١٠٣) إلى (١٠٩) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليها ولائحتها التنفيذية، يكون للشركة

مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه. ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير مراقب الحسابات وأن يستوضح ما ورد به.

كما أن مراقب الحسابات يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها، ولا يمتلك أية أسهم فيها لا عضواً في مجلس إدارتها، ولا تربطه صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا حتى الدرجة الثانية، ولا يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة، وهو يقدم أراء محايدة تماماً، كما أن عمله محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

كما يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة في حالة مساهمة الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥% من رأس مال الشركة.

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تحرص الشركة المصرية للاتصالات على ان تحقق أقصى درجات الشفافية والافصاح، حيث تقوم بالإفصاح بشكل دوري عن كافة الافصاحات المالية المتعلقة بالقوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات عليها، كما تلتزم بالإفصاح بشكل فوري عن اية احداث جوهرية طارئة قد تؤثر على أداء السهم أو قد تؤثر على مصلحة السادة المساهمين وكذا هيكل ملكية الشركة وتفصح عن اية معلومات اخرى باستخدام نماذج الافصاح المعتمدة من البورصة المصرية.

حيث ترسل الشركة كافة الافصاحات أو المعلومات الجوهرية الخاصة بها الي السادة البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية كما تضع هذه الافصاحات على الموقع الالكتروني الخاص بها https://ir.te.eg/ .

كما تقوم الشركة بالإفصاح عن أهدافها ورؤيتها وطبيعة نشاطها من خلال القنوات المختلفة والتي تشمل الموقع الإلكتروني للشركة والتقرير السنوي لها وخلال لقاءات مجلس الادارة مع السادة المساهمين.

كما تقوم الشركة باعتماد نظام شامل ومتميز لرفع الكفاءات والتدريب حيث تقوم بالإعلان عن البرامج التدريبية المتاحة للعاملين على شبكة الاتصال الداخلي لها (الانترانت) وكذا ارسال الخطة التدريبية بخطاب رسمي لكافة القطاعات بالشركة.

يتم اعتماد نظام اثابة لتحفيز العاملين طبقا لمؤشرات قياس الاداء القياسية الموضوعة ونسبة تحقيق الاهداف لكل وظيفة وطبقاً لمعايير محددة طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة

وتولي الشركة المصرية للاتصالات اهتماما بالغاً للرعاية الصحية للعاملين الحاليين بالشركة واسرهم وكذلك السادة العاملين المحالين للمعاش وذلك عن طريق الادارة العامة للخدمات الطبية والشبكة الطبية لمقدمي الخدمة الممتدة في جميع انحاء الجمهورية، كما يتم تقديم العديد من الخدمات المتنوعة للعاملين وذلك عن طريق الادارة العامة لخدمات العاملين طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام:

لم تقم الشركة بمخالفات جسيمة، كما لا توجد أحكام صادرة بشأنها قد تنتج عنها التزامات أو تعويضات جوهرية تتحملها الشركة.

علاقات المستثمرين

تؤمن الشركة المصرية للاتصالات بأهمية دور علاقات المستثمرين كحلقة الوصل بين الشركة والسادة مساهميها والسادة المحللين الماليين الخارجيين كما أن علاقات المستثمرين هي المسئولة عن فتح قنوات الاتصال بالجهات الخارجية (البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية).

لذا تولي الشركة عناية كبيرة لعلاقات المستثمرين بها حيث تقوم بالاستعانة بفريق عمل على أعلى مستوى من الكفاءة ومن ذوي الخبرات المتميزة في هذا المجال ، حيث يشترك مسئول علاقات المستثمرين في وضع استراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة كما يقوم بتقديم تقارير دورية لتحليل أداء السهم وتقديمه للإدارة التنفيذية ، كما يقوم بوضع استراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الاستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة .

ترتكز استراتيجية علاقات المستثمرين على:

إنشاء وتقديم رسالة استثمارية متسقة للسادة المستثمرين عن الشركة لتمكين سهم الشركة من الوصول إلى تقييمه العادل، مع مراقبة وعرض آراء المستثمرين فيما يتعلق بأداء الشركة على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

أهداف الإدارة العامة لعلاقات المستثمرين:

- تعزيز التفاعل مع المستثمرين والمحللين الحاليين وتبادل وجهات النظر وزيادة وعيهم حول العوامل الرئيسية المؤثرة على القيمة العادلة للسهم.
- تحقيق أفضل مستوى للشفافية والإفصاح من خلال التواصل المستمر مع السادة المحللين والمستثمرين والبورصة المصرية مع الالتزام الكامل بالقواعد والقوانين المنظمة للإفصاح.
- العمل على استهداف شرائح مختلفة من المستثمرين وذلك بغرض تنويع قاعدة المستثمرين.
- العمل على توضيح أثر القرارات الداخلية للسادة الإدارة التنفيذية على أداء السهم واستعراض اراء المساهمين والمستثمرين حول استراتيجية الشركة وقرارتها مع الادارة التنفيذية.
- العمل على زيادة التغطية البحثية حول سهم الشركة من خلال توفير كافة العروض التقديمية الافصاحات الدقيقة والتحديث المستمر لاستراتيجية الشركة والمؤشرات المالية بشكل أكثر سلاسة.
- تحقيق الاستفادة الكاملة من وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لتعزيز الصورة العامة للشركة وتحقيق التواصل الدائم مع المستثمرين من الأفراد.

كما يقوم مسئول علاقات المستثمرين بالشركة بالقيام بالآتي:

- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة.
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر علي ربحتها.
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وممثلي الإعلام وتوفير المعلومات المطلوبة لتوضيح أي أخبار.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي.
- تعريف المستثمرين بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
- حضور الفعاليات المختلفة لتمثيل الشركة فيما يخص العروض التقديمية للمستثمرين.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الالكتروني للشركة والاشتراك في إعداد التقارير الدورية التي يهتم بها المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

تقوم الشركة بإعداد التقرير السنوي الخاص بها باللغة الانجليزية وتضعه على الموقع الالكتروني لها، توقفت الشركة عن اعداد التقرير خلال السنوات (٢٠١١-٢٠١٧) وقامت الشركة بإعادة إصدار التقرير السنوي منذ العام ٢٠١٨ ثم توقفت بسبب ظروف وباء كورونا وسوف تعيد إصداره في السنوات المقبلة. تقوم الشركة بنشر عرض تقديمي متكامل بشكل ربع سنوي استعاضة عن التقرير السنوي حتى صدوره على الموقع الرسمي لها.

تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإعداد التقرير الربع سنوي بشأن الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين تنفيذاً للمادة ٣٠ من قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.

تقرير الاستدامة

قامت الشركة بعمل تقرير للاستدامة وفقاً لمتطلبات هيئة الرقابة المالية والمرفق بتقرير مجلس الإدارة وفقاً للماده ٤٠

وتقوم الشركة بعدد من ممارسات عديدة للاستدامة تطبقها المصرية للاتصالات مثل:

<u>استدامة صاحب العمل</u>

- تمكين متحدي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة من أن يصبحوا جزءاً من فريق الشركة
- توفير فرص متساوية لكل أعضاء فريق العمل
- توفير فرص التعليم واستدامة التدريب لكل أعضاء فريق العمل

<u>الاستدامة البيئية</u>

- تقديم شراكات استدامة الموردين كلما كان ذلك ممكناً
- الحد من استهلاك المياه
- تحسين استهلاك الطاقة
- إدارة وإعادة تدوير المخلفات
- طابعات مركزية مما يقلل من استخدام الأوراق.
- استخدام اللمبات الموفرة للطاقة LED بدلاً من المصابيح الوهَّاجة مما يوفر الطاقة

<u>الاستدامة الاجتماعية</u>

- تشجيع أعضاء فريق العمل على الانخراط في العمل المجتمعي التطوعي
- تنظيم أنشطة من شأنها الحث على التبرع ونشر الوعي بمسئوليتنا تجاه مجتمعنا
- تقديم محاضرات تعليمية وتوعوية داخل مقر الشركة.

الموقع الالكتروني

يوجد موقع إلكتروني يتم تحديثه بشكل دوري وهو موقع الكتروني تفاعلي حيث تقوم الشركة باستقبال اسئلة واستفسارات السادة المساهمين والمحللين الماليين وطلبات الانضمام للقائمة البريدية للشركة من خلال المكان المخصص لذلك بالموقع ويتم الرد على هذه الاستفسارات خلال ٢٤ ساعة.

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

تتضمن لائحة شئون العاملين ضمن بنودها ميثاق الاخلاق والسلوك المهني الذي يحتوي على القيم والمبادئ الاساسية التي يجب على العامل ان يعمل في إطارها، حيث تضع لائحة شئون العاملين بالشركة الأسس والقواعد الواجب اتباعها لضمان اتباع السلوك المهني ومراعاة الاخلاق في العمل، حيث توضح حقوق وواجبات العامل والأمور المحظورة والتي قد تعرضه للمسائل القانونية.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

يتم الاختيار والترقي للوظائف العليا والاشرافية في ضوء ضوابط ومحددات لائحة نظام العاملين، وبما يسمح بتتابع السلطة ونقل الخبرات.

يتم وضع سياسات الترقيات والتدرج الوظيفي وفقا لعدة عوامل أهمها نظام الاختبارات من خلال الإعلان عن شروط شغل الوظيفة على صفحة الاتصال الداخلي والبريد الإلكتروني بالشركة ثم يخضع الموظف للاختبارات التحريرية والمقابلة الشخصية أمام لجنة تقييم مكونه من (الموارد البشرية – الجهة الفنية) ويتم إظهار النتائج وترقية الموظف مع حصوله على مزايا وبدلات الوظيفة. مما يحقق الأهداف الاستراتيجية للشركة من خلال اختيار العنصر البشرى المناسب وخلق كوادر بشرية جديدة قادرة على مواكبة سوق مشغل الاتصالات المتكامل وإتاحة الفرصة أمام العاملين بشركات المجموعة للحصول على مزايا مادية وإرساء مبدأ الشفافية بين العاملين بالمجموعة

سياسات الاجور وبرامج الحوافز والمكافئات

يتم وضع سياسات الأجور للعاملين وفقاً للسياسات التي تنظمها لائحة نظام العاملين حيث يتم تقييم الوظيفة داخل جدول الاجور ويتم تحديد قيمة الاجر فى ضوء معايير تسعير الوظيفة بهيكلة الاجور .ويتم إعداد خطط وبرامج للحوافز والمكافئات وفقاً لمعدلات الاداء القياسية وفقا للخطط الممنهجه لتحقيق المستهدف منها. ويتم وضع قيمة البدلات المهنية فى ضوء معايير قياسية موضوعة بعناية ومحددة بلائحة نظام العاملين حيث تختلف قيم البدلات المهنية باختلاف طبيعة كل وظيفة وأهميتها بالهيكل التنظيمي للشركة وترتبط البدلات المهنية النقدية بالعمل القائم به فعلياً.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

يحق لجميع السادة العاملين او السادة العملاء الابلاغ عن المخالفات او طلب التحقيق في واقعة ما ويختص بالتحقيق قطاع الشئون القانونية ويتم توقيع الجزاء المناسب لكل حالة بداية من الانذار وحتى الفصل من الخدمة وذلك طبقا للائحة الجزاءات التأديبية الخاصة بالعاملين بالشركة المعلنة والمنشورة على الموقع الداخلي الخاص بالعاملين بالشركة.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

يوجد لدي الشركة تعليمات بتعاملات السادة الداخليين بها حيث يتم بصفة دورية ارسال تعليمات للسادة الداخليين بالمواعيد المحظور التعامل خلالها حيث تقوم الشركة بالآتي:

- حظر تعامل أياً من الداخليين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.
- حظر تعامل أي من المساهمين الذين يملكون ٢٠% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
- حظر تعامل أعضاء مجلس إدارة الشركة أية كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسئولين بها أو الأشخاص الذين في إمكانهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات.

<u>جدول متابعة تعاملات الداخليين على أسهم الشركة</u>

لا يوجد تعاملات للداخليين للسادة الادارة التنفيذية والسادة أعضاء مجلس الإدارة.

مساهمة الشركة خلال عام ٢٠٢٢ في مجال المسئولية المجتمعية

تولي الشركة المصرية للاتصالات من خلال دورها الرائد كأول مشغل اتصالات متكامل في مصر اهتماماً كبيراً بالمجتمع، لذا فإن رؤيتنا للاستدامة والمسئولية المجتمعية تهدف إلى استخدام خدماتنا في إثراء حياة الأفراد وتحفيز التنمية البشرية، حيث نثق بقوة في تقنيات خدمات الاتصالات في تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

ترتكز الاستراتيجية التي تنتهجها الشركة على تحقيق فوائد طويلة الأمد للوطن تنسجم مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ومع رؤية الدولة ٢٠٣٠، مما يخلق أثراً إيجابياً على المجتمع في مجالات متعددة مثل التعليم والتدريب، وتنمية المجتمع، والرعاية الصحية. ومن خلال المسئولية المجتمعية تولى الشركة اهتماما للفئات الأولى بالرعاية والتي تشمل الفقراء، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة المعيلة والشباب، كما نولي عناية واهتمام كبيرين بموظفينا إيمانا منا بأنهم من أثمن أصولنا حيث يتم إعداد برامج متخصصة لدعم احتياجات العاملين كما يتم إشراكهم في صناعة القرار وفى مختلف المبادرات والأنشطة الاجتماعية.

كما نؤمن بأن المسئولية المجتمعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية، وهي التزام مستمر من تلك المؤسسات بتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال المساهمة في توفير الخدمات المتنوعة .

محور تطويع خدمات الاتصالات والإنترنت لخدمة المجتمع

يهدف هذا المحور إلى توظيف الخدمات التي تقدمها الشركة وتطويعها لتطوير المجتمع المصري بما يتوافق مع استراتيجية "مصر الرقمية". وفي هذا الإطار، تم تحقيق الإنجازات التالية:

- مشروع العلاج عن بعد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تجديد خدمات الربط والاستضافة لعدد ١٠٩ موقع بعدد ٢٠ محافظة من محافظات الوجه القبلي والقاهرة الكبرى ودمياط وكفر الشيخ وجنوب سيناء والإسكندرية والبحر الأحمر وعدد من المستشفيات الجامعية بالمحافظات المختلفة وتم دعم المشروع من قبل الشركة المصرية للاتصالات منذ عام ٢٠١٧ بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف ربط الوحدات الصحية في الأماكن التي تفتقر للخدمات الطبية بالمستشفيات العامة لضمان تقديم خدمات صحية أفضل للفئات الأكثر احتياجًا وخاصة في المناطق البعيدة والنائية.

- استضافة موقع المجلس القومي لشئون الإعاقة: تجديد خدمات الاستضافة للموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس القومي لشئون الإعاقة والذي تقوم الشركة المصرية للاتصالات بدعمه منذ عام ٢٠١٨. وقد تم إطلاق الإصدار الجديد لموقع المجلس القومي لشئون الإعاقة بالتنسيق مع الشركة حيث تم دعمه بمجموعة من الخدمات المعلوماتية التي تتيح لزوار الموقع كافة الوسائل اللازمة للوصول والاستفادة من الخدمات المقدمة، كما يحتوي الإصدار الجديد على كافة سبل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك توفير جزء خاص لعرض فيديوهات للمحتوى مترجمة بلغة الإشارة لخدمة الأشخاص ذوي القدرات الخاصة من ضعاف السمع.

- تجديد الدعم لمبادرة ١٠٠ مليون صحة: تحمل تكلفة تجديد الباقات الشهرية لعدد ٦٠٠٠ شريحة محمول (Data) والتي تم توفيرهم للمبادرة من قبل الشركة المصرية للاتصالات منذ عام ٢٠١٩ حيث تقوم وزارة الصحة بمتابعة الحالات المصابة والتواصل معهم لاستكمال إجراءات الفحص وصرف العلاج اللازم وذلك عن طريق المراكز الصحية والبالغ عددهم ٥٤٠٠ مركز على مستوى ٢٧ محافظة، وتهدف المبادرة إلى دعم عدداً من المبادرات الرئاسية وهي مبادرات مستمرة تقدم بشكل دائم في كافة أنحاء الجمهورية وتتضمن دعم صحة المرأة المصرية وصحة الأم والجنين والاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لدى الأطفال حديثي الولادة بالإضافة إلى المبادرات الرئاسية الجديدة لفحص ما قبل الزواج وكبار السن،

- تحديد الدعم لمستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧: تقديم الدعم للمستشفى لثمانية أعوام على التوالي من خلال توفير ما يلي:
  - توفير خدمات الإنترنت بسرعة ١٠٠ ميجا في المستشفى لتعزيز عمليات البحث العلمي
  - استضافة مركز بيانات المستشفى لضمان حماية بيانات المرضى
  - الربط بين فرع المستشفى في طنطا وفرع المستشفى في القاهرة لرفع مستوى الأداء في فرع طنطا بالإضافة إلى سهولة تبادل بيانات المرضى بين الفرعين

- تحديد الدعم لمستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي للسنة الثالثة على التوالي: توفير الخدمات التالية للمستشفى:
  - خدمات الربط بين المستشفى ومعمل التحاليل وأقسام المستشفى لسهولة نقل البيانات
  - توفير خدمة الإنترنت بسرعة ٦٥ ميجا لتعزيز عمليات البحث العلمي
  - توفير مركز اتصالات للمستشفى لتسهيل عمليات التواصل بين السيدات المصابات بسرطان الثدي والمستشفى بالإضافة إلى توفير التكلفة التي كانت تنفقها المستشفى على استئجار مراكز للاتصال، وبالتالي إعادة توجيه تلك المبالغ في علاج المريضات.

- تحديد الدعم لمستشفى الناس للأطفال للسنة الثالثة على التوالي: من خلال توفير الخدمات التالية:
  - خدمات الإنترنت بسرعة ٢٠٠ ميجا عبر كابلات الفايبر و١٥٠ ميجا على تقنية Wi-max
  - ٣٠ ميجا خط ربط و١٠ ميجا لمكتب المستشفى بالمعادي
  - ٥٠٠ خط موبايل لرفع كفاءة العمل بالمستشفى وتسهيل عملية التواصل بين الأطقم الطبية والعاملين بالمستشفى

محور الصحة

يهدف إلى توفير خدمات صحية عالية الجودة للمواطنين غير القادرين. بالإضافة إلى رفع كفاءة المنشآت الصحية التي توفر خدماتها بالمجان للمواطنين. وفي هذا الإطار، تم إنجاز العديد من المبادرات على النحو التالي:

- إنشاء وحدة فرم وتعقيم النفايات الطبية بمستشفى شفاء الأورمان لعلاج الأورام بصعيد مصر: نجحت المبادرة في توفير وحدة فرم وتعقيم النفايات الطبية بمستشفى شفاء الأورمان لعلاج الأورام بالمجان وذلك بهدف الحفاظ على البيئة وتسليمها للأجيال القادمة بحالة جيدة. تساهم هذه المبادرة أيضًا في توفير النفقات التي تتحملها مستشفى شفاء الأورمان لنقل النفايات الطبية من خلال إيجاد حل بديل ومستدام متمثلاً في توفير هذا الجهاز الذي يقوم بفرم و تعقيم النفايات الطبية الخطرة وتحويلها إلى نفايات عادية، وتوفير المبالغ المستخدمة في النقل الآمن للنفايات الطبية وإعادة توجيهها إلى علاج المرضى.

- مبادرة استبدال الجهاز الخارجي للأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية الذين خضعوا لعمليات زراعة القوقعة من قبل: تهدف المبادرة إلى استبدال الأجزاء الخارجية لقوقعة الأذن الإلكترونية أو التي تعمل بدون كفاءة، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية لتحقيق أقصى استفادة من عمليات الزراعة التي تمت من قبل. تساعد هذه المبادرة أيضًا على تجنب عودة هؤلاء الأطفال إلى حياة الصمم والعزلة عن المجتمع مرة أخرى، وما يترتب على ذلك من انهيار الأسرة على المستويين النفسي والاجتماعي، بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف الصيانة اللازمة للأجهزة السمعية الخارجية، أو شراء قطع غيار جديدة في ظل ارتفاع التكاليف علمًا بأن العمر الافتراضي للسماعة هو ٧ سنوات طبقًا للبروتوكولات العالمية والتقارير الفنية وإرشادات الشركات المصنعة لتلك الأجهزة. وتتوقف السماعة بعد تلك المدة عن العمل بكفاءة.

محور التعليم وتمكين الشباب

يهدف إلى تطوير القدرات والكفاءات والمؤهلات لدى الأفراد بما يتناسب مع سوق العمل. وتركز الشركة في محور التعليم والتدريب بشكل خاص على تأهيل الشباب للقيادة بهدف إنشاء قاعدة شبابية من الكفاءات القادرة على تولّي المسؤولية واستكمال بناء المجتمع. في هذا الإطار، أطلقت الشركة عدد من المبادرات على النحو التالي:

- مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: في ضوء النجاحات المستمرة والصدى الواسع الذي حققته مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بالمحافظات المختلفة تم التوسع في إنشاء فرع جديد لمدارس WE بمحافظة الوادي الجديد ليصبح إجمالي عدد المدارس الفنية التي تم تطويرها وتحويلها إلى مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية إجمالي عدد ٧ مدارس بمحافظات القاهرة – الجيزة – الإسكندرية – السويس – الدقهلية – المنيا – الوادي الجديد، وهي مدارس ذكية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف إعداد جيل من العمالة الفنية المؤهلة والقادرة على المنافسة بسوق الاتصالات المحلى والإقليمي والدولي.
- تشغيل وتفعيل مركز الإبداع وريادة الأعمال للشباب "قصر السلطان حسين كامل": بدء تشغيل وتفعيل الخدمات التدريبية والاستشارية الفنية والتقنية التي يقدمها المركز للفئات المستهدفة من رواد الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة على مختلف تخصصات علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك بعد الافتتاح الرئاسي للمركز يوم الأربعاء الموافق ٦ يوليو ٢٠٢٢ والذي يهدف إلى توفير بيئة محفزة للابتكار التكنولوجي وإعداد جيل من الكوادر الشبابية للمساهمة في دعم وتطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال معامل لكبرى الشركات العالمية وحاضنات تكنولوجية للشركات الناشئة ومساحات عمل مشتركة وقاعات للتدريب والاجتماعات ومساحات للفاعليات.

- تقديم منح دراسية تحمل اسم الشركة المصرية للاتصالات لطلاب جامعة مصر المعلوماتية EUI بالعاصمة الإدارية الجديدة: تهدف المبادرة لتقديم منح دراسية تحمل اسم الشركة المصرية للاتصالات للطلاب الأوائل في شهادة الثانوية العامة والملتحقين بجامعة مصر المعلوماتية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وتنقسم المبادرة إلى خمس سنوات أو خمس مراحل طبقًا لسنوات دراسة الطلاب الحاصلين على المنحة داخل الجامعة. تستهدف المبادرة دعم وتخريج كوادر متميزة في مجالات هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب. يحصل الطلاب على منحة الشركة المصرية للاتصالات والتي تشمل رسوم الدراسة والإقامة وتكاليف السفر للدراسة بالجامعة الأجنبية خلال العام الدراسي النهائي، وذلك وفقًا لاجتياز الطلاب المعايير الموضوعة للاستمرار في الحصول على المنحة.

دعم المرحلة الثالثة من برنامج "هي تقود She Leads"

والتابع لمؤسسة شباب القادة YLF: برنامج يهدف إلى دعم طالبات التعليم الفني وتطوير مهاراتهن ليصبحن رائدات أعمال في المستقبل باعتبارهن جزء أساسي في عمليتي التطور الصناعي والنمو الاقتصادي في البلاد. وقد تم البدء في تنفيذ البرنامج منذ ٣ سنوات (الأعوام ٢٠١٩/٢٠٢٠ – ٢٠٢٠/٢٠٢١ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)، وجاري الآن العمل على تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج، حيث تحصل الفتيات المشاركات في البرنامج على برامج تدريبية متخصصة في ريادة الأعمال والقيادة ومهارات العرض والتقديم وكذلك البرامج التقنية التي تساعدهن على تنفيذ مشروعاتهن، وقد نجح البرنامج في عامه الثالث فيما يلي:

- زيادة عدد المدارس المشاركة في البرنامج هذا العام إلى ٦ مدارس تعليم فني وهي (مدرسة رقي المعارف للتعليم الفني في شبرا – مدرسة WE للتكنولوجيا التطبيقية بمدينة نصر – مدرسة الإسماعيلية الكهربية – مدرسة بني سويف للتعليم الفني للبنات – مدرسية المنيا الكهربائية للتعليم الفني) بزيادة عدد ٣ محافظات للمبادرة هذا العام.

- إعداد وتدريب عدد ٢٠٠ فتاة تعليم فني مقسمين إلى ٦٠ فريقًا من رائدات أعمال بأفكار مختلفة لمشروعات صغيرة تعمل المبادرة على مساعدتهن في تنفيذها على أرض الواقع.

جاري الآن العمل على التحضير للمسابقة الختامية لاختيار أفضل أفكار المشروعات الصغيرة وذلك لتحصل الفرق الفائزة على دعم مادي يساعدهن في تنفيذ مشروعاتهن.

محور دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة

يهدف إلى دمج ذوي القدرات الخاصة في المجتمع المصري وتحسين نوعية الحياة. وقد تم تحقيق الإنجازات التالية:

- رعاية الاولمبياد الخاص المصري: نجحت المبادرة في دعم أبطال الأولمبياد الخاص المصري على المستوى الرياضي والصحي والنفسي على النحو التالي:
- تم تدشين عدد ٦ مركز للتدريب التكنولوجي للاعبين ذوي الإعاقات الفكرية على مهارات الحاسب الالي في محافظات القاهرة والجيزة والبحر الاحمر وبورسعيد بإجمالي المستفيدين يقرب الى ١٠٠ لاعب ولاعبة.
- تم تدشين عدد ١٤ مركزا مهنيا وحرفيا بالمحافظات المختلفة ليصبح عدد المستفيدين بمشروع التدريب المهني والحرفي (١٠٠٠ لاعب ولاعبة) من ذوي الإعاقات الفكرية لسوق العمل في بعض مجالات الحرف اليدوية والمهنية.
- تم إصدار عدد ٣٠٠٠ بطاقة صحية جديدة ليصل إجمالي عدد المستفيدين إلى ٨٠٠٠ مستفيد من ذوي القدرات الخاصة.
- المشاركة في العديد من معارض الحرف اليدوية (تراثنا – ديارنا – البازار) لعرض المنتجات المصنعة بأيدي أبطال الأولمبياد الخاص المصري بمختلف مراكز التأهيل.
- تنظيم العديد من الملتقيات (قوافل طبية – ندوات توعية – لقاءات أسر – لقاءات متطوعين) في العديد من المحافظات المختلفة.
- مشاركة لاعبات المنتخب المصري للأولمبياد الخاص ببطولة كرة القدم النسائية الموحدة والتي أقيمت بمدينة ديترويت الأمريكية خلال الفترة من ٣١ يوليو وحتى ٦ أغسطس ٢٠٢٢ وحصولهم على الميدالية البرونزية.

محور تنمية المجتمع

يهدف إلى الوصول للفئات الأكثر احتياجًا في أنحاء الجمهورية للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، وتم تحقيق ما يلي:

دعم وتمكين الأسر المنتجة:

- إقامة سلسة معارض ديارنا تحت رعاية الشركة المصرية للاتصالات كراعي رئيسي والتي بلغت حوالي ١٥ معرض على مستوى المحافظات المختلفة والتي تضم أكثر من ٥٠٠٠ عارض.
- تم التدريب الفعلي لعدد ٥٥٠ من موظفي الديوان العام لوزارة التضامن الاجتماعي وكذلك تدريب عدد ٢٤١ من ذوي القدرات الخاصة، ليصبح إجمالي عدد المتدربين منذ بدء تنفيذ البروتوكول وحتى تاريخه ٧٩١ متدرب.
- تنمية محافظة سيناء
- قافلة التدخل السريع بقرى مركز الشيخ زويد
- دعم مدارس التربية الفكرية بالعريش
- دعم وتجهيز مجمع مدارس التربية الخاصة بمدينة العريش والذي يخدم الأطفال من ذوي الهمم (سمعي وبصري وفكري) على مستوى جميع مدن وقرى محافظة شمال سيناء (مركز العريش، مركز بئر العبد، مركز الحسنة، مركز نخل ومركز رفح) وذلك لخدمة الأعداد المقيمة والمترددة واستهداف أعداد أكبر بمراكز المحافظة.

مبادرة "فرحة رمضان مع WE طول الشهر الكريم

لتوزيع ٥٠ ألف كرتونة مواد غذائية بالتعاون مع بنك الطعام المصري:

تقرير تأكد مناسب

على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وذلك وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدي تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ ، كما أن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقا للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ ، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد مناسب بشأن مدي التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلام ينموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، في ضوء الإجراءات التي تم أداؤها وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت اجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وفقا لمتطلبات الفقرة (٤٩) (د) من معيار رقم (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدي فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام، ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو أجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الى تقييم مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الإستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ .

- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار الإحاطة بتقرير عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)
أحيطت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ علماً بتقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة المصرية للاتصالات لقواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وتقرير مراقب الحسابات عليه

البند الرابع:

بشأن: النظر في إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

- إنتقل السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الرابع من جدول الأعمال والخاص بالنظر في إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٢ موضحاً سيادته أن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ موجودة على موقع (E-Magles) وذلك للإطلاع ، ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)
قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع الموافقة على إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

البند الخامس:

بشأن: النظر فى إعتماد تعيين مراقب حسابات لمراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن مجلس ادارة الشركة سبق وأن وافق على العرض على الجمعية العامة العادية للشركة التعاقد مع مكتب Grant Thornton بالإمارات العربية المتحدة بقيمة ٤٥٠ ألف دولار أمريكي غير شامل الضرائب والرسوم وبخلاف المصروفات الأخرى ، وذلك مقابل أعمال الفحص المحدود و مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات عن عام ٢٠٢٢ والمعدة طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS ، ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)
قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على التعاقد مع مكتب Grant Thornton بالإمارات العربية المتحدة بقيمة ٤٥٠ ألف دولار أمريكي غير شامل الضرائب والرسوم وبخلاف المصروفات الأخرى ، وذلك مقابل أعمال الفحص المحدود و مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات عن عام ٢٠٢٢ والمعدة طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS.

البند السادس:

بشأن: النظر في إعتماد تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتحديد أتعابه.

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن مجلس ادارة الشركة وافق على العرض على الجمعية العامة العادية للشركة ما يلى :

- تعيين الاستاذ/ سامى عبدالحفيظ الشريك بمكتب KPMG – حازم حسن مراقب حسابات للشركة المصرية للإتصالات وبأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية والفحص المحدود للقوائم المالية الربع سنوية والخدمات الإضافية بإجمالى مبلغ ٧،٠٥٠،٠٥٧ جنيه (سبعه مليون وخمسون ألفاً وسبعة وخمسون جنيهاً لاغير) - غير شامل الضريبه - للعام المالى٢٠٢٣.

يتم سدادها طبقاً لشروط الدفع الآتيه :

- ٥٠٪ بعد الموافقة على الاتعاب فى إجتماع الجمعية العامة للشركة.
- ٢٥٪ بعد إعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية للشركة عن النصف الأول من عام ٢٠٢٣.
- ٢٥٪ بعد إعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية السنوية لعام ٢٠٢٣.

- تعيين السيد / صالح رويشد الشريك بمكتب KPMG – حازم حسن عن الخدمات الضريبية الخاصة بضرائب الأشخاص الإعتبارية و ضرائب المرتبات والأجور ودراسة مخصص الضرائب والموقف الضريبي الربع سنوي ومراجعة الاقرارات الربع سنوية بإجمالي مبلغ ٧١٠،٠٠٠ جنيه (سبعمائة وعشرة آلاف جنيهاً لا غير) -غير شامل الضريبه - للعام المالى٢٠٢٣.

بالإضافة لأتعاب إعداد وتسليم الملف المحلى والرئيسى والدولى لمجموعة شركات المصرية للإتصالات بإجمالى مبلغ ٧٠،٠٠٠ دولار للعام المالي ٢٠٢٣ يتم سدادهم بالجنيه المصري بإستخدام سعر الصرف المعلن في تاريخ إصدار الفاتورة.

- تعيين السيد / السيد عبانى عن خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة بإجمالي اتعاب مبلغ ٣٥٠،٠٠٠ جنيه (ثلاثمائة وخمسون ألفاً جنيهاً لا غير) - غير شامل الضريبة - للعام المالي ٢٠٢٣.

- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على إعتماد الآتى :

اولاً :- تعيين الاستاذ/ سامى عبدالحفيظ الشريك بمكتب KPMG – حازم حسن مراقب حسابات للشركة المصرية للإتصالات وبأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية والفحص المحدود للقوائم المالية الربع سنوية والخدمات الإضافية بإجمالى مبلغ ٧،٠٥٠،٠٥٧ جنيه (سبعه مليون وخمسون ألفاً وسبعة وخمسون جنيهاً لاغير) - غير شامل الضريبه - للعام المالى٢٠٢٣.

يتم سدادها طبقاً لشروط الدفع الآتيه :

- ٥٠٪ بعد الموافقة على الاتعاب فى إجتماع الجمعية العامة للشركة.
- ٢٥٪ بعد إعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية للشركة عن النصف الأول من عام ٢٠٢٣.
- ٢٥٪ بعد إعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية السنوية لعام ٢٠٢٣.

ثانياً :- تعيين السيد / صالح رويشد الشريك بمكتب KPMG – حازم حسن عن الخدمات الضريبية الخاصة بضرائب الأشخاص الإعتبارية وضرائب المرتبات والأجور ودراسة مخصص الضرائب والموقف الضريبي الربع سنوي ومراجعة الاقرارات الربع سنوية بإجمالي مبلغ ٧١٠،٠٠٠ جنيه (سبعمائة وعشرة آلاف جنيهاً لا غير) -غير شامل الضريبه - للعام المالى٢٠٢٣.

بالإضافة لأتعاب إعداد وتسليم الملف المحلى والرئيسى والدولى لمجموعة شركات المصرية للإتصالات بإجمالى مبلغ ٧٠،٠٠٠ دولار للعام المالي ٢٠٢٣ يتم سدادهم بالجنيه المصري بإستخدام سعر الصرف المعلن في تاريخ إصدار الفاتورة.

ثالثاً :- تعيين السيد / السيد عبانى عن خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة بإجمالي اتعاب مبلغ ٣٥٠،٠٠٠ جنيه (ثلاثمائة وخمسون ألفاً جنيهاً لا غير) - غير شامل الضريبة - للعام المالي ٢٠٢٣.

البند السابع:

بشأن: النظر فى تعويض مراقب الحسابات للشركة المصرية للإتصالات عن أتعابه عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن مجلس ادارة الشركة وافق على العرض على الجمعية العامة العادية للشركة تعويض مراقب الحسابات الخارجى الاستاذ/ سامى عبدالحفيظ الشريك بمكتب KPMG – حازم حسن عن أتعاب المراجعة والفحص المحدود للشركة المصرية للاتصالات عن العام المالى ٢٠٢٢ بمبلغ ١,٥ مليون جنيه (واحد مليون و خمسمائة ألفا جنيهاً مصرياً) ، مشيراً سيادته إلى أنه ونظراً لإنخفاض قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار خلال عام ٢٠٢٢ والزيادة فى معدلات التضخم خلال الفترة الأخيرة وإعتماد مكتب KPMG – حازم حسن فى تنفيذ أعمال المراجعة على متخصصين بتكلفة دولارية تجاوزت نسبة ٤٠ % من إجمالى تكاليف العملية مما أدى ذلك إلى زيادة تكاليف أعمال المراجعة زيادة كبيرة وأصبحت الأتعاب السابقة لا تستوعب بشكل جوهرى تلك الزيادة ومن ثم تقدم مكتب حازم حسن بطلب تعويض عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وقد تفاوضت الإدارة التنفيذية مع مكتب KPMG – حازم حسن ليكون التعويض بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه.
- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

القرار)
قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على: تعويض مراقب الحسابات الخارجى الاستاذ/ سامى عبدالحفيظ الشريك بمكتب KPMG – حازم حسن عن أتعاب المراجعة والفحص المحدود للشركة المصرية للاتصالات عن العام المالى ٢٠٢٢ بمبلغ ١,٥ مليون جنيه (واحد مليون و خمسمائة ألفا جنيهاً مصرياً).

البند الثامن:

بشأن : النظر فى إعتماد التغييرات التى تمت على تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على إعتماد تغييرات تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات وهي كالتالي:
  - أحيط مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٠ علماً بالخطاب الوارد من النقابة العامة للعاملين بالإتصالات بترشيح السيد المهندس / عصام فهمى محمد بدوى الحميلي (عضو مجلس ادارة النقابة العامة) كممثل للعاملين بمجلس إدارة الشركة بدلاً من السيد الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل.
  - أحيط مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٩ علماً بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣١٧ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٢ بشأن تعيين السيد الاستاذ / هانى احمد مجدى محمد السمرة عضواً ممثلاً للحكومة فى مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات للمدة المتبقية لمجلس الإدارة .
  - أحيط مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣ علماً بالخطاب الوارد من النقابة العامة للعاملين بالإتصالات بترشيح السيد الأستاذ / محمد حنفى عبدالمنعم عبدالحميد (رئيس النقابة العامة) كممثل للعاملين بمجلس إدارة الشركة بدلاً من السيد المهندس / عصام فهمى محمد بدوى الحميلي.
- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.

- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على إعتماد تغييرات تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات وهى كالتالى :

- ترشيح السيد المهندس / عصام فهمى محمد بدوى الحميلي (عضو مجلس ادارة النقابة العامة) كممثل للعاملين بمجلس إدارة الشركة بدلاً من السيد الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل بناءاً على الخطاب الوارد من النقابة العامة للعاملين بالإتصالات ، والذى أحيط المجلس به علماً بتاريخ ١٠ / ٨ / ٢٠٢٢ .
- تعيين السيد الاستاذ / هانى احمد مجدى محمد السمرة عضواً ممثلاً للحكومة فى مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات للمدة المتبقية لمجلس الإدارة وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣١٧ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٢ ، والذى أحيط المجلس به علماً بتاريخ ١٩ / ١٠ / ٢٠٢٢ .
- ترشيح السيد الأستاذ / محمد حنفى عبدالمنعم عبدالحميد (رئيس النقابة العامة) كممثل للعاملين بمجلس إدارة الشركة بدلاً من السيد المهندس / عصام فهمى محمد بدوى الحميلي بناءاً على الخطاب الوارد من النقابة العامة للعاملين بالإتصالات ، والذى أحيط المجلس به علماً بتاريخ ١٣ / ١١ / ٢٠٢٢ .

البند التاسع:

بشأن: النظر فى الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

- إنتقل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الخاص بإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ، ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

البند العاشر

بشأن : النظر فى الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات خلال الفترة من موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية لعام ٢٠٢٢ حتى موعد انعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية لعام ٢٠٢٣ في إطار المسئولية المجتمعية للشركة تجاه المجتمع واعتماد ما تم صرفه .

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن الجمعية العامة العادية للشركة سبق وأن رخصت لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات فى حدود ١٠٠ مليون جنيه للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية وعليه فالأمر معروض على الجمعية العامة العادية للتفضل بالإحاطة بإجمالي ما تم إعتماده وسداده من المجلس الموقر بداية من ٢٠٢٢/٣/٣١ وحتى تاريخه طبقاً للآتى :

المدة	المبلغ بالجنيه
المنصرف خلال الفترة من ٢٠٢٢/٣/٣١ وحتى ٢٠٢٢/١٢/٣١	٥٠،٨٥٧،٠٣٧،٥٤
المنصرف خلال الفترة من ٢٠٢٣/١/١ وحتى تاريخه	٤٧،٤٠٤،٧٩٦،٥٤
الإجمالى	٩٨،٢٦١،٨٣٤،٠٨

وكذلك الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع فى حدود مبلغ ١٣٠ مليون جنيه مصـرى (فقط مبلغ وقدره مائة وثلاثون مليون جنيه مصرى لاغير) عن الفترة من موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وحتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية.

- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

- قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بأغلبية أصوات السـادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقـة على إعتماد مبلغ التبرعات الذى تم سداده بداية من ٢٠٢٢/٣/٣١ وحتى تاريخه طبقاً للآتي:-

المدة	المبلغ بالجنيه
المنصرف خلال الفترة من ٢٠٢٢/٣/٣١ وحتى ٢٠٢٢/١٢/٣١	٥٠،٨٥٧،٠٣٧،٠٥٤
المنصرف خلال الفترة من ٢٠٢٣/١/١ وحتى تاريخه	٤٧،٤٠٤،٧٩٦،٠٥٤
الإجمالى	٩٨،٢٦١،٨٣٤،٠٨

- وكذلك الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع فى حدود مبلغ ١٣٠ مليون جنيه مصـرى (فقط مبلغ وقدره مائة وثلاثون مليون جنيه مصرى لاغير) عن الفترة من موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وحتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية .

البند الحادى عشر:

بشأن : النظر في تحديد بدلات الحضور لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن المعروض على الجمعية العامة العادية للشركة الموافقة على تحديد بدلات الحضـور لأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة من موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وحتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ كالتالى :
  - صافى بدل حضور إجتماعات مجلس الإدارة مبلغ ١،٠٠٠ جنيه (فقط عشرة ألاف جنيهاً مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة ، بحد أقصى لعدد مرات الإنعقاد خلال الفترة (٢٠) إجتماع.
  - صافى بدل حضـور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضـو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسى – مستعان به) مبلغ ٥،٠٠٠ جنيه (فقط خمسة آلاف جنيه مصري لاغير) عن كل جلسة ، بحد أقصى لعدد مرات الإنعقاد خلال الفترة (١٥) إجتماع لكل لجنة .
- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت.
- وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على أن تكون بدلات الحضور لأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة من موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وحتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ كالتالى :

- صافى بدل حضور إجتماعات مجلس الإدارة مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه (فقط عشرة ألاف جنيهاً مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة ، بحد أقصى لعدد مرات الإنعقاد خلال الفترة (٢٠) إجتماع.
- صافى بدل حضـــور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضـــو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسى – مستعان به) مبلغ ٥٠٠٠ جنيه (فقط خمسة آلاف جنيه مصري لاغير) عن كل جلسة ، بحد أقصى لعدد مرات الإنعقاد خلال الفترة (١٥) إجتماع لكل لجنة .

البند الثانى عشر :

بشأن : النظر فى إعتماد عقود المعاوضة التي أبرمت مع الأطراف ذوى العلاقة والتي تشمل ولا تقتصر على مساهمي الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة – إن وجد والترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع تلك الأطراف خلال العام المالى ٢٠٢٣.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن المعروض على الجمعية العامة العادية للشركة الموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمي الشركه أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لهما (المساهمين – أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك في التصويت على قرارات المجلس في شأن هذا العقد.
- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت .
- وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع الموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمي الشركه أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لهما (المساهمين – أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك في التصويت على قرارات المجلس في شأن هذا العقد.

البند الثالث عشر

بشأن : النظر فى الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه تم إعداد مشروع توزيعات الأرباح عن السنة الماليــة المنتهيــة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وذلك على النحو التالى :

بالألف جنيه	بيـــــان
٧ ٣٤٥ ٨٩٣	صافي ربح السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١
٥ ٦٧٨ ٢٥٦	أرباح مرحلة
١٣ ٠٢٤ ١٤٩	الإجمالى

	يوزع كالآتي :
٣٦٧ ٢٩٥	إحتياطي قانوني
٢ ١٣٣ ٨٤٠	نصيب المساهمين
٧٩١ ٢٥٧	نصيب العاملين
١٥ ٢٥٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٩ ٧١٦ ٥٠٧	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١,٢٥ جم للسهم (واحد جنيه وخمسة وعشرون قرشاً للسهم).	

- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار مقترح حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على السادة المساهمين للتصويت .
- وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٢٨ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ طبقاً لما يلي :

بالألف جنيه	بيـــــان
٧ ٣٤٥ ٨٩٣	صافي ربح السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١
٥ ٦٧٨ ٢٥٦	أرباح مرحلة
١٣ ٠٢٤ ١٤٩	الإجمالى
	يوزع كالآتي :
٣٦٧ ٢٩٥	إحتياطي قانوني
٢ ١٣٣ ٨٤٠	نصيب المساهمين
٧٩١ ٢٥٧	نصيب العاملين
١٥ ٢٥٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٩ ٧١٦ ٥٠٧	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١,٢٥ جم للسهم (واحد جنيه وخمسة وعشرون قرشاً للسهم).	

ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه عبارات الشكر والتقدير لجميع السادة الحضور والعاملين بالشركة متمنياً لهم جميعاً دوام التقدم والرقى .

****

هذا وانتهى الإجتماع حيث كانت الساعه التاسعة صباحاً من نفس اليوم.

جامعي الأصوات :

١. الأستاذ / حسين محمد حسين	مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة
٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى	مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

أمين سر الجمعيه :

– الأستاذ / أحمد عبد الله أحمد	مدير عام شئون مجلس الإدارة بالشركة

مراقب الحسابات مكتب الأستاذ / سامى عبد الحفيظ (شريك بمكتب حازم حسن KPMG) :

١. السيد الأستاذ / عمرو مصطفى محمد	شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)
٢. السيد الأستاذ / بلال حسن صابر	مدير رئيسي بمؤسسة حازم حسن (KPMG)

الجهاز المركزى للمحاسبات :

١. السيد الدكتور المحاسب/ هشام حامد جامع	الوكيل الأول – مدير الإدارة
٢. السيدة المحاسبة / إلهام سيد عبدالعزيز	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٣. السيدة المحاسبة/ سوزان صلاح الشناوى	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٤. السيدة المحاسبة / فايزة محمد كامل	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٥. السيد الأستاذ/ عاطف السيد عبدالسلام	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٦. السيد المحاسب / خالد عبد المحسن اسماعيل	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٧. السيد المحاسب / إيهاب سالم محمود	وكيل وزارة – نائب أول مدير الإدارة
٨. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز	وكيل وزارة – نائب اول مدير الإدارة
٩. السيدة المحاسبة /شرين محمد المغربى	وكيل وزارة – نائب أول مدير الإدارة
١٠. السيدة المحاسب / يمنى صلاح الدين العيسوى	مدير عام – نائب مدير الإدارة
١١. السيدة الاستاذة / هويدا السيد صابر	مدير عام – نائب مدير الإدارة
١٢. السيد المحاسب / حسن سعيد يوسف	مدير عام – نائب مدير الإدارة
١٣. السيد المحاسب / خالد حسن سالم	مدير عام – نائب مدير الإدارة
١٤. السيدة المحاسبة / نادية ابراهيم حسين	مراقب حسابات

إقـــرار

أقر أنا / ماجد إبراهيم عثمان– بصفتى رئيس مجلس الإدارة ورئيس الإجتماع بأنني مسئولاً مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد ، وذلك في مواجهة الغير والمساهمين بالشركة والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس الجمعية العامة العادية

ماجد ابراهيم عثمان

" دكتور / ماجد عثمان "

المصرية للاتصالات